



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر سياسة التحرر المالي في رفع كفاءة الاداء المصرفي / عينة من المصارف الخاصة العراقية للمدة (2015-2019)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في الادارة والاقتصاد / العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها الطالب

مجتبى عبد الامير كريم عبد الحسين

بإشراف

الاستاذ الدكتور

محمد محمود الطائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ

آيَةُ ١١

الإهداء

إلى مَنْ أَسْتَضَاءَ بنوره الأولين والآخرين
"رب العالمين".

إلى مَنْ تَشَرَّفْتُ الأرضُ والسماءُ بوجوده
(محمد " صلى الله عليه وآله وسلم ")
إلى القلب الذي غمرني حباً وحناناً
"والدي".

إلى ينبوع الحب والأمل.. وعبير أنفاسي
"والدتي".

إلى من وقفت بجانبني ... وساندتني
"زوجتي".

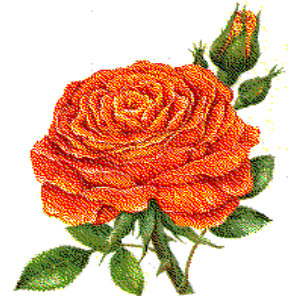
إلى من علموني وشجعوني
"أساتيذ".

إلى أحبائي..... وأعزائي
"أخوتي وأخواتي".

إلى من رافقوني بدربي
"زملائي".

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث



الشكر والامتنان

اللهم لك الحمد والشكر ، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، وعلو مكانك وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

أما بعد فأقدم خالص شكري وامتناني الى أستاذي الفاضل (الاستاذ الدكتور محمد محمود الطائي) لتفضله بالإشراف على رسالتي ، اذ كان لي خير عون في تذليل العوائق والصعوبات ، فقد بذل معي جهداً كبيراً وأبدى ملحوظات قيمة أغنت الرسالة وأخرجتها بصورتها التي هي عليها الآن ، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

أيضاً يقتضي واجب الشكر والامتنان ، أن أتقدم بجزيل الشكر الى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي ، فلا ريب أن ملاحظاتهم ستكون محط اهتمام الباحث وتقديره وستزيد رسالتي سداداً وتقويماً ، وأيضاً أتقدم بالشكر والامتنان الى (أ.م.د. حيدر علي الدليمي) عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل، ويسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان كذلك الى المعاون العلمي والاداري (أ.م.د. عصام محمد عبد الرضا) و(أ.م.د. مهدي خليل شديد) والى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية متمثلة برئيسها (أ.م.د. أسعد منشد محمد) والى جميع السادة التدريسيين في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل في قسم العلوم المالية والمصرفية (أ.د. حسين ديكان درويش ، وأ.د. جواد كاظم البكري ، وأ.د. أحمد خليل الحسيني ، و أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري ، وأ.د. خالد حسين المرزوك ، وأ.م.د.مهدي عطية الجبوري ، وأ.م.د. نصر حمود مزنان ، وأ.د. عبد الكريم أبو هات ، وأ.د.عدنان شمخي جابر) الذين تتلمذت على أيديهم فأقدم خالص أمتناني وتقديري لهم وأدعو الله لهم بدوام الصحة والعافية والعمر المديد.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل الى عائلتي التي ساندتني على مدى مسيرتي الدراسية وأسأل الله أن يحفظهم لي وأنقدم بالثناء والشكر الى زملائي في الدراسة ، لما قدموه من مساندة وعون كبير ورفقة طيبة طوال مسيرتي في الدراسة ، وأتمنى لهم التوفيق والحياة السعيدة ، ولهم خالص الحب والتقدير.

وأخيراً أتقدم بالشكر والامتنان الى كل من ساعدني وشجعني ولو بكلمة ، وألتمس عذراً ممن لم يرد اسمه سهواً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين عليه توكلت وإليه أنيب ، إنه نعم المولى ونعم النصير ومن الله التوفيق.

الباحث

المستخلص

يهدف هذا البحث في دراسة موضوع التحرر المالي في العراق ومؤشراته وانعكاس ذلك على كفاءة اداء اثني عشر مصرفاً تجارياً متميزاً كونها صنفت كأفضل مصارف تجارية حسب تقارير هيئة العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) ، واستند البحث الى مشكلة أساسية تضمنت تحليل سياسة التحرر المالي واثرها في كفاءة الاداء المصرفي ولخصت المشكلة بتساولين رئيسيين هما : هل طبق العراق سياسة التحرر المالي؟ وما هي مؤشراته وانعكاسه على كفاءة اداء المصارف عينة البحث؟ وتم إخضاع البيانات للتحليل الكمي من خلال بناء إنموذج قياسي (Panel Data) والذي تم اعتماده لصغر حجم العينة ولأن البيانات تخص (١٢) مصرفاً ولنفس الفترة الزمنية وبطريقة المربعات الصغرى (Ols) لكونها تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز لبيان اثر مؤشرات التحرر المالي في العراق في الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة للمصارف عينة البحث.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات، أهمها بالرغم من اثبات الفرضية الاساسية بمعنوية النموذج ككل من خلال اختبار (F) الا ان النتائج الكمية والاختبارات الاحصائية تشير الى ضعف تأثير مؤشرات التحرر المالي في العراق بالكفاءة المصرفية ، حيث اشارت نتائج التحليل الكمي الى معنوية العلاقة بين (سعر الفائدة على الائتمان) مع (الكفاءة المصرفية) وعدم معنوية المتغيرات المستقلة الاخرى وهي (ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية ، الاحتياطي النقدي ، سعر الفائدة على الودائع) مع (الكفاءة المصرفية) حسب اختبار (T) وان حققت المصارف درجات عالية من الكفاءة ولكنها قد لا تعود الى تأثير مؤشرات التحرر المالي بل الى تأثيرات اقتصادية اخرى جعلت منها مرتفعة.

أما أهم التوصيات فهي ضرورة اجراء التعديلات في اسعار الفائدة المفروضة على الائتمان و الودائع وجعلها اكثر مرونة انسجاماً مع التقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي لكسب المزيد من المتعاملين واللجوء الى معدلات فائدة تضمن هامش ربح للمستفيدين ، فضلا عن جذب الودائع المصرفية مما يؤدي الى توفير سيولة عالية ممكن استثمارها في منح الائتمان واقراض القطاع الخاص.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والامتنان	ت
المستخلص	ث
فهرس المحتويات	ج-ر
فهرس الجداول	خ-ذ
فهرس الأشكال	ذ
فهرس الملاحق	ذ-ر
المقدمة	١١-١
الفصل الاول	٣١-١٢
الاطار النظري لسياسة التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي:	
تمهيد	١٢
المبحث الاول: الاطار النظري للكبح المالي والتحرر المالي.	٢٣-١٣
المطلب الاول: الكبح المالي (المفهوم، الأشكال ، السلبيات).	١٤-١٣
المطلب الثاني: التحرر المالي(المفهوم ، الاتجاهات ، الشروط ، التسلسل).	١٧-١٥
المطلب الثالث: التحرر المالي (المزايا ، المؤشرات ، التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف).	٢٣-١٨
المبحث الثاني : الاطار النظري لكفاءة اداء المصارف:	٣١-٢٤
المطلب الاول : مفاهيم تقييم الاداء والكفاءة المصرفية (تقييم الاداء ، الأهمية ، الاهداف).	٢٦-٢٤
المطلب الثاني : تقييم الاداء المصرفي (المراحل ، المعايير).	٢٨-٢٧
المطلب الثالث : الكفاءة المصرفية (القياس ، مغلف البيانات ، مزايا المغلف).	٣١-٢٩
الفصل الثاني : تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق:	١٢٣-٣٢
تمهيد	٣٢

٥١-٣٣	المبحث الاول: طبيعة النظام المالي والمصرفي في العراق قبل وبعد تطبيق التحرر المالي:
٤٠-٣٣	المطلب الاول : النظام المالي والمصرفي في العراق من سياسة الكبح المالي الى سياسة التحرر المالي.
٥١-٤١	المطلب الثاني: التطورات المصرفية ومؤشرات التحرر المالي في العراق.
١٢٣-٥٢	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي لمصارف عينة البحث:
٨٨-٥٢	المطلب الاول: تحليل مؤشرات المصارف (التجاري ، بغداد ، الشرق الأوسط ، الاستثمار ، المتحد ، الاهلي).
١٢٣-٨٩	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المصارف (سومر ، الخليج ، الموصل ، آشور ، المنصور ، عبر العراق).
١٣٦-١٢٤	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي:
١٢٤	تمهيد
130-125	المبحث الاول: الاطار النظري للبيانات المقطعية (Panel Data).
١٢٧-١٢٥	المطلب الاول: الاطار النظري لمفهوم وأهمية البيانات المقطعية ونماذجها.
١٣٠-١٢٨	المطلب الثاني : اختبارات جذر الوحدة واختبارات تحديد الانموذج الملائم للبيانات المقطعية.
١٣٦-١٣١	المبحث الثاني: وصف واختبار وتقدير الأنموذج لمصارف عينة البحث:
١٣٣-١٣١	المطلب الاول: وصف متغيرات الانموذج والاختبارات الاحصائية المستخدمة.
١٣٦-١٣٤	المطلب الثاني : نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج (Panel Data) وتقدير الانموذج واختباره.
١٣٨-١٣٧	الاستنتاجات والتوصيات.
١٤٧-١٣٩	المصادر .
١٥٣-١٤٨	الملاحق.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
١-٢	معدلات اسعار الفائدة للبنك المركزي (سعر السياسة)	٤٢
٢-٢	نسب الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع الحكومي والخاص	٤٣
٣-٢	الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص	٤٦
٤-٢	المصارف الأجنبية المشاركة مع المصارف الخاصة العراقية	٤٩
٥-٢	قائمة المركز المالي للمصرف التجاري العراقي	٥٣
٦-٢	قياس الكفاءة المصرفية للمصرف التجاري العراقي	٥٥
٧-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية للمصرف التجاري العراقي	٥٧
٨-٢	قائمة المركز المالي لمصرف بغداد	٥٩
٩-٢	قياس الكفاءة المصرفية لمصرف بغداد	٦١
١٠-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف بغداد	٦٢
١١-٢	قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط	٦٥
١٢-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف الشرق الاوسط	٦٦
١٣-٢	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة مصرف الشرق الاوسط	٦٧
١٤-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط	٦٨
١٥-٢	قائمة المركز المالي لمصرف الاستثمار العراقي	٧١
١٦-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف الاستثمار العراقي	٧٣
١٧-٢	المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة لمصرف الاستثمار العراقي	٧٤
١٨-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الاستثمار العراقي	٧٥
١٩-٢	قائمة المركز المالي للمصرف المتحد للاستثمار	٧٧
٢٠-٢	قياس الكفاءة المصرفية للمصرف المتحد للاستثمار	٧٩
٢١-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية للمصرف المتحد للاستثمار	٨٠
٢٢-٢	قائمة المركز المالي للمصرف الاهلي العراقي	٨٣
٢٣-٢	قياس الكفاءة المصرفية للمصرف الاهلي العراقي	٨٥

٢٤-٢	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة للمصرف الاهلي العراقي	٨٦
٢٥-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية للمصرف الاهلي العراقي	٨٧
٢٦-٢	قائمة المركز المالي لمصرف سومر التجاري	٩٠
٢٧-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف سومر التجاري	٩٢
٢٨-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف سومر التجاري	٩٣
٢٩-٢	قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري	٩٦
٣٠-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف الخليج التجاري	٩٨
٣١-٢	المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة مصرف الخليج التجاري	٩٩
٣٢-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الخليج التجاري	١٠٠
٣٣-٢	قائمة المركز المالي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٠٢
٣٤-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٠٤
٣٥-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٠٥
٣٦-٢	قائمة المركز المالي لمصرف اشور الدولي	١٠٧
٣٧-٢	قياس الكفاءة المصرفية لمصرف آشور الدولي	١٠٩
٣٨-٢	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة لمصرف آشور الدولي	١١٠
٣٩-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف آشور الدولي	١١١
٤٠-٢	قائمة المركز المالي لمصرف المنصور للاستثمار	١١٣
٤١-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف المنصور للاستثمار	١١٥
٤٢-٢	المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة مصرف المنصور للاستثمار	١١٦
٤٣-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف المنصور للاستثمار	١١٧
٤٤-٢	قائمة المركز المالي لمصرف عبر العراق للاستثمار	١١٩
٤٥-٢	قياس الكفاءة المصرفية مصرف عبر العراق للاستثمار	١٢١
٤٦-٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف عبر العراق للاستثمار	١٢٢
١-٣	وصف متغيرات الانموذج	١٣١
٢-٣	نتائج اختبار (Levin, Lin and Chu) (LLC) لجذر الوحدة	١٣٢
٣-٣	نتائج اختبار (F) للمفاضلة بين نموذج (PRM) و (FEM,REM)	١٣٤

١٣٤	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج (FEM و REM)	٤-٣
١٣٥	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)	٥-٣

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
١-١	معايير تقييم الاداء المصرفي	٢٨
١-٢	معدلات نمو متغيرات المصرف التجاري العراقي	٥٥
٢-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف بغداد	٦١
٣-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف الشرق الأوسط	٦٦
٤-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف الاستثمار العراقي	٧٢
٥-٢	معدلات نمو متغيرات المصرف المتحد للاستثمار	٧٨
٦-٢	معدلات نمو متغيرات المصرف الاهلي العراقي	٨٥
٧-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف سومر التجاري	٩١
٨-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف الخليج التجاري	٩٧
٩-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٠٣
١٠-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف آشور الدولي	١٠٨
١١-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف المنصور للاستثمار	١١٥
١٢-٢	معدلات نمو متغيرات مصرف عبر العراق للاستثمار	١٢٠

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (المصرف التجاري)	١٤٨
2	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف بغداد)	١٤٨
3	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الشرق الأوسط)	١٤٩

١٤٩	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الاستثمار)	4
١٥٠	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف المتحد)	5
١٥٠	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (المصرف الاهلي)	6
١٥١	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف سومر)	٧
١٥١	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الخليج)	٨
١٥٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الموصل)	٩
١٥٢	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف آشور)	١٠
١٥٣	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف المنصور)	١١
١٥٣	مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف عبر العراق)	١٢

الشكر والامتنان

اللهم لك الحمد والشكر ، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، وعلو مكانك وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

أما بعد فأقدم خالص شكري وامتناني الى أستاذي الفاضل (الاستاذ الدكتور محمد محمود الطائي) لتفضله بالإشراف على رسالتي ، اذ كان لي خير عون في تذليل العوائق والصعوبات ، فقد بذل معي جهداً كبيراً وأبدى ملحوظات قيمة أغنت الرسالة وأخرجتها بصورتها التي هي عليها الآن ، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

أيضاً يقتضي واجب الشكر والامتنان ، أن أتقدم بجزيل الشكر الى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي ، فلا ريب أن ملاحظاتهم ستكون محط اهتمام الباحث وتقديره وستزيد رسالتي سداداً وتقويماً ، وأيضاً أتقدم بالشكر والامتنان الى (أ.م.د. حيدر علي الدليمي) عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل، ويسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان كذلك الى المعاون العلمي والاداري (أ.م.د. عصام محمد عبد الرضا) و(أ.م.د. مهدي خليل شديد) والى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية متمثلة برئيسها (أ.م.د. أسعد منشد محمد) والى جميع السادة التدريسيين في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل في قسم العلوم المالية والمصرفية (أ.د. حسين ديكان درويش ، وأ.د. جواد كاظم البكري ، وأ.د. أحمد خليل الحسيني ، و أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري ، وأ.د. خالد حسين المرزوك ، وأ.م.د.مهدي عطية الجبوري ، وأ.م.د. نصر حمود مزنان ، وأ.د. عبد الكريم أبو هات ، وأ.عدنان شمخي جابر) الذين تتلمذت على أيديهم فأقدم خالص أمتناني وتقديري لهم وأدعو الله لهم بدوام الصحة والعافية والعمر المديد.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل الى عائلتي التي ساندتني على مدى مسيرتي الدراسية وأسأل الله أن يحفظهم لي وأتقدم بالثناء والشكر الى زملائي في الدراسة ، لما قدموه من مساندة وعون كبير ورفقة طيبة طوال مسيرتي في الدراسة ، وأتمنى لهم التوفيق والحياة السعيدة ، ولهم خالص الحب والتقدير.

وأخيراً أتقدم بالشكر والامتنان الى كل من ساعدني وشجعني ولو بكلمة ، وألتمس عذراً ممن لم يرد اسمه سهواً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين عليه توكلت وإليه أنيب ، إنه نعم المولى ونعم النصير ومن الله التوفيق.

الباحث

المقدمة

شهد عقد الستينيات من القرن العشرين تحرر الانظمة المالية لبعض الدول الاوربية ك(هولندا وبلجيكا) ثم تلتها الدول المتقدمة الاخرى (الولايات المتحدة وانكلترا واليابان) في عقدي السبعينيات والثمانينيات، أذ بدأت بتحرير اسواقها المالية والتي تعد من اهم مرتكزات التحرر المالي، فيما سارت على ذلك النهج معظم الدول النامية بسبب فشل سياسة الكبح المالي التي اثرت سلباً في اقتصاداتها.

وتعد المصارف من اهم المؤسسات المالية التي تستعمل نظاماً مصرفية سليمة وآمنة، في حين تؤثر سياسة التحرر المالي في تلك الانظمة بسبب المبادئ التي ترتكز عليها ك(إزالة القيود والضوابط على سعر الفائدة وتوجيه الائتمان والاحتياطي القانوني وحرية دخول المصارف الاجنبية للأسواق المحلية وزيادة المنافسة بينها وبين المصارف المحلية وتحرير تدفقات رأس المال) وانعكاسها ايجاباً على زيادة كفاءة المصارف وتحسين تخصيص ائتمائها وتحفيز الادخار وزيادة الاستثمار فيها، مما يحقق النمو الاقتصادي.

ان سياسة التحرر المالي من وجهة النظر الاستشرافية للأدبيات الاقتصادية والمصرفية قد أكد نجاحها في الدول المتقدمة، في حين رافقتها صعوبات في التطبيق في الدول النامية ومنها (العراق) بسبب اعباء المديونية ولجوءها الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ك(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيها وتطوير برامج التنمية وتمويل المشروعات الحكومية والخاصة، ويراعى عند تطبيقها اهمية التدرج في ذلك واحكام الرقابة المصرفية الوقائية على تلك الانظمة لتحقيق الكفاءة في الاداء المصرفي.

حيث تمثلت متغيرات البحث بمؤشرات التحرر المالي في العراق ك(متغيرات مستقلة) وهي (سعر الفائدة على الودائع ، سعر الفائدة على الائتمان ، إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية ، الاحتياطي النقدي) ومؤشر الكفاءة المصرفية ك(متغير معتمد) والمتمثل ب(الكفاءة الفنية ذات العوائد الحجمية المتغيرة) والتي تم استخراجها عن طريق تحليل مغلف البيانات وباستعمال برنامج (DEAP^{٢,١}) حيث تم بيان طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات عن طريق بناء نموذج قياسي بطريقة (Panel Data) وباستخدام المربعات الصغرى (OLS) وتم اثبات الفرضية الاساسية للبحث ان للتحرر المالي اثراً ايجابياً في رفع كفاءة الاداء المصرفي لمصارف العينة .

مشكلة البحث:

تتبع مشكلة البحث من تحليل وقياس لمؤشرات التحرر المالي في العراق وأثرها في رفع كفاءة اداء المصارف التجارية العراقية ، لذا تم بيان المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :

- ١- هل طبقت المصارف العراقية سياسة التحرر المالي وما هي مؤشراتته؟
- ٢- ما هو انعكاس التحرر المالي على كفاءة اداء مصارف العينة؟
- ٣- هل استطاعت مصارف عينة البحث من الوصول الى الكفاءة المطلوبة؟

اهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق وانعكاسها على كفاءة اداء المصارف التجارية العراقية لعينة البحث في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي يشهده العراق والانتقال السريع لرؤوس الاموال بين المصارف التجارية والمستفيدين من الشركات والافراد.

هدف البحث:

تبلور هدف البحث في دراسة التحرر المالي ومستويات تطبيقه في الاقتصاد العراقي ومدى انعكاس ذلك الأمر على كفاءة اداء الجهاز المصرفي العراقي في ظل التحديات ممثلة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويمكن تلخيص أهداف البحث بالآتي:

- ١- تحليل مؤشرات التحرر المالي واثرها في كفاءة الاداء المصرفي للمصارف عينة البحث.
- ٢- تسليط الضوء على معوقات العمل المصرفي في العراق ومبررات اتباع سياسة التحرر المالي.

- ٣- تتبع كفاءة الاداء المصرفي عن طريق تحليل مغلف البيانات وبيان درجة الكفاءة لكل مصرف من مصارف عينة البحث في ظل التحرر المالي .
- ٤- تحليل بعض متغيرات قائمة المركز المالي لمصارف العينة.

فرضية البحث:

هناك أثر للتحرر المالي في رفع كفاءة اداء المصرفي للمصارف التجارية بعامه وعلى المصارف التجارية لعينة البحث بخاصة، الا ان الاحداث الاقتصادية والسياسية المتسارعة وضعف تطبيق تشريعات التحرر المالي في العراق، الى جانب التنافسية الشديدة بين المصارف التجارية قد تؤدي الى انخفاض هذا التأثير في كفاءة الاداء المصرفي لتلك المصارف بالرغم من تحقيق مصارف العينة على نسب عالية من كفاءة الاداء المصرفي.

حدود البحث:

أولاً- الحدود الزمانية: التقارير السنوية للبيانات المالية لمصارف عينة البحث للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩).

ثانياً- الحدود المكانية :

أُختيرت عينة المصارف التجارية الخاصة بناءً على تقرير هيئة العراق للأوراق المالية كونها صنفت كأفضل مصارف تجارية عاملة في العراق وحسب التقارير السنوية للبيانات المالية والمدققة من قبل المحاسبين القانونيين وتشمل هذه العينة الآتي:

١- التجاري العراقي.

٢- بغداد.

٣- الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.

٤- الاستثمار العراقي.

٥- المتحد للاستثمار.

٦- الاهلي العراقي.

٧- سومر التجاري.

٨- الخليج التجاري.

٩- الموصل للتنمية والاستثمار.

١٠- آشور الدولي.

١١- المنصور للاستثمار.

١٢- عبر العراق للاستثمار.

ثالثاً- الحدود القطاعية : القطاع المصرفي الخاص.

منهجية البحث :

بغية الوصول الى هدف الدراسة والتحقق من فرضياتها تبنت الدراسة في الجانب النظري المنهج الاستنباطي للانتقال من المبادئ العامة للتحرر المالي والكفاءة المصرفية التي تم اعمامها على الصعيد العالمي الى المبادئ الخاصة باتجاه امكانية تطبيقها على صعيد الاقتصاد العراقي ، وماهي شروط تطبيقها على واقع الاقتصاد العراقي.

اما في الجانب الكمي فاعتمد الباحث على الانموذج القياسي التحليلي لاختبار وقياس اثر سياسة التحرير المالي في رفع كفاءة الاداء المصرفي.

هيكلية البحث:

من اجل تحقيق هدف البحث واثبات الفرضيات او نفيها قسم البحث الى ثلاثة فصول ،
خصص الفصل الاول للاطار النظري للتحرر المالي والكفاءة المصرفية، اما الفصل الثاني
فتناول فيها الاطار النظري لتطبيق سياسة التحرر المالي في العراق وقياس الكفاءة المصرفية
للمصارف الخاصة العراقية (عينة البحث) ، في حين كان عنوان الفصل الثالث الجانب التطبيقي
والذي تضمن قياس وتحليل اثر سياسة التحرير المالي في رفع كفاءة الاداء المصرفي (عينة من
المصارف الخاصة) للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩).

دراسات السابقة

اولا: دراسات العربية

١ - اطروحة دكتوراه	(الفهداوي، ٢٠١٩)
عنوان الدراسة	تحليل أثر سياسات التحرير المالي في أداء الاسواق المالية لمجموعة من الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق للفترة من (٢٠١٧-٢٠٠٤).
الهدف	بيان تأثير سياسات التحرير المالي في أداء بورصات الاوراق المالية والتعرف على تغيرات اداء الاقتصاد الكلي لدول العينة في ظل تطبيق سياسات التحرير المالي.
العينة	الاقتصاد العراقي و الاقتصاد الاردني والاقتصاد السعودي والاقتصاد الاماراتي للفترة من (٢٠١٧-٢٠٠٤).
اهم الاستنتاجات	تطبيق سياسات التحرير المالي في كل من (السعودية والامارات والاردن) أثراً كبيراً في أداء الاسواق المالية ومن ثم في الاقتصاد الحقيقي ، أما في العراق ساهمت سياسات التحرير المالي بتطوير القطاع المالي والمصرفي ومن ثم بأداء السوق المالي العراقي دون ان ينعكس ذلك على كفاءة السوق.
اهم التوصيات	ضرورة تطبيق سياسات التحرير المالي وفقاً لمراحلها وبشكل متسلسل وعدم تطبيقها وفقاً لمبدأ الصدمة .
اوجه التشابه	دراسة التحرير المالي
اوجه الاختلاف	دلت هذه الدراسة على مؤشر التحرير المالي (المتغير المستقل) بمجموعة من المؤشرات وهي (نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى اجمالي الائتمان) وهي تختلف عن المؤشرات المعتمدة في الدراسة الحالية والتي كانت (الاحتياطي النقدي ، وسعر الفائدة على الودائع ، وسعر الفائدة على الائتمان ، وايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية) كمتغيرات مستقلة و(كفاءة الاداء المصرفي) كمتغير معتمد.

٢- رسالة ماجستير	(فاضل، ٢٠١٨)
عنوان الدراسة	العلاقة بين عدد من مؤشرات التحرر المالي والعمق المالي في العراق وفق اطار التكامل المشترك
الهدف	تحليل العلاقة بين عدد من مؤشرات التحرر المالي المتمثلة بـ(تحرير سعر الفائدة، و الغاء أو تخفيف ضوابط الائتمان ، وتخفيض الاحتياطي الالزامي، وحرية دخول المصارف الاجنبية في العراق) ومؤشرات العمق المالي في العراق متمثلة بـ(نسبة أشباه النقود الى "GDP" ، ونسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى "GDP").
العينة	الاقتصاد العراقي للفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٥).
اهم الاستنتاجات	على الرغم من التحرير المالي الذي حدث في العراق بعد عام (٢٠٠٣) لم يؤد الى زيادة العمق المالي، وأظهرت الدراسة ضعف العلاقة بين التحرير المالي وحجم العمق المالي في العراق وهي نتيجة طبيعية بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.
اهم التوصيات	عدم وجود علاقة بين التحرير المالي والعمق المالي في العراق لعدة أسباب منها تحفظ المصارف الخاصة وعدم الرغبة في منح الائتمان للضمانات الضعيفة المقدمة لها نتيجة لتأثير مخاطر السوق النظامية ، و الطلب على ضمانات عالية عند منح القروض ، وضعف ثقة الجمهور بالمصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية وتركيز الأهمية النسبية للمصارف الحكومية.
اوجه التشابه	دراسة مؤشرات التحرر المالي في العراق.
اوجه الاختلاف	اعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات الوهمية في تمثيل مؤشرات التحرير المالي في العراق (المتغير المستقل) ، اما دراستنا فاعتمدت على قيم فعلية لمؤشرات التحرر المالي مأخوذة من الحسابات الختامية لمصارف العينة.

٣- اطروحة دكتوراه	(طلحاوي، ٢٠١٨)
عنوان الدراسة	أثر التحرير المالي في أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٦).
الهدف	تحليل أداء المصارف الجزائرية في ظل التوجه نحو التحرير المالي ، استناداً الى الاصلاحات المتبعة ومؤشرات أداء المصارف العامة والخاصة.
العينة	القطاع المصرفي الجزائري العام والخاص.
اهم الاستنتاجات	عدم استفادة القطاع المصرفي الجزائري من مزايا التحرير المالي فالمصارف العامة تسيطر على ما يفوق (٩٠%) من الموجودات المصرفية للقطاع المالي الجزائري بالرغم من السعي الى تحرير القطاع المصرفي وفتح المجال امام المصارف الخاصة والمصارف الاجنبية من مزاوله انشطتها التمويلية المختلفة.
اهم التوصيات	خصخصة المصارف العامة ونقل ملكيتها الى القطاع الخاص وتبني أساليب التمويل طويلة الاجل.
اوجه التشابه	تحليل اداء المصارف في ظل التحرير المالي.
اوجه الاختلاف	اختلاف مؤشرات التحرير المالي حيث اعتمدت هذه الدراسة على ($M2/GDP$) ، مؤشر خصخصة المصارف = عدد المصارف الخاصة/اجمالي المصارف، نسبة الائتمان الموجه للقطاع المالي من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، معدل الاحتياطي الاجباري ، معدل اعادة الخصم ، تدفقات الاستثمار الاجنبي الصادر كنسبة من (GDP) ، مؤشرات مصرفية خاصة ، مؤشرات اقتصادية كلية) ، اما المتغير التابع (اداء القطاع المصرفي) فركزت على مؤشر العائد على الاصول (ROA) اي اختلفت عن الدراسة الحالية في المتغيرات المستقلة المعتمدة على التحرير المالي والتي كانت (الاحتياطي النقدي ، وسعر الفائدة على الودائع ، وسعر الفائدة على الائتمان ، وايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية) و(كفاءة الاداء المصرفي) كمتغير معتمد.

٤ - اطروحة دكتوراه	(ادريس، ٢٠١٧)
عنوان الدراسة	التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق
الهدف	تحديد امكانية التحرر المالي في ظل الاصلاح المصرفي وتأثيره ايجابياً على مؤشرات الصناعة المصرفية ك(مؤشر العمق المالي ، ومعامل الاستقرار النقدي ، ومؤشر كفاية رأس المال) ومؤشري (تطور الائتمان، وتطور الودائع) وفي تطوير ورفع كفاءة الصناعة المصرفية في العراق.
العينة	الجهاز المصرفي العراقي للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥).
اهم الاستنتاجات	تأثير التحرر المالي في بعض مؤشرات كفاءة الصناعة المصرفية من خلال تأثيره في مؤشرات كل من معامل الاستقرار النقدي وكفاية رأس المال والعمق المالي في حين ليس لتحرير المالي تأثير في تطور حجم الائتمان وتطور حجم الودائع.
اهم التوصيات	تأثير التحرير المالي مرتبط بشكل موضوعي بطبيعة الوضع الاقتصادي في البلد كان ذلك واضحاً من خلال التأثير المحدود للتحرير على معظم المتغيرات التابعة مما يعني عدم نضوج التحولات في السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتبنى الية السوق من المشاكل التي عانت منها الصناعة المصرفية في العراق لازالت قائمة بغض النظر عن اجراء عملية التحرير.
اوجه التشابه	دراسة التحرير المالي
اوجه الاختلاف	كانت مؤشرات التحرير المالي في دراستنا (سعر الفائدة على الودائع ، وسعر الفائدة على الائتمان ، والاحتياطي النقدي ، وايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية) كمتغير مستقل ، في حين ركزت هذه الدراسة على مؤشري (سعر الفائدة ، وسعر الصرف) في تحليل التحرير المالي.

ثانياً- دراسات الاجنبية :

١- رسالة ماجستير	(Gizaw،201٩)
عنوان الدراسة	Technical and Scale Efficiency of Private Commercial Banks in Ethiopia: Using Data Envelopment Analysis (DEA) تناولت الدراسة الكفاءة الفنية والحجمية للمصارف التجارية الخاصة في اثيوبيا باستخدام تحليل مغلف البيانات
الهدف	قياس الكفاءة الفنية وكفاءة البنوك التجارية الخاصة في إثيوبيا لمدة ١٠ سنوات من (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)
العينة	١٦ مصرف خاص في اثيوبيا
اهم الاستنتاجات	أن مصارف (ADDIS INTERNATIONAL BANK و ABAY BANK و BERHAN BANK و DEBUB و GLOBAL BANK و ENAT BANK و ZEMEN BANK OROMIA) كانت مصارف كفاءة بنسبة (١٠٠٪) وأن مصرف (INTERNATIONAL BANK) هو المصرف الأقل كفاءة في استخدام الموارد وأن مصرف (WEGAGEN BANK) كان غير فعال على نطاق واسع من عينة البنوك بأكملها.
اهم التوصيات	المصارف غير الكفوءة يجب أن تتعلم من المصارف الكفوءة خاصة من مصرف (ZEMEN BANK) ومصرف (ADDIS INTERNATIONAL BANK) وأن المصارف بحاجة إلى تقديم تدريبات محدثة لمديريها.
اوجه التشابه	اعتماد تحليل مغلف البيانات في استخراج الكفاءة المصرفية
اوجه الاختلاف	اختلفت في اختيار المدخلات والتي كانت (الودائع ، المصاريف غير الفوائد) وفي جانب المخرجات (اجمالي القروض والسلف ، الدخل من دون الفوائد) كما اختلفت دراستنا عن هذه الدراسة في العينة والتي كانت لـ(١٢) مصرف عراقي وللفترة (٢٠١٥-٢٠١٩).

رسالة ماجستير	(al-hmoud,2015)
عنوان الدراسة	the effect of financial liberalization on the efficiency of financial institution: the case of Jordanian commercial banks تناولت هذه الدراسة تأثير التحرير المالي على كفاءة المؤسسات المالية: دراسة حالة المصارف التجارية الأردنية
الهدف	بيان اثر التحرر المالي على كفاءة المصارف التجارية الاردنية للمدة من (١٩٨٩-٢٠١٣) باستعمال طريقة تحليل تغليف البيانات
العينة	عينة من (٨) مصارف تجارية اردنية اعتمادا على التقارير السنوية المنشورة للفترة اعلاه
اهم الاستنتاجات	المصارف الاردنية كانت في حالة تذبذب في الكفاءة خلال فترة الدراسة وان درجة الكفاءة لغالبية المصارف الاردنية تركزت بين (٨٠% أو ١٠٠%) وهذا مؤشر جيد على الكفاءة وأشار تحليل الانحدار أن متغير الربحية وقوة السوق لا يرتبط بكفاءة المصارف الاردنية ولكن حجم المصرف وجودة القرض كان لها تأثير على كفاءة المصارف الاردنية.
اهم التوصيات	ضرورة توسع المصارف الاردنية في احجامها عبر ظاهرة الاندماج المصرفي وتقديم القروض نحو القنوات الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة والامنة لرفع كفاءة هذه المصارف .
اوجه التشابه	اعتماد تحليل مغلف البيانات في استخراج الكفاءة المصرفية.
اوجه الاختلاف	اعتمدت هذه الدراسة في قياس الكفاءة على مرحلتين ، المرحلة الاولى استعملت ثلاثة مدخلات هي(عدد العمال ، ورأس المال ، والودائع) وثلاثة مخرجات هي (الاصول السائلة ، والايرادات الاخرى ، والقروض) ، وفي المرحلة الثانية وظفت اربعة متغيرات تمثل محددات الكفاءة وهي(حجم المصرف ،وجوده القرض ،والربحية ، وكفاءة السوق) وتم استعمال اسلوب التحليل (Tobit regression) في المرحلة الثانية لقياس تأثير المحددات في الكفاءة المصرفية ، اما دراستنا فاعتمدنا على مرحلة واحدة وكما اختلفت في اختيار المدخلات والمخرجات حيث كانت المدخلات (رأس المال ، الودائع) والمخرجات (الائتمان ، الاستثمار) بالاضافة الى اختلاف عينة البحث.

٣- رسالة ماجستير	(WOLDE, 2015)
عنوان الدراسة	THE EFFECT OF FINANCIAL LIBERALIZATION ON THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN ETHIOPIA
الهدف	تحديد أثر التحرير المالي على أداء البنوك التجارية في أثيوبيا.
العينة	جميع المصارف التجارية في اثيوبيا التي عملت بين عامي (٢٠١٠ و ٢٠١٤) وتم جمع البيانات من التقارير السنوية المقدمة الى مصرف اثيوبيا الوطني .
اهم الاستنتاجات	أن التحرر قد أحدث تغييرا كبيرا في المصرف فيما يتعلق بأداء جودة الائتمان ومن ثم ، فإن لدى المصرف قدرة أكبر على تحمل خسائر الأصول في فترة ما بعد الإصلاح أكثر من ذي قبل.
اهم التوصيات	بضرورة القيام بمزيد من الاستثمارات من خلال إنشاء المزيد من شبكات الفروع في جميع أنحاء البلاد التي ترتبط إيجاباً بأدائها المالي ويجب على المديرين أيضاً تطوير خدمات جديدة باستعمال تقنيات جديدة ، مثل (التداول عبر الإنترنت).
اوجه التشابه	بيان أثر التحرير المالي في أداء المصارف التجارية.
اوجه الاختلاف	اختلاف متغيرات الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسة على (العائد على الاصول) كمتغير مستقل بالإضافة الى (الحصة السوقية للمصرف ، ونسبة التركيز، وشبكة الفروع ، ونسبة أصول القروض ، ونسبة حقوق الملكية الى الأصول ، وعمر المصرف) بينما كانت مؤشرات التحرر المالي المعتمدة في دراستنا هي (الاحتياطي النقدي ، وسعر الفائدة على الودائع ، وسعر الفائدة على الائتمان ، وايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية) كمتغيرات مستقلة و(كفاءة الاداء المصرفي) كمتغير معتمد.

٤- أطروحة دكتوراه	(Alsayed, 2014)
عنوان الدراسة	Economic Reform, Banks' Efficiency and Market Structure in Egypt تناولت هذه الدراسة الإصلاح الاقتصادي وكفاءة البنوك وهيكّل السوق في مصر
الهدف	تقييم التغيرات التي حدثت في الصناعة المصرفية المصرية من حيث الهيكل والحجم والكفاءة نتيجة الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تبنته الحكومة المصرية منذ العام (٢٠٠٣).
العينة	عينة من (٢٧) مصرف مصري للفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٠).
اهم الاستنتاجات	دعم نتائج تحليل مغلف البيانات ، وهي أن الإصلاح والتحرير المصرفي وتقليل عدد المصارف سيؤدي إلى تحقيق كفاءة أفضل وأعلى على مستوى الصناعة المصرفية ومع ذلك ، فإن الزيادة في الكفاءة لا تساوي جميع القطاعات ، في حين أن المصارف الدولية غالباً هي الأكثر افادة وتزيد من الكفاءة بوتيرة أعلى من المصارف المحلية الى جانب ذلك، ستتأثر كفاءة المصارف العامة ولكن التغيير في كفاءتها سيعتمد على المصرف نفسه وإدارته أكثر من ديناميكيات الصناعة .
اهم التوصيات	توصي الأطروحة بأن البنوك والبنك المركزي يمكن أن يعملوا على أبعاد مختلفة لتحسين الكفاءة من خلال الوصول بشكل أفضل والمنتجات واستخدام أفضل للأصول ، والاستمرار في الإصلاح لتقليل نسبة التركيز ، خاصة أن القطاع العام لا يزال يمتلك ملكية في ١٧ بنكاً. من عينة البنوك الـ ٢٧.
اوجه التشابه	استخدام تحليل مغلف البيانات في استخراج الكفاءة المصرفية.
اوجه الاختلاف	كانت متغيرات المدخلات كل من (الأموال المتاحة وحقوق الملكية) في حين كانت متغيرات المخرجات هي (صافي القروض، والأوراق المالية، وأرباح التشغيل، وصافي الربح) حيث تختلف عن المدخلات والمخرجات المعتمدة في دراستنا حيث كانت المدخلات (رأس المال ، الودائع) والمخرجات (الائتمان، الاستثمار) بالإضافة الى اختلاف العينة.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : تعد هذه الدراسة امتداداً معرفياً للدراسات السابقة حيث تناولت الدراسات السابقة التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي ولكن بصورة منفصلة اي انها لم تعتمد على مؤشرات التحرر المالي كمتغير مستقل وعلى الكفاءة المصرفية كمتغير تابع حيث تعد هذه الدراسة اول دراسة تقيس اثر سياسة التحرر في الكفاءة المصرفية وهذا ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها بالإضافة الى الاختلاف في الجانب العملي والنظري واختلاف المتغيرات المستقلة والمعتمدة عن سابقتها.

الفصل الاول: الاطار النظري لسياسة التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى تغطية الجانب النظري لسياسة الكبح المالي باعتبارها السياسة التي سبقت سياسة التحرر المالي في التطبيق على المستويين العالمي والمحلي فضلا عن بيان سبلات تطبيق هذه السياسة على القطاع المصرفي ، كذلك تناولنا الاطار النظري لسياسة التحرر المالي وفوائدها العديدة للبلدان النامية في الوصول الى الاسواق المالية الخارجية وبتكاليف منخفضة وحرية دخول الشركات الاجنبية ومن ضمنها المصارف الاجنبية وتشجيعها للاستثمار في الداخل فضلا عن نقل رؤوس الاموال والتقنيات الحديثة والعمالة الماهرة مما ينعكس على تحسين الخدمات المقدمة، كما تناولنا الاطار النظري لأثر سياسة التحرر المالي في رفع كفاءة اداء المصارف ، كذلك تناولنا مفهوم الكفاءة المصرفية وذلك لأهميته لقياس كفاءة اداء المصارف في استخدام مواردها المتاحة في تحقيق افضل العوائد والخدمات المصرفية .

وسيتم تقسيم الفصل الاول الى مبحثين تناولنا في المبحث الاول الاطار النظري للكبح المالي والتحرر المالي ، في حين تناولنا المبحث الثاني الاطار النظري لكفاءة اداء المصارف .

المبحث الأول

الإطار النظري للكبح المالي والتحرر المالي

المطلب الأول: الكبح المالي (المفهوم، الأشكال، السلبيات)

أولاً- مفهوم الكبح المالي (The concept Of Financial Repression):

يمكن تعريف الكبح المالي كالآتي:

١- عرفه (John Williamson & Molly Mahar, 1998:2) سيطرة الدولة على عملية منح الائتمان وتحديد سعر الفائدة المفروضة عليه.

٢- بينما عرفه (Philip Arestis & Malcolm Sawyer, 2005:2) تحكم البنك المركزي وفرض القيود على اسعار الفائدة التي تحصل عليها المصارف وفرض احتياطي قانوني مرتفع وتخصيص الائتمان الى قطاعات معينة دون أخرى.

٣- كذلك عرفه (William A.Allen, 2014:182) هو تدخل الحكومة في تحديد أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان لصناعات محددة وسيطرة الدولة على ملكية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

٤- ويرى (Sandra Heep, 2014:3) بان الكبح المالي هو اعتماد الدولة على نظام مالي يسمح لها بالتحكم بتخصيص الموارد المالية بما ينسجم مع أهداف سياستها الصناعية والتنموية عن طريق عدة إجراءات منها تحديد أسعار الفائدة إدارياً وفرض القيود والضوابط على حركة رأس المال .

٥- وأخيراً عرفه (مايخ شبيب الشمري وحسن كريم حمزة ، ٢٠١٥ : ٤٧) تدخل الدولة في طبيعة النظام المالي وفرض عدة قيود منها تحديد (أسعار الفائدة ، وتوجيه الائتمان ، وفرض القيود على دخول وخروج رأس المال).

ثانياً - أشكال الكبح المالي (Forms Of Financial Repression):

هناك عدة أشكال لتدخل حكومات الدول النامية في قطاعها المالي في ظل سياسة الكبح

المالي وهي كالآتي (Etibar Jafarov & Etal, 2020:7):

١- الضوابط المفروضة على معدلات أسعار الفائدة وتشمل الحدود الدنيا لها فيما يتعلق بالإقراض والودائع.

٢- الإقراض الموجه ويكون على شكل تعليمات إلزامية للمصارف لتخصيص حد أدنى من القروض لمستفيدين محددين .

٣- فرضت حدود مرتفعة لمتطلبات الاحتياطي القانوني من قبل البنك المركزي.

٤- قيود الدخول الى القطاع المصرفي .

- ٥- القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الدولية .
- ٦- الإعتماد على سعر الصرف الثابت.
- ٧- القيود المفروضة على الأسواق المالية .
- ٨- اتباع السياسات النقدية غير التقليدية التي تحافظ على منحى سعر الفائدة على نحو مسطح^١ مصطنع وهو أمر شاذ الى حد ما ، أي انه يعتمد غالباً على عمليات السوق ويمكن وصفه كمقياس للسياسة النقدية .

ثالثاً - سلبيات الكبح المالي (Disadvantages of financial repression):

أن اتباع سياسة الكبح المالي تخلق سلبيات متعددة منها (Sandra Heep, 2014: 11-12):

- ١- يقلل من حجم الأموال المتاحة للاستثمار عند تحديد أسعار الفائدة وما ينتج عنها من عوائد حقيقية منخفضة تدفع المدخرين الى تقليل أموالهم المودعة .
- ٢- يحدد عدد المقترضين المحتملين للأموال لان تحديد أسعار الفائدة سوف توجه التمويل الى المقترضين الأمنين فقط أو يتوقف على العلاقات السياسية في حين يحرم اغلب المجتمع بالرغم من امتلاك المصارف نسباً كبيرة من السيولة .
- ٣- يتم توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات معينة دون اخرى، أي في حالة الدول التنموية يتم توجيه الأموال الى القطاعات والشركات التي تعد استراتيجية ويمنع عدد كبير من المستثمرين المحتملين من الحصول على التمويل.

١- اذا كان ميل منحى سعر الفائدة الى الاعلى فيدل على زيادة اسعار الفائدة ، اما اذا كان ميله الى الاسفل فيدل على انخفاض سعر الفائدة ، في حين اذا كان المنحنى مسطحاً فهذا يدل على عدم تغيير سعر الفائدة مستقبلاً على المدى القصير.. للتوسع في الاطلاع انظر: (عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي ، ٢٠٠٩ : ١٣٦) .

المطلب الثاني

التحرر المالي (المفهوم، الاتجاهات، الشروط، التسلسل)

أولاً - مفهوم التحرر المالي (The concept of financial liberalization):

ويمكن تعريف سياسة التحرر المالي كالآتي :

١- عرف (John Williamson & Molly Mahar, 1998:2) التحرر المالي بأنه عملية

إعطاء السوق السلطة لتحديد من يحصل على الائتمان ومن يمنحه وبأي سعر .

٢- أيضاً عرفه (عبد الباسط وفا، ٢٠٠٤ : ٥٥٤) بأنه عملية تحرير السياسة النقدية والائتمانية

وإعطاء الجهاز المصرفي المزيد من الاستقلالية في ممارسة أنشطته المختلفة حيث شملت

تحرير كل من (سعر الفائدة ، وسعر الصرف ، والعمولات المستلمة مقابل الخدمات المالية

التي يقدمها المصرف).

٣- في حين عرفه (Philip Molyneux & Munawar Lqbal, 2005:40) بعملية تحرير

ضوابط أسعار الفائدة وأسعار الصرف وضوابط رأس المال ودخول المصارف الأجنبية

وتحرير الخدمات المالية وتعزيز الأنظمة الرقابية لتواكب إلغاء الضوابط وهو ما يعرف

بـ(التحرر المالي).

٤- أيضاً عرف من قبل (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨ : ٢٣٠) بعده مؤشراً يجمع بين

المعلومات المختلفة عن إلغاء ضوابط أسعار الفائدة والائتمان والقيود على المنافسة

الأجنبية وملكية الدولة وجودة التنظيم والرقابة المصرفية وإنشاء أسواق للأسهم والسندات

والسماح للمستثمرين الأجانب بالدخول الى الأسواق المحلية.

٥- وأخيراً عرفه (بالعجين خالدية، ٢٠١٢ : ٣) هو مجموعة من الإجراءات المتبعة لفك القيود

المفروضة على القطاعات المالية والمصرفية ومنها تحرير أسعار الفائدة وإلغاء القيود

المفروضة على حركة رأس المال.

ثانياً - اتجاهات التحرر المالي (Financial liberalization trends):

طبقت سياسة التحرر المالي في الدول النامية ضمن عمليات الإصلاح الاقتصادي

واختلفت الأساليب المستخدمة لتحقيق الأهداف المنشودة وفق السياسات العامة الموضوعة من

قبل الدولة وتكون أما لتفعيل السياسة النقدية واما لتشجيع المنافسة في القطاع المالي وتطوير

الأسواق المالية ويمكن عرض الإجراءات كالاتي (فضيلة زواوي ، وخديجة ايمان عماروش ،

٢٠١٩ : ٤) ، (مايخ شبيب الشمري وحسن كريم حمزة ، ٢٠١٥ : ٤٨) (سرمد كوكب الجميل

، ٢٠٠٠ : ٣٧):

١- منح المؤسسات المالية والمصرفية الاستقلالية في اتخاذ قراراتها والعمل طبقاً لأحكام السوق.

- ٢- رفع مستوى الشفافية المتعلقة بالمعاملات المالية مما يؤدي الى تعزيز درجة الأمان لدى المستثمرين والمودعين.
- ٣- إلغاء التدخل الحكومي ومنح الاستقلالية للمؤسسات المالية والمصرفية عن طريق إلغاء القيود على حدود أسعار الفائدة والائتمان.
- ٤- رفع درجة المنافسة في الأسواق المالية من خلال تخفيف القيود على حركة دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية وتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية.
- ٥- تشجيع فتح المصارف الأجنبية وفروعها داخل البلد.
- ٦- الاعتماد على الرقابة غير المباشرة (الوقائية) للنظام المالي .
- ٧- الاتجاه نحو تدويل رأس المال عن طريق فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وحرية الدخول والخروج الى داخل الدولة مما يؤدي الى إعادة توزيع الموارد المالية ومن ثم المساهمة في عملية تقسيم الإنتاج الدولي.

ثالثا - شروط نجاح التحرر المالي (Conditions for the success of financial liberalization):

- هناك شروط مسبقة للتحرر المالي الناجح وفقا لدراسات الباحث (Fry) في (١٩٩٥ و ١٩٩٧) وهي (Philip Molyneux & Munawar Lqbal, 2005:41):
- ١- اتباع إجراءات حكومية احترازية كافية لتعزيز استقرار النظام المالي من خلال تقييد الأفرط في المخاطرة من قبل المؤسسات المالية .
 - ٢- توافر سياسة نقدية ناجحة تؤدي الى درجة معقولة من استقرار الأسعار .
 - ٣- اتباع الحكومة للسياسة المالية المرنة من اجل تقليل متطلبات الاقتراض .
 - ٤- قدرة المؤسسات المصرفية على المنافسة وتعزيز كفاءتها لزيادة المدخرات والاستثمار الذي ينعكس على تعزيز النمو الاقتصادي.
 - ٥- إلغاء أو تخفيض الضرائب المفروضة من قبل الحكومة على النظام المالي ك(متطلبات الاحتياطي القانوني) المفرط من اجل تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية.

رابعا - التسلسل الناجح للتحرر المالي (Financial Liberalization Sequence) :

- قدم (McKinnon) في عام (1991) المناقشة الأكثر شمولا للتسلسل الصحيح والناجح للتحرر المالي وهو (Chung H.lee, 2003:5):
- الخطوة الأولى:** إنشاء سياسة اقتصادية كلية ناجحة و تشمل كل من(الرقابة المالية، وتوازن الموازنة الحكومية، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة ،وضمان خدمة إيرادات داخلية مناسبة لغرض تحصيل الضرائب).

الخطوة الثانية : تحرير الأسواق المالية المحلية من خلال السماح بتحديد أسعار الفائدة بحرية من قبل السوق ، وتحرير متطلبات الاحتياطي المرتفعة ، وخصخصة المصارف وإزالة الحواجز أمام دخول المصارف الأجنبية الى الأسواق المحلية .

الخطوة الثالثة : هي تحرير النقد الأجنبي ، وتشمل تحرير سعر الصرف وجعله أكثر مرونة لامتصاص الصدمات النقدية والمالية.

الخطوة الرابعة : يتم تحرير تدفقات رأس المال الدولية في الخطوة الأخيرة ، لما كان هدف التحرير المالي إنشاء نظام مالي قائم على السوق ، فإن العملية اللازمة لتحقيق هذا الهدف لم تعد مجرد التخلص من تدخل الحكومة في الأسواق المالية وإنما باتت عملية أكثر تعقيداً تتطلب تسلسلاً مناسباً خطوة بخطوة واستقراراً للاقتصاد الكلي كشرط مسبق لنجاحها.

المطلب الثالث

التحرر المالي (المزايا، المؤشرات، التحرر المالي وكفاءة أداء المصارف)

ثانيا - مزايا التحرر المالي (The advantages of financial liberalization):

للتحرر المالي نتائجاً إيجابية على عمل المؤسسات والأسواق المالية وهي كالآتي (Niels Philip Arestis and Luiz Fernando de) (Hermes & Robert Lensink,2014:3
:(Paula,2008:2

- ١- الاعتماد على مبدأ السوق والمنافسة في القطاع المصرفي عن طريق زيادة أسعار الفائدة على الودائع مما يؤدي الى تحفيز الادخار والاستثمار ويساهم في ارتفاع معدلات النمو .
- ٢- زيادة تدفقات رأس المال عبر الحدود يؤدي الى زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار .
- ٣- تعزيز المنافسة المصرفية ، حيث تعمل على الضغط على تقليل هوامش أرباح المصارف لا سيما أسعار الفائدة المطلوبة على القروض مما يقلل من تكلفة الديون ويعمل على ارتفاع معدلات الإقراض .
- ٤- تحفيز المؤسسات المالية لتصبح أكثر كفاءة وهذا بدوره يؤدي الى خفض التكاليف العامة عن طريق زيادة المنافسة وتحسين أداء الإدارة العامة للمصرف وتحسين إدارة المخاطر .
- ٥- تقديم أدوات وخدمات مالية جديدة ك(المشتقات المالية) التي دخلت عبر تحرير رأس المال .
- ٦- القدرة على الوصول للأسواق المالية الخارجية وبتكاليف منخفضة لرأس المال .
- ٧- تحقق العولمة المالية والتي تعد الناتج الاساسي للتحرر والانفتاح المالي فوائداً كبيرة متعلقة بدخول الشركات الأجنبية واتباع الأساليب الافضل لتحليل الائتمان وتقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي المحلي الذي يعزز النمو الاقتصادي ويحد من الفقر وتحسين جودة الخدمات المالية والإدارية التي يمكن أن تعزز الإنتاجية والكفاءة.
- ٨- يعزز الابتكار وتحديث القطاع المالي المحلي من خلال نقل رأس المال والتقنيات (الابتكارات الأجنبية الجديدة) والعمالة الماهرة (الأجانب) ، مما يؤدي الى تحسين الخدمات التي تؤدي الى الاستثمارات ذات الجودة الافضل .

ثالثاً - مؤشرات التحرر المالي (Financial Liberalization Indicators):

تنقسم هذه المؤشرات الى جزأين: الأول هو محلي إذ يشمل القطاع المصرفي والاخر دولي ويتضمن مجموعة من السياسات ك(إلغاء القيود على المعاملات الدولية) التي شملت تحرير حساب رأس المال وسعر الصرف والأسواق المالية (Myriam Quispe-Agnoli &) (Elizabeth McQuerry,2001:3).

أ- المؤشرات المحلية للتحرر المالي (Domestic Indicators Financial Liberalization):

هناك توجد مجموعة من المؤشرات المحلية لعملية التحرر المالي منها:

١- تحرير سعر الفائدة : حتى سبعينات القرن العشرين كانت الدولة تؤدي دور المهيمن في القطاع المصرفي من خلال تحديد اللوائح التنظيمية وفرض القيود على أسعار الفائدة مما أثرت سلباً في الادخار والاستثمار ومن ثم أثرت سلباً في النمو الاقتصادي ، ويشمل تحرير سعر الفائدة تحديد سعر الإقراض والإيداع على أساس سعر السوق (Erica Lukas,2013:6) ، ويعد تحرير سعر الفائدة مهما لتوجيه الخدمات المصرفية نحو السوق حيث أعطت المصارف المرونة في تحديد سقوف أسعار الفائدة للودائع والقروض مما أدى الى زيادة المنافسة الى جانب جذب الزبائن عن طريق خفض معدلات الإقراض وتقليل الفارق بين معدلات الإيداع والإقراض (Christian Roland,2008:28-84)، ويمثل سعر الفائدة العنصر الأساس لتخصيص الموارد بشكل فعال في النظام المالي اذ ان تحريره كان امراً ضرورياً لتخصيص الموارد بشكل امثل لأنه يشمل جانبي العرض والطلب (الودائع والقروض) (Wenpu Li,2016:27).

٢- إلغاء ضوابط الائتمان : إلغاء أو تخفيض جميع الضوابط المفروضة على الائتمان المتمثلة بطلب العديد من الحكومات أن يكون الحد الأدنى من القروض المصرفية للقطاعات ذات الأولوية على سبيل المثال (الشركات الزراعية ، وقطاعات التصنيع أو الشركات الصغيرة) لأغراض السياسة الصناعية أو لأغراض تمويل عجز الموازنة ، وفي بعض الأحيان تكون هذه القروض موجهة بأسعار فائدة مدعومة أو تحدد الحكومة سقوفاً للائتمان الإجمالي الذي تقدمه المصارف (Abiad & Etal,2008:4) ، لان توجيه الأموال الى قطاعات أو شركات معينة يؤدي الى منع عدد كبير من المستثمرين المحتملين من الحصول على الأموال (Sandra Heep,2014:12).

٣- تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني : تلتزم المصارف بإيداع جزء من الاحتياطي النقدي المتوافرة لديه مقابل نسبة من الودائع أي الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة المطلوبة للمصرف لضمان حقوق المودعين ، حيث يتمكن البنك المركزي عن طريق فرض سياسته النقدية من خلال تحديد نسب الاحتياطي من التأثير في كمية السيولة المتوافرة لدى المصارف التجارية مما يحدد قابليتها على منح الائتمان والتأثير المباشر في الكمية المعروضة من النقود، ويتم التحكم بالنسبة من قبل البنك المركزي حسب الوضع الاقتصادي للبلد فيعمل على زيادة النسبة في حالات التضخم لتحجيم الائتمان ويعمل على تخفيض النسبة في حالات الكساد لزيادة الائتمان (رضا صاحب ابو حمد و فائق مشغل قدوري

٢٠٠٥ : ٩٧) ، فالحكومات كانت تفرض متطلبات احتياطي بنسب عالية تصل الى (١٠٠%) (Abiad & Etal, 2008:4).

٤- إلغاء حواجز الدخول : تعد من اهم الخطوات نحو التحرر المالي هي فتح الأسواق المحلية أمام المنافسين الأجانب تدريجياً ، ويمكن تعريف دخول المصارف الأجنبية على أنها عملية تقوم من خلالها المصارف الأجنبية بإنشاء عمليات في البلد المضيف بصورة اساسية عن طريق فتح فرع واما شركة تابعة وشهدت المؤسسات المالية والمصرفية زيادة كبيرة خلال تسعينات القرن العشرين بشكل فروع أو شركات تابعة في العديد من الدول والتي تسارعت من خلال اتباع سياسات التحرر المالي التي أزلت الحواجز أمام الدخول عبر المناطق الجغرافية والأسواق مما أدت الى زيادة الحوافز الاقتصادية والمالية (Jong-Kun Lee, 2002:11) وتسهيل متطلبات الترخيص للمؤسسات المالية المحلية المنشأة حديثا الى جانب دخول المؤسسات الأجنبية وتخفيف القيود المفروضة على الممارسات المصرفية (Niels Hermesa & Aljar Meestersa, 2015:2156).

ب- المؤشرات الدولية للتحرر المالي (International Indicators of Financial Liberalization):

هناك عدة مؤشرات دولية للتحرر المالي وهي كالآتي :

١- تحرير حساب رأس المال: ويقصد به تحرير حساب رأس المال ومعاملاته المتعلقة بالآتي (عبد المطلب عبد الحميد ، ٢٠٠٦ : ٥٠):

أ- الاستثمار في سوق الأوراق المالية ك(الأسهم والسندات الأجنبية).

ب- الثروات العقارية الخاصة ببيع وشراء العقارات في الداخل والخارج.

ت- الائتمان التجاري والكفالات والضمانات وكافة التسهيلات المالية والمتدفقة للداخل أو الخارج.

ث- أنشطة المصارف التجارية وتشمل (الودائع المحلية أو الاقتراض من الخارج أي التدفقات الداخلة أو الودائع والقروض الأجنبية المتدفقة الى الخارج).

ج- حركة رؤوس الأموال الشخصية وتتضمن الهدايا والهبات والميراث.

ح- الاستثمار الأجنبي المباشر أي إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية الداخلة والخارجة وتحويلات الأرباح.

فقد أدى تحرير رأس المال الى زيادة التدفقات الرأسمالية بنوعها القصيرة الأجل (استثمارات الحافظة) والطويلة الأجل المتمثلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أدت الى زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو وتحسين معدل العائد على الاستثمار ودخول الخبرات والتكنولوجيا المتطورة من الدول الأجنبية الى الداخل مما عمل على تحسين كفاءة السوق الى جانب تعويض النقص في المدخرات المحلية في تمويل الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية مما يؤدي الى تقليل حجم

الديون الخارجية وكذلك زيادة احتياطات العملة الأجنبية لدى السلطة النقدية (شذا جمال خطيب و صعفق الركبي ، ٢٠٠٨ : ٣٢-٣٣).

٢- تحرير سعر الصرف : هو سعر العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة الوطنية (عبد الرزاق بن الزاوي ، ٢٠١٦ : ١٤) ، ويتم تحرير سعر الصرف بواسطة تغيير قيمته وفق آلية السوق أي جعل سعر الصرف حراً (مرناً) (سعد عبد نجم العبدلي ، وحמיד طالب فاضل ، ٢٠١٨ : ٣٩٣) ، فعدم تحديد سعر الصرف من قبل الدولة معناه اتباع سعر الصرف الحر (المرن) حيث يتم تحديده وفق قاعدة العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه مثل (المضاربة ، وأسعار الفائدة ، وسعر الخصم) ، أي أن ارتفاع سعر العملة الأجنبية يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعارها سيؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة منها ، ومن حيث تأثير سعر العملة الأجنبية على الكمية المعروضة منها فعند ارتفاع سعر العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي يؤدي ذلك الى زيادة الكمية المعروضة منها اما في حالة تدني سعر العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي فيعمل على انخفاض الكمية المعروضة منها (امين رشيد كنفونه ، ١٩٨٧ : ٢٠٨-٢٠٩) ، ويمكن التمييز بين نوعين من أنظمة أسعار الصرف الحرة وهما: سعر الصرف الحر والثاني سعر الصرف الحر المدار، ويقصد بسعر الصرف الحر هو سعر الصرف الذي يتم تحديد وفق قاعدة العرض والطلب بعيدا عن التدخلات المحلية والدولية وقد برز هذا النوع من الانظمة عند التخلي عن قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى واتباع قاعدة العملات الورقية ، أما سعر الصرف الحر المدار فهو تحديد أسعار الصرف من خلال تفاعل عوامل العرض والطلب وإدارة السلطة النقدية أي مع تدخل البنك المركزي في تحديد السعر لمنع حدوث الاضطرابات في سوق الصرف الأجنبي التي قد تحدث نتيجة التقلبات الحادة والمؤقتة لأسعار الصرف وقد برزت أهمية هذا النظام منذ بداية تسعينات القرن الماضي ومن حيث الموقع يتوسط ما بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف الحرة (وداد يونس يحيى ، ٢٠٠١ : ٢٥٠-٢٥١).

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي تحولت العديد من الدول بنجاح من أسعار الصرف الثابتة الى أسعار الصرف المرنة في حين كانت التحولات في الدول الأخرى تحولات غير منظمة مما أدى الى الانخفاض الحاد في سعر العملة ، فهناك شروط لنجاح التحول من أسعار الصرف الثابتة الى أسعار الصرف المرنة (Rupa Duttagupta & Etal, 2005:1) وهي توافر الآتي:

أ- سوق اجنبي يمتاز بالمرونة والسيولة.

ب- سياسات واضحة تتحكم بتدخلات البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي (ممارسة بيع وشراء العملة المحلية للتأثير في سعرها أو سعر الصرف).

ت- أنظمة فعالة لإدارة مخاطر سعر الصرف لكل من القطاعين العام والخاص.

٣- تحرير الأسواق المالية : تؤدي الأسواق المالية دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق توفير السيولة اللازمة للمستثمرين وخفض تكاليف التمويل والتقليل من مخاطر الاستثمار وزيادة المدخرات المحلية مما يعمل على زيادة الاستثمار والإنتاج ثم تخفيض معدلات التضخم وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وتتعامل الأسواق المالية بالأدوات المالية الطويلة الأجل ك(الأسهم، والسندات، والعقود المستقبلية، والخيارات) ويمكن تقسيم هذه الأسواق الى نوعين هما (عبد اللطيف مصيطفى و محمد بن بوزيان ، ٢٠١٥ : ١٨٤):

أ- الأسواق الأولية: وتقوم ببيع وتداول الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية.

ب-الأسواق الثانوية: أما هذا النوع من الاسواق فيتم فيه تداول وإعادة بيع الأوراق المالية المصدرة سابقاً في السوق الأولية.

وأكدت دراسات كل من (Waliuallah(2010) و Ranciere(2006) و Henry(2000) و Fry(1996) ، أن سياسة التحرر المالي عملت على تطوير وسائل التمويل في الأسواق المالية وجعلها أكثر ديناميكية إذ يسمح النظام المالي المحرر بتقديم مجموعة من الأصول المالية يمكن أن تحفز الادخار وتشجع المؤسسات المالية على الافادة من التمويل الأجنبي وزيادة المعاملات في الأسواق المالية وزيادة تداول الأسهم كذلك يضمن تطوير الأسواق المالية التخصيص الأفضل للموارد مما يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي للبلاد (Aida Kammoun & Chokri Mamoghli,2011:58).

رابعا - التحرر المالي وكفاءة أداء المصارف (Financial liberalization and the efficiency of the performance of banks):

هناك مجموعة من الدراسات التي أكدت تأثير سياسة التحرر المالي في كفاءة القطاع المصرفي في الدول الصناعية وشملت هذه الدراسات مجالات الصيرفة في (الولايات المتحدة، وإسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وأستراليا، واليابان) ، وذكرت الدراسات في الدول النامية بعامة وجود تأثير إيجابي للتحرر المالي في كفاءة القطاع المصرفي ، ومن هذه الدراسات :

١- Lovell و Leightner (١٩٩٨) : بينت نجاح التحرر المالي في تايلند.

٢- جيلبرت وولسون (1998) : اشارت الى ان التحرر المالي في كوريا الذي شمل تحرير الصناعة المالية أدى الى التحسن الكبير في الإنتاجية .

٣- Sarkar و Kumbhakar (٢٠٠٣): وضحت تحسن أداء المصارف الخاصة في الهند بين المدتين قبل وبعد إلغاء القيود.

٤- أسيك وحسان (٢٠٠٣) : درست أداء المصارف التركية وتبين تحسن الكفاءة بعد تنفيذ التحرر المالي.

٥- عطا الله وآخرون (٢٠٠٤) : بينت هذه الدراسة بأن الكفاءة التقنية للصناعة المصرفية في باكستان والهند قد تحسنت تدريجيا في فترة التحرر المالي (تقارير الامم المتحدة ، ٢٠٠٥ : ٦٠).

فالتحرر المالي يؤدي الى وجود بيئة مرنة واكثر تنافسية مما يفرض على المصارف زيادة كفاءة أدائها والإنتاجية من اجل البقاء والمنافسة ومن المرجح أن تواجه المصارف زيادة في تكاليف الفائدة مع المنافسة على زيادة الودائع في حين يكون من الأسهل لها أما خفض التكاليف عن طريق إغلاق الفروع ومن ناحية الإيرادات فمن المرجح أن تؤدي المنافسة في عملية الإقراض الى انخفاض هامش الربح في حين تتاح للمصارف في الوقت نفسه فرصة زيادة الإيرادات من خلال توسيع أعمالها المصرفية في مختلف المجالات (Christian Roland,2008:96).

أدت سياسة التحرر المالي الى احداث تغييرات كبيرة في القطاع المالي والمصرفي لدى العديد من الدول عن طريق تأثير التحرر المالي في مستويات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الكلي (تقارير الامم المتحدة ، ٢٠٠٥ : ٦١).

المبحث الثاني

الاطار النظري لكفاءة اداء المصارف

المطلب الاول

مفاهيم تقييم الاداء والكفاءة المصرفية

(تقييم الاداء ، الاهمية ، الاهداف)

اولا - تقييم الاداء المصرفي (Evaluation of the banking performance) :

١- الاداء المصرفي :

يشير مفهوم الاداء بعامة هو عبارة عن الانجاز الفعلي للأهداف التي وضعتها الوحدة الاقتصادية والتي تسعى لتحقيقها (المتتملة بمخرجاتها) عن طريق بذلها التكاليف والوقت اللازم لتحقيق تلك الاهداف المتمثلة (بمدخلاتها)، ويتم قياس الاداء عن طريق مقارنة مدخلاتها ومخرجاتها خلال مدة زمنية محددة (فضيلة سلمان داوود ومخلد حمزة جدوع، ٢٠١٧: ١٥)، وتتبع اهمية الاداء من قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق النتائج المرغوبة وتحقيق اهدافها ومهامها بنجاح بعبارة اخرى اكثر دقة يمثل المحصلة النهائية التي تروم الوحدة الاقتصادية الوصول إليها لذا فان الاداء هو نتيجة لجميع الأعمال التي تنجزها الوحدة الاقتصادية واي انحراف يؤثر من قبل الاداء ، المفهوم الشامل للاداء يشير الى طريقة استثمار الوحدة الاقتصادية للموارد المتاحة وفق ضوابط تتعلق بأهدافها في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتعامل معها لضمان تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها (الكفاءة والفاعلية والاستمرارية) (عمر الدوري، ٢٠١٣: ١٤).

وهناك عدة تعريفات تبين الاداء يمكن إيجازها بالتعريفين الآتيين:

١- يُفهم الأداء على أنه مساهمة (الفروع والاقسام بمختلف احجامها والعاملين وادارة العمليات التشغيلية) لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية (R.Hauber, 2002: 53).

٢- يمكن ان يعرف الاداء بانه مجموعة من المؤشرات او المقاييس التي تبين مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها المخططة في ظل الموارد المتاحة ومدى كفاءة استخدامها خلال مدة زمنية محددة او فترات متعاقبة (مجيد الكرخي ط ١، ٢٠٠١: ٣٩).

ويشار الى مفهوم الاداء المصرفي بانه مقارنة الاهداف المتحققة بالأهداف المخطط لها للوصول الى قياس أدائها في ظل البيئة الاقتصادية التي تمارس فيها أعمالها وتشخيص الانحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لتغيير مستوى اداء هذه المصارف ، ولذا يمكن ان يعرف الاداء المصرفي باستعمال المصرف للخطوات اللازمة لممارسة جميع انشطته وأعماله المصرفية المختلفة التي تتوافق مع البيئة المصرفية المحيطة لتقديم الخدمات المختلفة ، وعليه فان الاداء المصرفي يبين قابلية المصرف في تحقيق أهدافه عن طريق استغلال موارده المتاحة

وفق المعايير الملائمة ومقارنة الاهداف المتحققة بالخطط الموضوعة لمعرفة مدى الانحرافات لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها (فضيلة سلمان داوود ومخلد حمزة جدوع ، ٢٠١٧: ١٧).

٢- **تقييم الاداء المصرفي** : ان تقييم الاداء بعامة يدل على تقييم أنشطة الوحدات الاقتصادية للتعرف على النتائج المحققة لمقارنتها بالنتائج المستهدفة لتشخيص الانحرافات ومعرفة أسبابها لإمكانية معالجتها مستقبلاً إذ تبين مدى إنجاز هذه الوحدات لأعمالها المكلفة بها خلال المدة المحددة التي يجب ان تكون مطابقة للخطط والبرامج الموضوعة (خالد عبد الرحيم الهيتي وعلي جاسم العبيدي ، ٢٠١٦ : ٣١٨-٣١٩) .

ويمكن ان يشير الى كافة الدراسات التي تبين قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية على إدارة أنشطتها المختلفة خلال مدة زمنية محددة ومدى فاعليتها في تحويل مدخلاتها الى المخرجات المطلوبة كمياً ونوعياً وتوضيح قدرتها التنافسية مع ما يماثلها من الوحدات الاقتصادية وذلك بالتغلب على ما يعترضها من صعوبات واتباع الأساليب الأكثر تطوراً في هذا المجال (نصر حمود مزنان فهد ، ٢٠١٥ : ٢٧).

ويمكن تعريفه بكيفية استعمال البيانات المالية لاسيما تقرير الحالة (الميزانية العمومية) وتقرير الدخل (بيان الدخل) لتقييم مدى جودة اداء الشركة المالية (Peter S.Rose & Sylvia (C.Hudgins, 2008:164).

أما تقييم الاداء المصرفي فيعني مقياس لأداء أنشطة المصارف اعتماداً على النتائج المحققة في نهاية المدة وتكون عادة سنة وبعد ظهور النتائج معرفة أسبابها في حالة ظهورها بصورة سلبية لاقتراح المسارات التصحيحية للوصول الى الاداء الجيد مستقبلاً (مجيد الكرخي ط١ ، ٢٠٠١ : ٣٩).

ثانياً -**اهمية تقييم الاداء المصرفي** (The importance of evaluating banking performance):

تبرز اهمية تقييم الاداء من خلال النقاط الآتية:

١- كشف التطورات المحققة من قبل المصارف عن طريق مقارنة أدائها لعدة سنوات لدى المصرف نفسه او مقارنتها بالمصارف الاخرى المماثلة لها من حيث النشاط والحجم (نصر حمود مزنان فهد ، ٢٠١٥ : ٢٩).

٢- بيان طبيعة العلاقة بين المديرين والمروؤوسين في رسم سياسة خطة المصرف ومدى تحقيقه لأهدافه الموضوعة وان عملية التقييم بين الاداء الفعلي والمخطط سيؤدي الى تحفيز العاملين على بذل المزيد من الجهد في تحقيق استراتيجية المصرف (Robert Simons,2014:151).

٣- يبين المصرف الذي حقق افضل توظيف لموارده المتاحة وبأقل تكاليف ممكنة (محمد مدحت غسان الخيري ، دلال غسان الخيري ، ٢٠١٣: ٨٨).

٤- تدعيم عمل الأجهزة الرقابية في اداء أعمالها حيث يقدم تقييم الاداء كافة المعلومات التي تبين مدى قيام المصرف بأنشطته المختلفة بكفاءة وتحقيق أهدافه المطلوبة حيث تقدم عملية تقييم الاداء المعلومات المهمة لتطوير ومتابعة أنشطة المصرف المالية والإدارية (مجيد الكرخي ط١، ٢٠٠١: ٤١).

٥- على المستوى الكلي يوضح تقييم الاداء مدى مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية وذلك بتحقيق اعلى مستوى من الخدمات المصرفية وبأقل كلفة وجهد ممكن مما ينعكس في خفض أسعار المنتجات المصرفية المقدمة مما يؤدي الى زيادة الاستثمار والدخل القومي ، أما على المستوى الفردي فيساعد على إيجاد نظام سليم لتقييم اداء العاملين لغرض منح المكافآت والترقيات للموظفين مقابل ما قدموه من خدمات لتعزيز عناصر الثقة والمنافسة.

يعد تحليل تقييم الأداء أداة مهمة تستعملها العديد من الجهات التي تعمل داخلياً في المصرف (مثل المديرين) أو التي تشكل جزءاً من بيئة التشغيل الخارجية للمصرف (مثل الجهات التنظيمية) (فيصل شياد ، ٢٠١٥: ٥٠).

ثالثاً-اهداف تقييم الاداء المصرفي (Objectives of evaluating banking performance) :

ان لعملية تقييم الاداء المصرفي مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها بالاتي(عمر الدوري، ٢٠١٣: ٢٤)(نصر حمود مزنان فهد ، ٢٠١٥: ٣١) :

١- الوقوف على نسب إنجاز المصرف للخطط الموضوعة الى جانب الى كشف مواطن الخلل والانحراف في النشاط لبيان أسبابه لوضع الحلول المناسبة لتصحيحها وتجنبها مستقبلاً.

٢- معرفة كيفية استعمال المصرف لموارده بكفاءة وتحقيق اعلى عوائد وبأقل كلفة ممكنة ضمن ما هو متاح لها من الموارد .

٣- تحديد المسؤوليات لكل قسم او فرع من المصرف إزاء مواطن الضعف والخلل في النشاط المصرفي وذلك من خلال مقارنة منجزات الأقسام والفروع بالأهداف المخططة مما سيؤدي الى خلق روح المنافسة بين تلك الفروع والأقسام وهذا الامر سيكون تأثيره إيجابيا في تدعيم اداء المصرف .

٤ - توفير المعلومات الضرورية عن تقييم اداء المصارف للأجهزة الرقابية وذلك لتسهيل متابعة أنشطة المصرف من اجل تحقيق افضل اداء.

المطلب الثاني

تقييم الاداء المصرفي (المراحل ، المعايير)

اولا- مراحل تقييم الاداء المصرفي (Stages of evaluating banking performance):

تمر عملية تقييم الاداء بمراحل عديدة يمكن إيجازها فيما يأتي(فضيلة سلمان داوود ، مخلد حمزة جدوع ، ٢٠١٧: ٢٢-٢٣)(حسنين كاظم عوجه ، ٢٠١٧: ٢٣٢) :

١- **تحديد الهدف:** تمثل أولى خطوات عملية تقييم الاداء المصرفي يتم من خلالها تحديد الاهداف الرئيسية المراد تحقيقها لتنمية موارده وأنشطته لضمان استمرارية ومواكبة التطورات المالية والمصرفية في البيئة المحيطة.

٢- **وضع برامج أساسية لإنجاز العمل:** في ضوء الاهداف التي سبق تحديدها يرسم المصرف الخطط المستقبلية الأساسية التي توضح مجالات انشطته المختلفة باستعمال موارده المالية والبشرية والأساليب الإدارية والفنية المتبعة لاستعمال هذه الموارد للوصول الى خطة أساسية ومتكاملة.

٣- **تحديد مركز المسؤولية:** كل قسم او فرع مكلف بأداء أعمال محددة ستحدد من خلالها مراكز اتخاذ القرار حيث ستحدد مسؤوليات هذه الأقسام والفروع لأنها ستكون مسؤولة عن إدارة جزء من أنشطة المصرف ، اي ان كل قسم او فرع يجب ان يكون على علم بمسؤولياته المكلف بها لغرض مساءلته عن طريق الرقابة لبيان أوجه القصور او الانحراف في تنفيذ أعماله المكلف بها .

٤- **تحديد معايير الاداء:** من المتطلبات الضرورية لعملية تقييم الاداء هي وضع معايير لمؤشرات الاداء تمنح المسؤولين صورة واضحة عن نشاطات المصرف للقيام بعملية المقارنة بين الاداء المتحقق والأداء المستهدف لقياس إنجازات المصرف التي حققها أثناء نشاطه السنوي .

ثانيا-معايير تقييم الاداء المصرفي (Standards for evaluating banking performance):

هناك ثلاثة معايير أساسية تستعمل في عملية تقييم الاداء هي كالاتي (عمر علي كامل الدوري ، ٢٠١٣: ٥٦-٥٧):

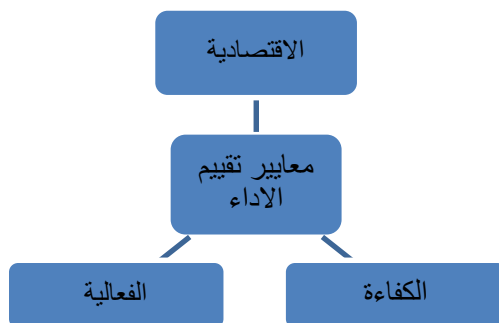
١- **المعايير المتعلقة بالفعالية:** تكشف هذه المعايير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها وذلك عن طريق مقارنة اهدافها المخططة بالأهداف الفعلية المحققة ، وفيما اذا نجحت الوحدة في استغلال مواردها بكفاءة في تحقيق الاهداف الانتاجية المخططة ، وتلجأ الوحدة الاقتصادية عادة الى عدة اساليب لتحقيق اهدافها بفاعلية عن طريق متابعة تحقيق خطة الانتاج (للسلع او الخدمات) والتي تشمل (المبيعات ، والتكاليف ، وصافي الارباح

،والقيمة المضافة وغيرها) من العناصر الاساسية لنشاط الوحدة ومقارنة ذلك بما تحقق في السنة الحالية او السنوات السابقة وملاحظة التطورات الايجابية التي حصلت او السلبية ، اي ان المعايير التي تقاس بها الفعالية تعني بيان مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها.

٢- **المعايير المتعلقة بالكفاءة:** تهتم بقياس مدى نجاح الوحدة في استغلال مواردها المتاحة (المدخلات) المستخدمة وتحويلها الى مخرجات بطريقة كفوءة عن طريق تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات، وقد تعمل الوحدة من اجل تحقيق كفاءتها الانتاجية الى تنفيذ خططها الانتاجية في انتاج سلع وخدمات بنوعية ووقت محدد وبأقل مقدار من المدخلات وقد يتحقق ذلك ايضا عن طريق زيادة الانتاج مع الاحتفاظ بنفس المستوى من مستلزمات الانتاج (المدخلات) او تخفيضها مع الاحتفاظ بنفس المستوى من الانتاج (المخرجات)، وبأختصار فأن المعايير التي تعني في تقييم الكفاءة الانتاجية تهدف الى بيان مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق افضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة ولهذا تأخذ هذه المعايير نسبة (المخرجات ÷ المدخلات) او (نسبة المصروفات ÷ المخرجات).

٣- **المعايير المتعلقة باقتصاديات الوحدة:** وتستخدم هذه المعايير في التعرف على قدرة الوحدة على تقليل كلف مدخلاتها الانتاجية مع المحافظة على مستوى الانتاج من حيث الكمية والنوعية المطلوبة ، اي تكشف هذه المعايير عن مقدرة الوحدة من تحقيق منتجاتها بأفضل نوعية وبأقل كلفة ، ولا تقتصر جهود الوحدة في تخفيض التكاليف على مجال معين بل تشمل كل الكلف التي تعمل فيها كتخفيض (تكاليف المستلزمات السلعية او تخفيض نفقات الافراد العاملين او تكاليف الخدمات الانتاجية) ، وبعبارة مختصرة تكون وظيفة المعايير الاقتصادية هو بيان ما حققته الوحدة في مجال الاقتصاد بأقل تكاليف انتاجية مع المحافظة على النوعية.

ويمكن توضيح هذه المعايير في الشكل عدد (١-١) الاتي:



الشكل عدد (١-١) معايير تقييم الاداء المصرفي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (عمر الدوري ، تقييم الاداء المصرفي : الاطار المفاهيمي والتطبيقي ، دار الدكتور ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣).

المطلب الثالث

الكفاءة المصرفية (القياس، مغلف البيانات، مزايا المغلف)

أولاً- قياس الكفاءة المصرفية (Banking Efficiency Measurement):

ومن أجل قياس كفاءة المصارف يمكن استعمال عدة طرائق منها الطريقة التقليدية المتمثلة بالنسب المالية أو الطرق الحديثة الكمية كتحليل مغلف البيانات ، فالنسب المالية بالرغم من سهولة استعمالها وإعطاء المعلومات حول الأنشطة المصرفية لكنها تتقيد بعدة نقاط منها ان كل نسبة تدرس جانباً واحداً من أنشطة المصارف وهذه المؤسسات معقدة وغالباً تسبب الإعداد المتنوعة من النسب بنتائج محيرة وغير منظمة مما يجعلها طريقة غير مناسبة لعدم قدرتها على إجراء حساب لمدخلات ومخرجات متعددة لذا ظهرت طرق قياس أكثر تعقيداً وتطوراً منها الطرائق غير المعلمية (W.Cooper.William&others، 2004:p350-352). واهم النماذج اللامعلمية هو تحليل مغلف البيانات (DEA)(Data Envelope Analysis) (عبد السلام لفته سعيد ، واحمد علي حسين ، ٢٠١٦ : ٩) و سيكون الأساس في تحليل العينة المختارة.

ثانياً- تحليل مغلف البيانات (Data Envelope Analysis) : تعد نظرية البرمجة الخطية علامة فارقة في تحليل الكفاءة ، ويرتبط عمل (Dantzig) (1963) ارتباطاً وثيقاً بالبرمجة الخطية لأنه يشيد بالخوارزمية الحسابية الأساسية (طريقة simplex) المستخدمة لحل هذه المشكلة (Cinzia Daraio & Leopold Simar,2007:17)، وتم تقديم تحليل مغلف البيانات (DEA) بواسطة Charnes و Cooper و Rhodes (CCR) في عام (١٩٧٨)، وتقيس (DEA) الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار (DMUs)^٢ التي لها مدخلات ومخرجات متعددة (Joe Zhu & Wade D.Cook,2007:1) وهذه التقنية تكون جذابة لأنها قادرة على دمج مخرجات ومدخلات متعددة في وقت واحد، دون الحاجة إلى تجميع أي منهما في مؤشر آخر. ايضاً ، لا تتطلب هذه الطريقة معرفة محددة ، أو افتراضات رياضية مقيدة ، فيما يتعلق بالطرائق الدقيقة التي يتم فيها تحويل المدخلات في (DMU)^٢ إلى مخرجات. وتعمل على تحديد مجموعة من الوحدات التي يمكن مقارنة وحدة واحدة مختارة على أساسها. لذلك، تُعرّف مجموعة المقارنة على أنها تلك الوحدات التي أنتجت على الأقل مستوى الإنتاج نفسه ، باستعمال مدخلات أقل من الوحدة قيد الدراسة. لذلك ، تحدد تلك الوحدات التي يبدو أنها تعمل بشكل أكثر كفاءة نسبياً من غيرها ، وأي مجموعة من الوحدات يجب استعمالها مقارنة بالوحدة تم اختيارها للدراسة (Bruce Hollingsworth & Stuart J.Peacock, 2008:32).

(٢) decision making units (DMU): وتسمى بـ(وحدات اتخاذ القرار) و تمثل جميع الوحدات المسؤولة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات ، مثل (الشركات والمصارف ووحدات الإنتاج) (Sunil Kumar & Rachita 2014: 51) ، وفي دراستنا تشير (DMU) إلى المصارف . (Gulati,

ويمكن توضيح القياس الاول للكفاءة الذي اقترحه (Charnes,Cooper,Rhodes) (CCR) بالصيغة الكسرية الآتية (Mikulas Luptacik,2010:17-18) :

ففي ابسط الحالات التي تحتوي فيها عملية الإنتاج للوحدة على مدخل واحد ومخرج واحد تكون الكفاءة كالآتي:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} \dots\dots\dots (1-1)$$

أما في حالة استعمال مدخلات مختلفة لإنتاج مخرجات ستقيس الكفاءة هذه الوحدات المتجانسة نسبيا عن طريق الفكرة الأساسية الآتية: تقليل حالة (المخرجات المتعددة ÷ المدخلات المتعددة) لكل وحدة (DMU) ستكون كالآتي:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{مجموع الأوزان المرجحة للمخرجات}}{\text{مجموع الأوزان المرجحة للمدخلات}} \dots\dots\dots (1-2)$$

ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية:

$$\text{Maximize } h_o(u,v) = \frac{\sum_{r=1}^s Y_r o U_r}{\sum_{i=1}^m X_i o V_i} \dots\dots\dots (1-3)$$

$$\text{Subject to } \frac{\sum_{r=1}^s Y_r j U_r}{\sum_{i=1}^m X_i j V_i} \leq 1 \quad (j= 1,2,\dots,n).$$

$$U_r \geq 0 \quad (r=1,2,\dots,s).$$

$$V_i \geq 0 \quad (i= 1,2,\dots,m).$$

وتعني الرموز التالية :

U_r : وزن المخرجات $r = (1,2,\dots,s)$

V_i : وزن المدخلات $i = (1,2,\dots,m)$

Y_r : المخرجات

X_i : المدخلات

s : عدد المخرجات

m : عدد المدخلات

وحسب هذه الطريقة تعد (Vi, Ur) غير معروفة وسيتم اختيارها لزيادة الكفاءة (ho) ، حيث يكون المصرف كفوءاً عندما يحقق كفاءة (ho) بمقدار (١) أي (١٠٠%) اي عندما يقع المصف على منحنى الكفاءة الحدودي ، أما اذا كانت الكفاءة (ho) أقل من (١) أي أقل من (١٠٠%) فان المصرف غير كفوء في هذه الحالة ويقع اسفل منحنى الكفاءة الحدودي.

ثالثاً- مزايا تحليل مغلف البيانات (DEA):

يمكن بيان مزايا مغلف البيانات بالنقاط الآتية (Sara Allin & Etal, 2012: 55) (احمد بتال وآخرون، ٢٠١٧: ٢٣) :

١- هو نهج غير معلمي مرن لأنه لا يتطلب تحديد مسبق للشكل الحدودي لدالة الانتاج ويحدد منحنى الكفاءة عن طريق الوحدات الأكثر الكفاءة التي تحقق كفاءة (١٠٠%) ومقارنة الوحدات الاخرى بها.

٢- يقوم بحساب الكفاءة لكل وحدة (DMU) مقارنة بكفاءة الوحدات الاخرى .

٣- يمكن من خلال المنحنى الحدودي للكفاءة تحديد المسافة بين القيم الحقيقية والمتوقعة التي تبين حالة عدم الكفاءة الفنية.

٤- يمكن الباحثين من حساب مخرجات ومدخلات متعددة وفي الوقت نفسه.

٥- لا تتأثر باختلاف وحدات القياس .

٦- يوفر تحليل (DEA) المعلومات اللازمة حول بيانات ومعلومات وحدات اتخاذ القرار (DMU).

الفصل الثاني : تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى تغطية الجانب النظري لسياسة التحرر المالي في العراق بالإضافة الى ابرز القوانين التي دعت الى التوجه نحو آلية السوق وساهمت في اتباع سياسة التحرر المالي في العراق وهي (قانون البنك المركزي عدد (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المعدل ، وقانون المصارف عدد (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) ، وأمر سلطة الائتلاف عدد (٧٤) لسنة (٢٠٠٤) القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية في العراق ، وقانون الاستثمار عدد (١٣) لسنة (٢٠٠٦)) ، فضلا عن تناول مؤشرات التحرر المالي في العراق وهي (تحرير سعر الفائدة ، تخفيض الاحتياطي القانوني ، الغاء توجيه الائتمان ، حرية دخول المصارف الاجنبية في العراق ، تحرير سعر الصرف) ، كذلك تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية في العراق لمصارف عينة البحث.

سيتم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين ، تناول المبحث الاول طبيعة النظام المالي والمصرفي في العراق قبل وبعد تطبيق التحرر المالي ، اما المبحث الثاني فتناول تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي لمصارف عينة البحث.

المبحث الاول

طبيعة النظام المالي والمصرفي في العراق قبل وبعد تطبيق التحرر المالي

المطلب الاول

اولاً- النظام المالي والمصرفي في العراق من سياسة الكبح المالي الى سياسة التحرر المالي

١ - النظام المالي والمصرفي في العراق في ظل سياسة الكبح المالي :

أحكمت الدولة سيطرتها على القطاع المالي والمصرفي بخاصة بعد عمليات تأميم الشركات والمصارف التجارية بموجب القانون (١٠٠) لعام (١٩٦٤م) إذ سيطرت على مستوى القطاع المالي في إدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة وعلى مستوى القطاع المصرفي سيطرت على مصرف الرافدين وكان المصرف التجاري الوحيد المملوك للدولة إذ كان مثقلاً بأعباء المديونية ، ثم سعت الدولة في أواخر الثمانينات الى تصحيح مسار الاقتصاد الوطني من خلال انشاء مصرف الرشيد وعند فشل الدولة في إدارة زمام العملية الاقتصادية أعلنت توجهها الى تطبيق نظام الخصخصة للمؤسسات المالية والمصرفية وشرعت بإصدار القوانين المؤسسة لعدد من الشركات والمصارف الخاصة الى جانب انشاء سوق للأوراق المالية وشجعت على تداول النقد الأجنبي ولكن هذه الإجراءات لم تكن كفيلة بتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية فالدولة بالرغم من جهودها الرامية الى تطوير القطاع المالي والمصرفي وفسح المجال أمام القطاع الخاص في دخول الاقتصاد ولكنها لم تدعم التوجهات المؤيدة للتحرر المالي ولغاية مطلع عام (٢٠٠٤) (عبد الحسين جليل الغالبي ، ٢٠١٢ : ١٠٧-١٠٨) .

وتمثلت سياسة الكبح المالي في العراق قبل عام (٢٠٠٤) بتدخل الدولة وفرض القيود على المؤسسات المالية والمصرفية ، وكانت من ابرز سياسات الكبح المالي هي تحديد أسعار الفائدة والتي تمثل العوائد المصرفية التي تحصل عليها المصارف مقابل منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات العامة والخاصة ، إذ اتبعت السلطة النقدية في العراق سياسة نقدية مكبوحة تمثلت بتحديد أسعار الفائدة واتسمت بالثبات النسبي لسنوات عديدة بالرغم من ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار مما حجم من دور المصارف في عملية جذب المدخرات ومنح الائتمان الذي انعكس سلباً على النشاط الاستثماري وعملية النمو الاقتصادي ، ايضاً اعتمدت على السياسة النقدية لأسعار الصرف الثابتة للدينار مقابل العملة الأجنبية مما أدى الى حدوث التشوهات في قيمة الدينار العراقي و اثر سلباً في عدم تكافؤ الفرص بين القطاع الخاص والقطاع العام مما انعكس سلباً في الاداء المالي وكفاءة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى (سامر محمد فخري ، وآسو بهاء الدين قادر ، ٢٠١٦ :

٣٧٥-٣٧٦) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ان سياسة الكبح المالي المتبعة في العراق كنوع من السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على التخطيط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام على مفاصل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق عملية التنمية الاقتصادية انعكس ذلك سلبيا على القطاع المصرفي مما ادى الى انخفاض الادخارات نتيجة انخفاض سعر الفائدة الحقيقي^١.

والدور الضعيف الذي مارسه القطاع المصرفي في عملية الوساطة المالية المتمثلة بتجميع المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية لغرض استثمارها ، وكانت لسياسة الكبح المالي المتبعة في العراق أثارا سلبية في النمو الاقتصادي نتيجة هروب رؤوس الأموال المحلية الى الخارج مما دفع السياسة الاقتصادية في العراق الى التوجه نحو نظام السوق وفسح المجال أمام القطاع الخاص للأخذ بزمام المبادرة والدخول الى الأنشطة الاقتصادية المختلفة والانتقال من سياسة الكبح الى التحرر المالي ومنح الاستقلالية للبنك المركزي وإزالة القيود والضوابط التي كانت مفروضة في ظل سياسة الكبح المالي وتمثلت بالاتي (ثريا الخزرجي وباسمين الحياي ، ٢٠١٧ : ٢٢٩):

أ-تحرير سعر الفائدة.

ب-الغاء القيود المفروضة على نوعية وسقوف الائتمان.

ت-تخفيض نسب الاحتياطي القانوني.

ث-تحرير حساب راس المال.

ج-تحرير عمليات التحويل للخارج باستثناء ما يتعلق منها بالأعمال الخارجية عن القانون مثل (غسيل الأموال او تهريب العملة).

ح-منح حرية دخول المصارف الأجنبية الى الأسواق المحلية وخلق نوع من المنافسة بين القطاع المصرفي المحلي والأجنبي.

خ-جعل سعر الصرف اكثر مرونة في امتصاص الصدمات الخارجية وفق آلية السوق وتحت إشراف البنك المركزي.

(١) سعر الفائدة الحقيقي : هو سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه نسبة التضخم فعندما يكون التضخم مساويا للصفر يتساوى سعر الفائدة الحقيقي مع الاسمي ومعادلة سعر الفائدة الحقيقي التي وضعها فيشر كالآتي : $r=i-p^e$ وكما جاء في المعادلة فان : r : سعر الفائدة الحقيقي ، و i : سعر الفائدة الاسمي ، و p^e : نسبة التضخم .. كما جاء في:

(Andrew J.G.Cairns, interest rate models and introduction ,Princeton university press, New Jersey,USA,2004, p210).

٢- طبيعة النظام المالي والمصرفي في ظل تطبيق سياسة التحرر المالي :

قرر البنك المركزي في مطلع عام (٢٠٠٤) ووفق متطلبات السياسة النقدية والتوجه نحو آلية السوق على اعتبار سعر الفائدة سياسة نقدية فعالة في تطوير القطاع المالي التحرير الكامل لأسعار الفائدة المفروضة على كافة الأدوات المالية ومنها (الودائع والقروض والائتمانات والأوراق المالية) ويعد هذا القرار ذو تأثير كبير في العمل المصرفي في العراق في اطار تحديد سعر الفائدة وفق نظام السوق للوصول الى السعر التوازني الذي يقلل من الفجوة بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة مما يؤدي الى تحقيق الكفاءة في عملية الوساطة المالية وتشجيع المنافسة داخل القطاع المصرفي ، هذا وشهد القطاع المصرفي تطورات عديدة بسبب تطبيق التحرر المالي في الاقتصاد العراقي اهمها (البنك المركزي ، ٢٠٠٤ : ١٥):

أ- إنشاء قانون البنك المركزي عدد(٥٦) للسنة (٢٠٠٤) (المعدل) الذي يضمن استقلاليته في التحكم بالسياسات النقدية بعيدا عن تدخل وزارة المالية.

ب-إنشاء مصرف العراقي للتجارة برأس مال قدره (١٠٠) مليون دولار وذلك لغرض فتح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية الخاصة بالصادرات والاستيرادات .

ت-إصدار عملة نقدية جديدة وبفئات سبعة إذ أدخلت في التداول بتاريخ (٢٠٠٣/٧/١٥).

ث-إصدار قانون المصارف عدد(٩٤) للسنة (٢٠٠٤) سمح بدخول المصارف الأجنبية وفتح فروع لها إذ سمحت بفتح فروع للمصارف الأجنبية في العراق وتعزيز رؤوس الأموال للمصارف العراقية لما يقارب (١٠)مليار دينار لدى المصرف العراقي او ما يعادل (٥) مليون دولار ، أما المصارف الأجنبية فقد حددت رؤوس أموال فروعها التي تروم افتتاحها في العراق ب(٢٥) مليون دولار.

ج- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة (على الودائع والقروض) وتحديدتها وفق مبدأ السوق.

ح- تحرير الإجراءات المتعلقة بالتحويلات الخارجية .

خ- إقامة مزاد العملة لبيع الدولار الى المصارف وزبائنها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في أسعار صرف الدينار العراقي ابتداءً من (٢٠٠٣/١٠/٤).

د- إقامة مزاد خاص لحالات الخزينة ابتداءً من (٢٠٠٤/٧/١٨) التي تعد من مهام السياسة النقدية (البنك المركزي ، ٢٠٠٣ : ٢٢) .

ذ- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من (٢٥ % - ١٥ %) (احمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل الدليمي ، ٢٠١٨ : ٧).

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ر- الزام المصارف بتطبيق معايير بازل (٣) في عام (٢٠١٧) وكالاتي (البنك المركزي ، ٢٠١٩ : ٣٣-٣١) :

١- نسبة تغطية السيولة (LCR)(Liquidity Coverage Ratio) : وطبقت هذه النسبة في عام (٢٠١٧) من قبل البنك المركزي ونسبة أولية بلغت (٨٠%) على ان تتم زيادتها الى (٩٠%) في عام (٢٠١٨) بنسبة لا تقل عن (١٠٠%) لكي تبلغ نسبة (١٠٠%) في عام (٢٠١٩) لزيادة قابلية المصرف على تلبية احتياجاته من السيولة ولمدة (٣٠) يوما للحيلولة دون وقوع المصرف في العسر المالي في الأجل القصير.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)(Net Stable Funding Ratio) : وتشير هذه النسبة الى قابلية المصرف على توفير السيولة الكافية لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط وحددتها لجنة بازل بنسبة لا تقل عن (١٠٠%) التي تمثل مصادر تمويل المصرف الى استعمالات هذه المصادر (اي نسبة الخصوم الى الأصول).

ز- اعتماد البنك المركزي على الرقابة الوقائية في تنظيم العمل المصرفي مما تؤدي الى اداء أعمالها بمرونة وكفاءة عالية عن طريق إدخال نظام التصنيف العالم (CAMELS)^٢ بديلا عن إظهار المراكز المالية للمصارف (نبيل مهدي كاظم الجنابي وامل شاكر كنكون الشيباوي ، ٢٠١٧ : ١٥-١٦) .

س- تحديث نظام المدفوعات المصرفي عبر إدخال نظام التسوية الإجمالي (real-time gross settlement)(RTGS) وتتم عمليات التسوية بما يزيد عن (١٠٠) معاملة وبمبالغ تصل الى اكثر من نصف ترليون دينار عراقي يوميا ويعمل هذا النظام على تقليل عمليات التلاعب (سنان كامل الشيببي ، ٢٠٠٧ : ٢٣) .

وتسعى الدولة الى التحرر المالي لتحقيق منافع عديدة منها (ثريا الخرجي وياسمين الحيايى ، ٢٠١٧ : ٢٢٩-٢٣٠) :

١- زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية المتاحة للمصارف نتيجة رفع القيود على الائتمان المصرفي مما يؤدي الى زيادة الائتمان الممنوح للقطاعات الاستثمارية وتنشيط عمل الوساطة المالية وتشجيع المنافسة عن طريق دخول المصارف الأجنبية والمحلية الجديدة الى الأسواق المالية مما يؤدي الى زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وخفض سعر الفائدة على الائتمان .

(٢) CAMELS : هو عبارة عن مؤشر يعكس الموقف المالي للمصرف ويعد احد الوسائل الرقابية التي يتم تنفيذها عن طريق التفتيش الميداني ويصنف المصارف عبر عدة مؤشرات وهي :

١- كفاية رأس المال (CAPITAL ADEQUACY)، ٢- جودة الموجودات (ASSET QUALITY)، ٣- جودة الادارة (MANAGEMENT)، ٤- درجة الربحية (EARNINGS)، ٥- درجة السيولة (LIQUIDITY)، ٦- حساسية مخاطر السوق (Sensitivity To Market Risk). انظر الى (احمد طلفاح ، احمد ، مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ٢٠٠٥) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٢- ان زيادة حجم المدخرات عن طريق جذب الودائع المصرفية سيؤدي الى توفير كميات كبيرة من السيولة المعدة للإقراض للقطاع الخاص مما يؤدي الى تنشيط دوره في عملية النمو الاقتصادي .

٣- تنوع الخدمات المصرفية وتطوير العمل المصرفي وأعداد الكوادر الإدارية التي تتسم بالكفاءة العلمية على المستويين المحلي والأجنبي في مجال العمل المصرفي مما يعمل على تحسين عملية الوساطة المالية وزيادة الفرص الاستثمارية وتقليل المخاطر المتعلقة بالسوق والقروض.

٤- تؤدي عملية المنافسة المستمرة بين المصارف الى انسحاب بعضها التي لا تستطيع الاستمرار في السوق مما يسرع من عملية الاندماج المصرفي مما يؤدي الى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية نتيجة توسع اقتصاديات الحجم واستعمال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي وإدخال الأدوات المالية الجديدة .

ثانيا: ابرز القوانين التي دعت الى التوجه نحو آلية السوق وساهمت في اتباع سياسة التحرر المالي في العراق:

١- قانون البنك المركزي عدد(٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المعدل:

وتم إصدار هذا القانون من قبل إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار عدد(١٤٨٣) في عام (٢٠٠٣) الذي دعا سلطة الائتلاف المؤقتة الى تعزيز جهودها في إعادة بناء الاقتصاد العراقي بما يحقق التنمية الاقتصادية ، وكان الغرض من هذا القانون وحسب ما ذكر في القسم (١) الغرض منه إنشاء بنك مركزي يتمتع بالمزيد من الاستقلالية والقوة لتحقيق اهداف محددة وحسب ما ورد في المادة رقم (٣) الاهداف هي المحافظة على استقرار وثبات الأسعار المحلية والاعتماد على نظام مالي يمتاز بالثبات والإستقرارية ويعتمد على آلية السوق ويقوم على مبدأ المنافسة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية في العراق .

وفي سبيل تحقيق الاهداف المذكورة يقوم البنك المركزي بعدة مهام وحسب ما ذكر في المادة (٤) المهام وتشمل مهام البنك المركزي في العراق الاتي (البنك المركزي ، ٢٠٠٤ : ١-١٤):

١- إعداد وتنفيذ السياسة النقدية في العراق ومن ضمنها سياسة الصرف الأجنبي.

٢- امتلاك جميع الاحتياطات الرسمية الأجنبية للعراق.

٣- امتلاك وإدارة مخزون الذهب للدولة .

٤- تقديم الخدمات المالية والاستشارية للحكومة .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- ٥- توفير خدمات السيولة للمصارف العاملة في العراق .
- ٦- إصدار وإدارة العملة العراقية.
- ٧- إعداد ونشر البيانات المالية والمصرفية الخاصة بالاقتصاد العراقي .
- ٨- وضع أنظمة سليمة وفعالة للدفع والإشراف عليها وتطويرها .
- ٩- الإشراف وتنظيم الأعمال للمصارف العاملة في العراق (المحلية والأجنبية) وإصدار التصاريح والتراخيص اللازمة لعمل هذه المصارف وحسب ما ذكر في هذا القانون وقانون المصارف.
- ١٠- مسك وفتح دفاتر لحسابات المنظمات المالية الدولية والمصارف المركزية الأجنبية.
- ١١- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ١٢- وضع القواعد التي تنظم عمل شركات الإقراض واي مؤسسات مالية غير المصرفية والإشراف عليها.

٢- قانون المصارف عدد(٩٤) للسنة (٢٠٠٤):

تم إصدار هذا القانون من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذي العدد(١٤٨٣) للعام (٢٠٠٤) وذلك بعد تنامي الحاجة الى تحويل النظام الاقتصادي من النظام المخطط المركزي غير الشفاف الى نظام اقتصادي يعتمد على السوق.

الغرض من القانون وحسب ما ورد في القسم الاول عند إصدار هذا القانون من قبل سلطة الائتلاف ذي العدد(٤٠) إذ تعلق بتحديث النظام المصرفي في العراق وانشاء نظام مصرفي يتصف بالأمان والسلامة ويقوم على مبدأ المنافسة وخدماته تكون متاحة امام الجميع من اجل تطوير الاقتصاد العراقي (البنك المركزي ، ٢٠٠٤ : ٢-١).

اذ سمح القانون كما جاء في (الباب الثاني) منح التراخيص ووفق المادة (٤) التراخيص والاجازات بفتح فروع المصارف الاجنبية في العراق ووفق تعليمات البنك المركزي ، ايضاً سمحت هذه المادة للشخص الاجنبي بامتلاك اسهم في المصارف المحلية القائمة او الجديدة.

كذلك سمح هذا القانون باندماج المصارف والاتحاد مع بعضها بعضاً وفق تعليمات البنك المركزي وطبقاً للمادة (٢٣) من القانون المذكور (قانون المصارف، ٢٠٠٤ : ١٠-٣١) .

٣- امر سلطة الائتلاف المؤقتة عدد(٧٤) للسنة (٢٠٠٤) القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية في العراق:

اصدر هذا القانون تحت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة و انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرارات الاتية (١٤٨٣) و(١٥١١) في عام (٢٠٠٣) التي تتعلق بتطوير القطاع الاقتصادي العراقي وانتقاله من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

وتهدف سوق العراق للأوراق المالية طبقاً لما جاء في النقطة (٦) من القسم (٢) النظام والاهداف الى الاتي (سلطة الائتلاف المؤقتة ، ٢٠٠٤ : ٥٩-٦٢):

أ- تعزيز ثقة المستثمر في السوق عن طريق تنظيم اعضائها والمحافظة على المعايير المعترف بها للشركات لتحقيق اهداف المستثمرين.

ب-المساعدة في زيادة رأس مال الشركات المدرجة في السوق.

ت-المشاركة في برامج تعليمية استثمارية لاطلاع المستثمرين الكفوئين على الفرص الاستثمارية في سوق الاوراق المالية.

ث-جمع وتحليل ونشر المعلومات والاحصائيات الضرورية لتحقيق اهداف هذا القانون.

ج-انشاء ودعم اتصالات سوق العراق للأوراق المالية بالأسواق العربية والعالمية المفيدة في تنمية اسواق الاوراق المالية.

٤- قانون الاستثمار عدد(١٣) لسنة (٢٠٠٦):

نظرا الى ما شهده العراق من تحولات في فلسفته الاقتصادية ولما يمثله من فرص استثمارية في مجالات متعددة إذ ان كل القطاعات الاقتصادية في العراق بحاجة شديدة الى الاستثمار، فقد شرع هذا القانون لتشجيع الاستثمار واستقطاب الخبرات العلمية وإدخال التقنيات الحديثة وإنشاء مشروعات استثمارية في العراق وتطويرها في مختلف المجالات ومنح الامتيازات والتسهيلات اللازمة لهذه المشروعات وتم تشريع هذا القانون لعملية جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها للدخول في العراق لتحقيق الاهداف المطلوبة مع إعطاءها الضمانات اللازمة (الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٩ : ٢).

حيث هدف هذا القانون وحسب المادة (٢) ما يأتي (الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٩ : ٣-١٣):

اولا- تشجيع الاستثمار ونقل التقنيات الحديثة للمساهمة في عملية تنمية الاقتصاد العراقي وتوسيع القاعدة الانتاجية والخدمية .

ثانيا- تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي والمختلط للاستثمار في العراق من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات في الاسواق المحلية والاجنبية.

ثالثا- تنمية الموارد البشرية وفق متطلبات السوق الى جانب توفير فرص العمل للعراقيين.

رابعا- حماية ممتلكات وحقوق المستثمرين.

خامسا- تعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي عن طريق توسيع الصادرات.

كذلك اشارت المادة (١١) الى المزايا التي يتمتع بها المستثمر وفق هذا القانون وهي :

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- اولا- اخراج رأس المال مع عوائده طبقاً لتعليمات البنك المركزي بعملة قابلة للتحويل بعد تسديد كافة التزاماته تجاه الحكومة العراقية والجهات الاخرى.
- ثانيا- اعطاء المستثمر الاجنبي الحق في كل مما يأتي:
- أ- تداول الاسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة .
- ب- تكوين المحافظ الاستثمارية من خلال الاستثمار في الاسهم والسندات.
- ت- فتح فروع للشركات الاجنبية في العراق طبقاً للقانون.
- ث- تسجيل براءة الاختراع لمشروعه الاستثماري وفق القانون.
- ثالثا- التأمين على المشروع الاستثماري لدى شركة التأمين الوطنية أو الأجنبية.
- رابعا- فتح حسابات بالعملة الوطنية أو الأجنبية أو كليهما للمشروع المجاز لدى احدى المصارف في العراق أو خارجه.

المطلب الثاني

التطورات المصرفية ومؤشرات التحرر المالي في العراق

اولا - التطورات المصرفية للعام (٢٠١٥):

لأهمية القطاع المالي بعامة والقطاع المصرفي بخاصة التي تعد أساساً لبناء اقتصاد سليم ومستقر إذ اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات لتطوير القطاع المصرفي في عام (٢٠١٥) وهي كالاتي (البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٤٣-٤٥):

١- وطبقاً لما أقره مجلس النواب في المادة (٦١) الفقرة (اولا) والمادة (٧٣) الفقرة (ثالثا) من الدستور إذ تم إصدار قانون المصارف الإسلامية ذي العدد (٤٣) للسنة (٢٠١٥) لتنظيم عمل المصارف الإسلامية المحلية الى جانب فروع المصارف الأجنبية التي تعمل وفق الصيرفة الإسلامية وذلك للحفاظ على سلامة العمل المصرفي.

٢- إصدار التعليمات الخاصة بنسب حساب السيولة واستبعاد الارصدة النقدية التي تعود لفرعي البنك المركزي في السليمانية وأربيل وكذلك النقد في الصندوق في المناطق الساخنة .

٣- إصدار تعليمات خاصة بخطابات الضمان الموحدة إذ يصدر المصرف خطابات ضمان للمناقضين او المتعاقدين مع دوائر الدولة على ان لا تقل الضمانات مقابل إصدارها عن (١٠٠%) ومن ضمنها التأمينات النقدية التي لا تقل عن (١٥%) من أجمالي مبلغ الضمان ولا يجوز للمصرف إلغاء الضمان وإعادة المبلغ الى الزبون قبل موعد الاستحقاق إلا في حالة توجيه كتاب رسمي من قبل الجهة المستفيدة بانتقاء الحاجة .

٤- منح فروع المصارف الاجنبية اجازة الدخول الى العمل المصرفي في العراق برأس مال يبلغ (٥٠) مليون دولار بصرف النظر عن عدد فروعها ومن ضمنها الفرع الرئيس، ويتم زيادة مبلغ رأس المال تدريجيا لهذه الفروع مع الأخذ بنظر الاعتبار رأس المال المدفوع في حساب المبلغ المطلوب وكالاتي:

أ- يكون مبلغ رأس المال (٢٥) مليون دولار ولغاية (٢٠١٦/٦/١).

ب- وصول مبلغ رأس المال الى (٥٠) مليون دولار ولغاية (٢٠١٧/٦/١).

ت- إصدار تعليمات وضوابط فيما يتعلق بتعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في المصارف الأهلية إذ يكون اغلب أعضاء مجلس الإدارة ممن يحملون الشهادات الجامعية في اختصاصات كل من (القانون والاقتصاد والإدارة المالية والعامة والمحاسبة والمالية والمصرفية) على ان يكون ثلاثة منهم في الأقل لديهم خبرة لمدة لا تقل عن (١٠) سنوات في العمل المصرفي ولا تقل أعمارهم عن (٣٠) سنة ولا تتجاوز مدة تعيينهم (٤) سنوات قابلة للتמיד ، ولم يكون رئيساً او عضو مجلس إدارة سابقا لمصرف او شركة مالية تحت الوصاية او أعلنت إفلاسها ولم يشغل درجة مدير عام وما يعادلها في الوظيفة الحكومية .

ثانيا - مؤشرات التحرر المالي في العراق:

١- تحرير أسعار الفائدة : في مطلع عام (٢٠٠٤) وانسجاماً مع اهداف السياسة النقدية في التوجه نحو اقتصاد السوق عن طريق تحقيق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد ولما كان سعر الفائدة هو جزء من السياسة السعرية وبهدف تطوير القطاع المالي وفق المعطيات الحديثة والتجارب الناجحة فقد اصدر البنك المركزي قراره بالتحرير الكامل لسعر الفائدة على كل من (الودائع ، والقروض، والاقتسام ، والأوراق المالية وكافة الأدوات المالية الأخرى) وبعد هذا القرار تحولاً جذرياً في اطار العمل المصرفي في العراق اذ ترك تحديد أسعار الفائدة وفق آلية السوق للوصول الى السعر التوازني الذي يخفض الفجوة ما بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وبعد ذلك الامر خطوة مهمة في تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية وزيادة المنافسة داخل القطاع المصرفي (البنك المركزي ، ٢٠٠٣ : ١٥) .

ويمثل تحرير سعر الفائدة احد الأعمدة الأساسية في إصلاح النظام المالي إذ ان تحرير أسعار الفائدة على كافة (الودائع والقروض والأوراق المالية) يعد خطوة مهمة في إنتاج قطاع مالي حديث يتسم بالكفاءة والمرونة ويتيح للمقرضين اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بدلاً من تقييدهم بتوجيهات البنك المركزي ، وعليه سيؤدي التحرر الى تحفيز العمليات التجارية والمشروعات الاستثمارية على رفع إنتاجيتهم ومن ثم زيادة الأرباح ومن ثم ينعكس على إنتاجية الاقتصاد على نطاق واسع مما سيحفز من عملية المنافسة في الحصول على التمويل المتاح ، كذلك يعزز المنافسة المصرفية في الحصول على الزبائن في ممارسة عملياتها الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية من إيداع واقتسام على أساس الأسعار التي يراها المصرف مناسبة مما ينتج عنه تخصيص أكثر كفاءة للموارد المالية للمصرف في مختلف الجوانب من الاقتصاد العراقي (باسم عبدالهادي حسن ، ٢٠١٩ : ٩) .

أما تطورات أسعار الفائدة للبنك المركزي (سعر السياسة) يوضحها الجدول عدد (٢-١) كالآتي:

السنة	اسعار فائدة البنك المركزي (سعر السياسة)
٢٠١٥	٦%
٢٠١٦	٤,٣٣%
٢٠١٧	٤%
٢٠١٨	٤%
٢٠١٩	٤%

الجدول عدد (٢-١) معدلات اسعار الفائدة للبنك المركزي (سعر السياسة)

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الإحصائية للبنك المركزي للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩).

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

• معدلات أسعار الفائدة للبنك المركزي وتسمى (سعر السياسة): من الجدول (٢-١) المذكور في ص ٤٢ السابقة اذ ابقى البنك المركزي على هذا السعر ثابتا والذي بلغ (٦%) منذ نيسان عام (٢٠١٠) وذلك تنفيذا للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في عملية تحفيز المصارف العاملة في العراق للتوجه نحو السوق ودعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية المهمة وتوفير الائتمان للقطاع الخاص ليؤدي دوراً فعالاً في الاقتصاد العراقي ، أما في عام (٢٠١٦) فتم تخفيض هذا السعر من (٦%) الى (٤,٣٣%) ومن ثم ثباتها بنسبة (٤%) من العام (٢٠١٧) - (٢٠١٩) (البنك المركزي، ٢٠١٥: ٣٧-٣٨) (البنك المركزي، ٢٠١٩: ٨٥).

٢- تخفيض الاحتياطي القانوني: يمارس البنك المركزي دوره الرقابي من خلال تحديد نسب الاحتياطي الإلزامي وحسب ما ورد في قانون البنك المركزي عدد (٥٦) للسنة (٢٠٠٤) (المعدل) كواحدة من الأدوات النقدية التي يستعملها وله السلطة في تحديد هذه النسبة كحد ادنى بشكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين الاول هو حماية المودعين من مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف والثاني للسيطرة على نسبة السيولة التي تمتلكها المصارف عن طريق التأثير في قدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان (البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٤٢) .

وبوضح الجدول عدد (٢-٢) نسب الاحتياطي القانوني كما يلي:

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	على القطاع الحكومي (مليار دينار)	معدل النمو ^٢ (%)	على ودائع القطاع الخاص (مليار دينار)	معدل النمو (%)	المجموع (مليار دينار)	معدل النمو (%)
٢٠١٥	١٥%	٦,٢		٣,٢		٩,٤	
٢٠١٦	١٠%	٥,٨	-٦%	٢,٩	-٩%	٨,٧	-٦%
٢٠١٧	١٠%	٤,٦	-٢٣%	١,٩	-٤٢%	٦,٥	-٢٩%
٢٠١٨	١٠%	٦,٩	٤٠%	٣,٥	٦١%	١٠,٤	٤٧%
٢٠١٩	١٠%	٨,٤	١٩%	١,١٦	-١١٠%	٩,٥٦	-٨%

الجدول عدد (٢-٢) نسب الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع الحكومي والخاص

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي ، تقارير الاستقرار المالي السنوية للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩).

(٣) تم حساب معدلات النمو السنوي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالاستناد الى (فلاح عودة حبيب، ٢٠٢١: ٦) ووفق المعادلة التالية:

$$\text{Growth Rate} = \text{Ln}(\text{GDPT} + K) - \text{Ln}(\text{GDPT})$$

أ- في عام (٢٠١٥): تلبية لطبيعة السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي في تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع عمليات الائتمان بهدف تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والذي قرر ان يكون الاحتياطي الإلزامي بنسبة (١٥%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية ام خاصة منذ (شهر تموز) عام (٢٠١٤) ، حيث كان الاحتياطي المفروض على الودائع الحكومية (٦,٢) مليار دينار اما الاحتياطي على الودائع القطاع الخاص بلغ (٣,٢) مليار دينار وكان رصيد الاحتياطي (٩,٤) مليار دينار(البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٢٣) .

ب- في عام (٢٠١٦): وانسجاما مع توجهات السياسة النقدية في دعم عملية التنمية الاقتصادية وتوفير السيولة للقطاع المصرفي فقد تقرر اطلاق نسبة (٥%) من نسبة الاحتياطي البالغة (١٥%) على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار لسببين هما: الاول للمصارف التي تعاني من نقص السيولة لغرض مواجهة سحبيات المودعين و الثاني لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ابتداءً من (شهر نيسان/٢٠١٦) ، اذ انخفض رصيد الاحتياطي الكلي من (٩,٤) مليار دينار في عام (٢٠١٥) الى (٨,٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب (٦%-)، إذ سجل الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية (٥,٨) ترليون دينار في نهاية عام (٢٠١٦) مقابل (٦,٢) ترليون دينار في عام (٢٠١٥) أي بنسبة انخفاض كانت (٦%-) عن العام الماضي ، كذلك انخفاض الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع الخاص الى (٢,٩) ترليون دينار مقارنة بـ (٣,٢) ترليون دينار في عام (٢٠١٥) أي بنسبة انخفاض هي (٩%-) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى السماح للمصارف باستثمار ما لا يزيد عن (٥٠%) من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة (١٥%) في شراء حوالات الخزينة الحكومية لتمويل عجز الموازنة الى جانب انخفاض إجمالي الودائع الجارية لدى المصارف (البنك المركزي ، ٢٠١٦ : ٣٣) .

ت- في عام (٢٠١٧): تم تعديل نسب الاحتياطي القانوني المفروضة على الودائع الجارية بنسبة (١٥%) وعلى ودائع التوفير (الادخار) بنسبة (١٠%) على كافة الودائع بالدينار والدولار بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (٦) في (٢٤/١/٢٠١٧) مع الاستمرار في اطلاق نسبة (٥%) من نسبة الاحتياطي البالغة (١٥%) للسبب السابق نفسه ، اذ انخفض رصيد الاحتياطي الكلي من (٨,٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦) الى (٦,٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب (٢٩%-) ، إذ إنخفضت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية الى (٤,٦) ترليون دينار مقارنة بنسبة (٥,٨) ترليون دينار في عام (٢٠١٦)، بنسبة انخفاض هي (٢٣%-)، كذلك انخفاض هذه النسبة على ودائع القطاع

الخاص الى (١,٩) ترليون دينار مقارنة بـ(٢,٩) ترليون دينار سجلت في عام (٢٠١٦) أي بنسبة انخفاض كانت (٤٢-%) (البنك المركزي ، ٢٠١٧ : ٢٨-٢٩) .

ث- في عام (٢٠١٨): بقيت النسب السابقة نفسها لكن تم إيقاف استثمار نسبة (٥٠%) من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة (١٥%) في شراء حوالات الخزينة وذلك لانتهاء الحاجة بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية للبلد بموجب الأعمام ذي العدد (٥٨٨١٦) بتاريخ (٢٠١٨/٢/١١)، حيث ارتفع الرصيد الاحتياطي الكلي من (٦,٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) الى (١٠,٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو (٤٧%) ، إذ ارتفع الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية في نهاية عام (٢٠١٨) ليصل الى (٦,٩) ترليون دينار مقابل (٤,٦) ترليون دينار في عام (٢٠١٧) بارتفاع بلغ (٤٠%)، وارتفع الاحتياطي القانوني على وداائع القطاع الخاص أيضا وسجل (٣,٥) ترليون دينار مقابل (١,٩) ترليون دينار للعام (٢٠١٧) بنسبة ارتفاع بلغت (٦١%) (البنك المركزي، ٢٠١٨ : ٩).

ج- في عام ٢٠١٩ : اعتمد البنك المركزي على النسب السابقة نفسها ، وسجل الاحتياطي القانوني انخفاضاً في نهاية عام (٢٠١٩) بمقدار (٨-%) بلغ (٩,٥٦) ترليون دينار مقابل (١٠,٤) ترليون دينار في نهاية عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب (٨-%)، وذلك لانخفاض الاحتياطي القانوني على وداائع القطاع الخاص بنسبة (١١٠-%) ليسجل (١,١٦) ترليون دينار عراقي مقارنة بـ(٣,٥) ترليون دينار في عام (٢٠١٨)، بينما ارتفع الاحتياطي على الودائع الحكومية من (٦,٩) مليار دينار في عام ٢٠١٨ الى (٨,٤) مليار دينار في عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو بلغ (١٩%) (البنك المركزي ، ٢٠١٩ : ٧) .

٣- إلغاء توجيه الائتمان : تعد الأسعار المشوهة الناتجة عن تحديد أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان لخدمة قطاع ما على حساب قطاع آخر عائقاً أمام كفاءة النظام المصرفي في ممارسة عمله في الوساطة المالية وتؤدي الى عدم كفاءة تخصيص الموارد المالية المتاحة لانخفاض الفوائض المالية لديها المتمثلة بالمدخرات مما ينعكس سلباً على مستوى الاستثمار في البلد مما يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (حميد طالب فاضل ، ٢٠١٨ : ٥٥) ، وسيتم توضيح الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص كما في الجدول (٣-٢) المذكور في ص ٤٦ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

السنة	الائتمان للحكومة المركزية	معدل النمو (%)	الائتمان للمؤسسات العامة	معدل النمو (%)	الائتمان للقطاع الخاص	معدل النمو (%)
٢٠١٥	١٠,٨٧٩,٩٠١		٧,٨٠٢,٧٢٧		١٨,٠٧٠,٠٥٨	
٢٠١٦	١١,٦١٥,٩٦٩	٦%	٧,٣٨٣,١٨٤	-٥%	١٨,١٨٠,٩٧٠	٠,٦%
٢٠١٧	١١,٢٧٩,٢٨١	-٢%	٧,٢٢١,٢٥٥	-٢%	١٩,٤٥٢,٢٩٣	٦%
٢٠١٨	١٥,٥٩٥,٣٧٩	٣٢%	٢,٦٧٥,٤٩٥	-٩٩%	٢٠,٢١٦,٠٧٣	٣%
٢٠١٩	١٨,٣٥٥,٤٣٠	١٦%	٢,٦٥٤,٨٦٨	-٠,٧٧%	٢١,٠٤٢,٢١٣	٤%

الجدول عدد (٢-٣) الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص المبالغ (مليون دينار)
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي ، التقارير الاقتصادية السنوية للفترة من (٢٠١٩-٢٠١٥).

أ- ففي عام (٢٠١٥): عملت السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي عن طريق إبقاء سعر فائدة السياسة على نسبة (٦%) لزيادة منح الائتمان للقطاع الخاص لغرض دعم التنمية الاقتصادية ، ايضاً خصص مبلغ (١) ترليون دينار للمصارف الخاصة لتخصيصها بصورة قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (البنك المركزي، ٢٠١٥:٥٤).

حيث بلغ الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية (١٠,٨٧٩,٩٠١) مليون دينار أما الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة (٧,٨٠٢,٧٢٧) مليون دينار اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فبلغ (١٨,٠٧٠,٠٥٨) مليون دينار (البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٣١) .

ب-أما في عام (٢٠١٦) : فخصص البنك المركزي مبلغ (٦) ترليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحريك عجلة التنمية ، ايضاً تم اطلاق (٥%) من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة (١٥%) على إجمالي الودائع بالدينار والدولار للمصارف التي تواجه نقص في السيولة ولتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (البنك المركزي ، ٢٠١٦ : ٩)، إذ ارتفع الائتمان النقدي الممنوح للحكومة الى (١١,٦١٥,٩٦٩) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٦%) مقارنة بالعام الماضي ، وارتفع الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى (١٨,١٨٠,٩٧٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٠,٦%) عن العام الماضي وانخفض الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة الى (٧,٣٨٣,١٨٤) مليون دينار ونسبة (٥%).

ت-بينما في عام (٢٠١٧): استمر البنك المركزي بمشروعه التتموي بتخصيص مبلغ (٦) ترليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمصارف العراقية (البنك المركزي، ٢٠١٧ : ٣٢).

حيث ارتفع رصيد الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى (١٩,٤٥٢,٢٩٣) مليون دينار وبنسبة (٦%) عن العام الماضي ، بالمقابل انخفض الائتمان النقدي الممنوح للحكومة الى (١١,٢٧٩,٢٨١) مليون دينار وبنسبة (٢%-) وكذلك للمؤسسات العامة الى (٧,٢٢١,٢٥٥) مليون دينار وبنسبة (٢%) عن العام السابق (البنك المركزي، ٢٠١٧: ٤٠).

ث- وكذا في عام (٢٠١٨): استمر البنك المركزي بتنفيذ مشروعه التنموي بتخصيص مبلغ (٦) ترليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الى جانب الاحتفاظ بسعر السياسة البالغة (٤%) (البنك المركزي ، ٢٠١٨ : ١٧) .

إذ ارتفع رصيد الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى (٢٠,٢١٦,٠٧٣) مليون دينار بنسبة (٣%) عن العام السابق ، كذلك ارتفع رصيد الائتمان النقدي الممنوح للحكومة الى (١٥,٥٩٥,٣٧٩) مليون دينار وبنسبة (٣٢%) مقارنة بالعام السابق ، وبالمقابل انخفض رصيد الائتمان الممنوح الى المؤسسات العامة الى (٢,٦٧٥,٤٩٥) مليون دينار وبنسبة (٩٩%-) عن العام السابق.

ج- اما في عام (٢٠١٩) : وبهدف السعي الى استيعاب المزيد من المشروعات الاستثمارية تم رفع سقف القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مليار دينار وبقى البنك المركزي على سعر السياسة (٤%) (البنك المركزي ، ٢٠١٩ : ٢٠) .

اذ ارتفع الائتمان النقدي الممنوح للحكومة الى (١٨,٣٥٥,٤٣٠) مليون دينار وبنسبة (١٦%) ، وارتفع رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى (٢١,٠٤٢,٢١٣) مليون دينار وبنسبة (٤%) عن العام السابق، وفي المقابل انخفض رصيد الائتمان النقدي الممنوح الى المؤسسات العامة الى (٢,٦٥٤,٨٦٨) مليون دينار وبنسبة (٧٧%-) عن العام السابق.

٤- حرية دخول المصارف الأجنبية الى العراق: ان فتح باب المشاركة امام المصارف الأجنبية للعمل في العراق على شكل فروع او شركات مستقلة او مشاركة مع المصارف الخاصة العراقية في بيئة منسجمة مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية المحلية نحو اقتصاد السوق تمثل احدى الخطوات المهمة في بلورة قطاع مصرفي تنافسي وكفوء في العراق (عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحياة عبد الرزاق حسين ، ٢٠١٣ : ١٨٣).

اذ أشار قانون المصارف حسب المادة (٦) طلب تصريح لفرع في النقطة (١) فقد أشارت الى إمكانية منح تصريح من قبل البنك المركزي بفتح فرع لمصرف اجنبي في العراق يرخص له ممارسة العمل المصرفي على ان تكون السلطة الرقابية الأجنبية المسؤولة عن

رقابة المصرف الأجنبي في بلده الأم ان لا يكون لديها أي اعتراض على فتح الفرع في العراق وتمارس الرقابة الشاملة على المصرف صاحب طلب التصريح (البنك المركزي ، ٢٠١٩ : ١٤-١٥) ، كذلك أشار القانون في الفقرة (٦) للسماح للشخص الأجنبي في امتلاك اسهم مصرف عراقي محلي قائم او جديد وحسب الضوابط المحددة في القانون وسمح البنك المركزي للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في العراق او المشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية وذلك وفق متطلبات الاقتصاد العراقي في التحول من النظام المركزي المخطط الى نظام السوق بهدف تحقيق اهداف السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المصرفي (البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٣١) .

وأشار قانون الاستثمار عدد (١٣) للسنة (٢٠٠٦) (المعدل) الى تشجيع الاستثمار في العراق في كافة القطاعات ومن ضمنها القطاع المصرفي عن طريق الاهداف الموضحة في المادة (٢) من هذا القانون وهي (الوقائع العراقية، ٢٠٠٧: ٥):

١- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة الى داخل العراق للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية وتنويعها.

٢- تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشروعات الاستثمارية وتعزيز التنافسية للمشروعات في الأسواق المحلية والأجنبية.

٣- تنمية وتدريب الموارد البشرية وفق متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين .

٤- حماية ممتلكات وحقوق المستثمرين.

٥- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق.

ايضاً أشارت المادة (٣) من قانون الاستثمار الى الوسائل المتبعة لتحقيق اهداف هذا القانون وهي (الوقائع العراقية ، ٢٠٠٧ : ٦):

١- منح المشروعات الاستثمارية الضمانات والامتيازات اللازمة لاستمرارها وتطوير قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية.

٢- منح المشروعات المجازة التسهيلات الإضافية المتمثلة بـ(الإعفاءات عن الرسوم والضرائب) كما ورد في القانون.

وفي عام (٢٠١٥) حدد البنك المركزي رأس مال فروع المصارف الأجنبية بـ(٥٠) مليون دولار ويزداد رأس المال للفروع الأجنبية على مرحلتين:

اولاً- مبلغ (٢٥) مليون دولار ولغاية (٢٠١٦/٦/١).

ثانياً- الوصول الى مبلغ (٥٠) مليون دولار لغاية (٢٠١٧/٦/١).

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ان دخول المصارف الأجنبية مع المصارف العراقية انما جاء لسد حاجة البلد الى المؤسسات المصرفية لتغطي جميع أنحاء العراق بعد ان بينت دراسة للبنك المركزي ان الكثافة المصرفية في عام (٢٠٠٧) بلغت (مصرفاً واحداً) لكل (٧٥) ألف نسمة وتحسنت هذه النسبة في عام (٢٠١٥) إذ بلغت (مصرفاً واحداً) لكل (٣٢) ألف نسمة اي بنسبة تحسن بلغت (٥٠%) بسبب زيادة عدد الفروع المصرفية التي قامت المصارف بفتحها ومن ضمنها المصارف التي شاركت معها المصارف الأجنبية علماً ان الكثافة المعيارية هي فرع واحد لكل (١٠) آلاف مواطن (البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٩) ويمكن بيان المصارف الاجنبية المشاركة مع المصارف الخاصة العراقية كما مبين في الجدول عدد(٢-٤) الاتي:

اسم المصرف العراقي	اسم المشاركة الأجنبية	نسبة المشاركة الأجنبية (%)	تاريخ المشاركة	رؤوس الأموال لعام ٢٠١٥ (مليار دينار)
١- التجاري العراقي	البنك الأهلي المتحد البحريني	٥٤,٧%	٢٠٠٥	٢٥٠,٠٠٠
	مؤسسة التمويل الدولية	٩,٩%		
٢- دار السلام	H.S.B.C	٥٢%		١٥٠,٠٠٠
٣- الائتمان العراقي	البنك الوطني الكويتي	٨٤,٣%	٢٠٠٦	٢٥٠,٠٠٠
	مؤسسة التمويل الدولية	٦,٧%		
٤- الأهلي العراقي	كابيتال بنك الأردني	٧٨%	٢٠٠٥	٢٥٠,٠٠٠
٥- بغداد	بنك الخليج المتحد البحراني	٠,٣١%	٢٠٠٥	٢٥٠,٠٠٠
	بنك برقان - الكويت	٥١,٨%		
٦- المنصور للاستثمار	ضمن مؤسسيها بنك قطر الوطني	٥٠,٧%	٢٠٠٥	٢٥٠,٠٠٠
٧- التعاون الإقليمي	المصرف الزراعي الإيراني	٦٣,٤%	٢٠٠٧	١٤٤,٤٨١
	اقتصاد نوين الإيراني	٢٣,٦%		

الجدول عدد(٢-٤) المصارف الأجنبية المشاركة مع المصارف الخاصة العراقية

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي ، تقرير الاستقرار المالي للعام (٢٠١٥).
٥- تحرير سعر الصرف : بعد إصدار قانون البنك المركزي الذي عزز من استقلاليته في وضع وتنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون عدد(٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (المعدل) والإعلان عن إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية في العراق في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق ، إذ ينبغي

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

للسلطة النقدية الاعتماد على سعر صرف يتناسب والتطورات الاقتصادية الحاصلة لتحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي (محمود محمد داغر وحسين عطوان مهوس معارج ، ٢٠١٥ : ٢٧٩).

وفي أواخر عام (٢٠٠٣) أقام البنك المركزي نافذة العملة الأجنبية ليعلن عن انتهاء أنظمة الصرف المتعددة في العراق وما نتج عنها من تشوهات والاعتماد على سعر صرف معوم مدار أن يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية السوق ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي بسبب أهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، واتبع البنك المركزي النافذة لبيع وشراء العملات الأجنبية كأحدى أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي التي تؤدي الى استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض التضخم عن طريق التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على السيولة ، الى جانب دور النافذة في إشباع السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية لتمويل استيراداته (هجير عدنان زكي امين واحمد حسين لطيف، ٢٠١٩ : ٦-٧) .

ايضاً اصدر البنك المركزي عدة تعليمات لضمان استقرار سعر الصرف وتمويل التجارة ولضمان سلامة عمليات نافذة العملة الأجنبية وهي:

١- اصدر البنك المركزي في (شباط/٢٠١٥) تعليمات جديدة عن عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية الخاصة بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة في الشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية القانونية لضمان استقرار أسعار الصرف وتمويل العمليات التجارية المختلفة ، كذلك وجه البنك المركزي بتطبيق مبدأ اعرف زبونك لضمان السلامة القانونية المصرفية لعمليات بيع وشراء العملة الأجنبية وذلك بالتعاون مع الجهات الرقابية ك(الرقابة الداخلية ومراقب الامتثال وغسيل الأموال) للقيام بالإبلاغ عن اي أعمال مشبوهة (البنك المركزي ، ٢٠١٥ : ٩-١٠) .

٢- عزز البنك المركزي من عمل نافذة العملة الأجنبية التي تعد وسيلة لاستقرار سعر الصرف العراقي عن طريق توفير العملة الأجنبية الكافية لتغطية طلبات المصارف فيما يتعلق بتمويل استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات وإعطاء دوراً كبيراً للمصارف الحكومية لبيع وشراء الدولار، إذ طور البنك المركزي من إجراءات بيع العملة الأجنبية في عام (٢٠١٦) من خلال تشجيع المصارف بفتح الاعتمادات المستندية من اجل تمويل التجارة الخارجية بدلا عن الحوالات (البنك المركزي ، ٢٠١٦ : ١٣) .

٣- وضع البنك المركزي معاييراً محددة تشمل المصارف وشركات التحويل المالي تحدد مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الى جانب إلزامهم بتقديم الكشف التفصيلية بجميع المعلومات الخاصة بالمبالغ المحولة

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ومعرفة مصادر أموال الزبائن وفق مبدأ (اعرف زبونك) وحصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنفة من احدى وكالات التصنيف الدولية (البنك المركزي ، ٢٠١٧ : ٨) .

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي لمصارف عينة البحث

المطلب الاول

تحليل مؤشرات المصارف (التجاري ، بغداد ، الشرق الاوسط ، الاستثمار، المتحد ، الاهلي)

اولاً- تحليل مؤشرات المصرف التجاري العراقي:

١- نبذة عن المصرف : تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في عام (١٩٩٢) كمصرف تجاري خاص ويعد من اوائل المصارف الخاصة التي رخص لها بالعمل في العراق وبموجب اجازة التسجيل عدد م.ش/٤٥٢٤ في (١١/٢/١٩٩٢) الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره (١٥٠) مليون دينار ، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان عدد(٩/١٤٣١٤) في (١٢/٧/١٩٩٢) ، وكان رأس مال المصرف عند التأسيس (١٥٠) مليون دينار ثم ازداد في عام (٢٠١٤) ليبلغ (٢٥٠) مليار دينار وابرز التطورات التي حدثت في رأس المال كانت في عام (٢٠٠٥) عندما شاركت مجموعة البنك الاهلي في اسهم المصرف ونسبة (٤٩ %) من مجموع اسهم المصرف البالغة (١٥٠) مليار دينار عراقي مهدت الطريق للشراكة الاستراتيجية بين المصرف التجاري ومجموعة البنك الاهلي التي تعد مجموعة مصرفية اقليمية رائدة على مستوى المنطقة العربية وبريطانيا وفي نهاية عام (٢٠١٨) بلغت مساهمة البنك الاهلي المتحد بنسبة (٧٥%) من اسهم المصرف ويسعى المصرف لتحقيق عدة اهداف وهي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٣-٤) :

أ- تطوير سمعة المصرف بصفته مصرفاً عراقياً رائداً.

ب-زيادة قاعدة الزبائن المحلية والدولية عن طريق تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة.

ت-استعمال التقنيات المصرفية الحديثة.

ث-تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع الحفاظ على العائد في ظل البيئة الآمنة .

ج-الاهتمام بسياسات ادارة المخاطر والتكاليف .

ح-المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية في العراق .

٢- الخدمات المقدمة :

يقدم المصرف عدة خدمات مصرفية او تجارية او لغرض التمويل وتشمل الاتي (الموقع

الرسمي للمصرف التجاري العراقي ، ٢٠١٧) :

أ- العمل بالتحويلات الداخلية والخارجية عن طريق انظمة (RTGS) و (CT) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ب- اصدار صكوك سفاتج لزيائن المصرف ولغيرهم حيث يتم حجز مبلغ الصك لأمر الجهة المستفيدة (الاهلية و الحكومية) .

ت- اصدار خطابات الضمان بناءً على طلب الزبون (للجهات الحكومية والاهلية) الداخلية والخارجية .

ث- تقديم الاعتمادات المستندية .

ج- تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الاجل الى جانب خدمة السحب على المكشوف .

٣- تحليل قائمة المركز المالي:

وفي هذه المرحلة ومن اجل التعرف على واقع السياسة الائتمانية للمصرف التجاري سيتم تحليل بعض المتغيرات النقدية الرئيسة التي ستمثل نقطة البدء باستخراج مغلف البيانات وحسب بيانات الجدول عدد(٢-٥) الاتي:

جانب الموجودات				جانب المطلوبات			
السنوات	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو (%)	اجمالي الائتمان	معدل النمو (%)	اجمالي الودائع	معدل النمو (%)	راس المال
٢٠١٥	231.15		9.102		90.506		250
٢٠١٦	291.319	23	9.904	8	121.221	29	250
٢٠١٧	317.371	8	10.789	8	134.713	10	250
٢٠١٨	267.872	-16	11.932	10	134.551	-0.1	250
٢٠١٩	190.137	-34	11.447	-4	146.614	8	250

الجدول عدد(٢-٥) قائمة المركز المالي للمصرف التجاري العراقي (المبلغ بالمليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩)

(٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

ومن خلال بيانات هذا الجدول (٢-٥) نلاحظ ان المتغيرات النقدية للمصرف التجاري

العراقي كانت متفاوتة وحسب بيانات هذا الجدول:

أ- اجمالي الاستثمارات: نرى من خلال بيانات هذا الجدول (٢-٥) بلغ اجمالي استثمارات

للمصرف التجاري العراقي (٢٣١,١٥) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، لترتفع الى

(291.319) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو (٢٣%) ثم استمر بالارتفاع الى

(٣١٧,٣٧١) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو (٨%)، وذلك للاستثمار بسندات

الخزينة الصادرة من قبل البنك المركزي ووزارة المالية وبمعدل فائدة بلغ(٣,٢٢ %) وبفترة

استحقاق سنة واحدة الى جانب الاستثمار بالسندات الحكومية الصادرة من حكومة العراق

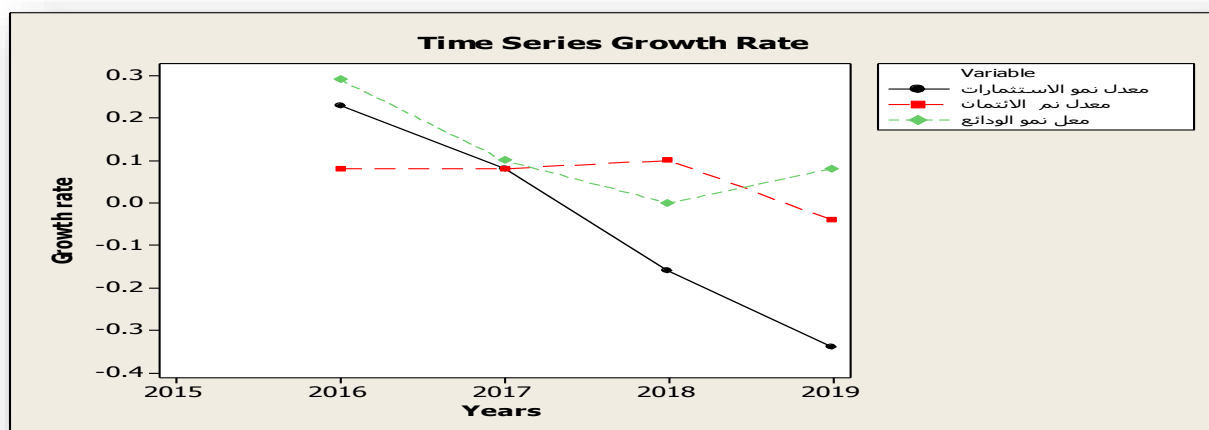
وبمتوسط عائد هو(٨,٩٧ %) بتواريخ استحقاق بين (٢٠١٨ و ٢٠٢٨) (هيئة الاوراق

المالية، ٢٠١٧: ٢٠)، ثم شهدت السنوات الاخيرة تراجع اجمالي الاستثمارات ليصل الى (267.872) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو (١٦%-) ثم استمر بالانخفاض الى (١٩٠,١٣٧) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٣٤%-) في عام (٢٠١٩).

ب- اجمالي الائتمان: اعتمد المصرف التجاري العراقي بسياسته الائتمانية على استثمار امواله في التعامل في السوق المفتوحة وتمويل الاستثمارات في القطاعات الاخرى، وشهد اجمالي الائتمان الممنوح مساراً تصاعدياً خلال المدة قيد البحث، فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (٩,١٠٢) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، ليرتفع الى (٩,٩٠٤) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو (٨%) ثم استمر بالارتفاع الى (١٠,٧٨٩) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو كان (٨%)، والى (١١,٩٣٢) مليار دينار في عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو (١٠%) ليستقر بعد ذلك عند (١١,٤٤٧) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٤%-).

ت- اجمالي الودائع: وفيما يتعلق بجانب المطلوبات، نلاحظ ارتفاع اجمالي الودائع، فقد بلغ (٩٠,٥٠٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ليرتفع الى (121.221) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو (٢٩%) ليستمر بالارتفاع الى (١٣٤,٧١٣) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (١٠%)، ثم انخفض بشكل طفيف الى (134.551) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب (٠,١%-) ليعود للارتفاع الى (١٤٦,٦١٤) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٨%)، الامر الذي يعكس ارتفاع عدد المودعين نتيجة عامل الثقة والخدمات الكثيرة والمتنوعة التي يمنحها المصرف لعملائه، ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو للمصرف التجاري العراقي من خلال الشكل عدد (٢-١) المذكور في ص ٥٥ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق



الشكل عدد (٢-١) معدلات نمو متغيرات المصرف التجاري العراقي

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجدول عدد (٢-٥) المذكور في ص ٥٣ السابقة وباستخدام البرنامج (Minitab).

٤ - قياس الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

تم قياس الكفاءة المصرفية عن طريق اختيار مدخلات ومخرجات المصارف تبعا لدورها الاساس في ممارسة عمل الوساطة المالية فهي تقوم بدور الوسيط بين المدخرين (المودعين) وبين المستثمرين (المقترضين) ، وتم الاعتماد على طريقة الوساطة لأنها تتوافق مع كثير من الدراسات منها (shahooth and Battall, 2006) ، و (Sufian, 2007) ، و (Mostafa, 2009) ، و (Avkiran, 2011) ، و (بتال ، ٢٠١٢) ، وبناءً على منهج الوساطة تم اختيار مدخليين هما: (رأس المال ، والودائع) ومخرجين هما: (الائتمان ، والاستثمار)، وتم قياس الكفاءة عن طريق البرنامج (DEAP Version 2.1)^٤ وهذا ما سيوضحه لنا الجدول عدد (٢-٦) الاتي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS) أو ثابتة (CRS)
٢٠١٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٦	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٧	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٨	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٩	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS

الجدول عدد (٢-٦) قياس الكفاءة المصرفية للمصرف التجاري العراقي

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجدول عدد (٢-٥) المذكور في ص ٥٣ السابقة وباستعمال البرنامج (DEAP2.1).

(^٤) DEAP Version 2.1 : تم تحميل البرنامج من الموقع الرسمي لجامعة (The University of Queensland) الاسترالية... الرابط (<https://economics.uq.edu.au/cepa/software>)

حيث تشير الكفاءة الفنية الى مدى قدرة المصرف على تعظيم مخرجاته عند مستوى محدد من المدخلات ، فاذا كانت الزيادة في المخرجات مساوية للزيادة في المدخلات فتشير هذه الحالة الى عوائد الحجم الثابتة (CRS) ، اما اذا كانت الزيادة في المخرجات لا تساوي (أكبر أو أقل) من الزيادة في المدخلات فتشير هذه الحالة الى عوائد الحجم المتغيرة (VRS) ، ففي حالة زيادة المخرجات بنسبة اكبر من المدخلات فتشير هذه الحالة الى العوائد الحجمية المتزايدة (IRS)(Increasing returns to scale) ، اما عند زيادة المدخلات بنسبة اكبر من المخرجات فتشير هذه الحالة الى العوائد الحجمية المتناقصة (Declining returns to scale)(DRS)(Svend Rasmussen,2011:116)، ومن خلال البيانات المذكورة في الجدول عدد(٢-٥) المذكور في ص٥٣ السابقة يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف.

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS):** نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت الكفاءة الكاملة في جميع السنوات وبنسبة (١٠٠%) حيث يعد رقم (١) في قياس الكفاءة وحسب برنامج (DEAP2.1) بان المصرف حقق كفاءة كاملة اي بنسبة (١٠٠%).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS):** نرى ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة لعوائد الحجم المتغيرة بنسبة (١٠٠%) عند السنوات كافة.

ت- **الكفاءة الحجمية:** حقق المصرف كفاءة كاملة و بنسبة (١٠٠%) اي ان المصرف يعمل عند حجمه الامثل.

وبلاحظ ان المصرف التجاري العراقي حقق الكفاءة الكاملة في جميع السنوات ويعمل عند حجمه الامثل أي انه يوظف مدخلاته ويحولها الى مخرجات عند المستوى نفسه وقد يرجع سبب ذلك الى توسع المصرف في خدماته المصرفية وزيادة عدد فروع المصرف وقد يكون بسبب المشاركة الاجنبية في راس مال المصرف أي الاستثمار الاجنبي من قبل البنك الاهلي المتحد ومؤسسة التمويل الدولية التي كانت نسبة مساهمتها (٧٥% ، ٤,٩٧%) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٧٦).

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال تحليل مغلف البيانات سيتم في هذه المرحلة تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد (٢-٧) المذكور في ص٥٧ التالية.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

مؤشرات التحرر										مؤشر الكفاءة	السنوات
سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (مليار دينار) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار) (%)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار) (%)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة (%)	معدل النمو (%)		
4		12		11.005		1		١		2015	
4	0	12	0	11.665	5	30	-118	١	0	2016	
4	0	12	0	14.412	21	175	174	١	0	2017	
4	0	12	0	15.137	4	50	-124	١	0	2018	
4	0	12	0	15.382	1	23	-75	١	0	2019	

الجدول عدد (٢-٧) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية للمصرف التجاري العراقي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢-٦) المذكور في ص ٥٥ السابقة وايضاً على التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

من خلال بيانات هذا الجدول نرى ان متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث ونستعرضها كالآتي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : نرى ان سعر الفائدة على الودائع اتسم بالثبات خلال مدة البحث بنسبة (٤%) وبمعدل نمو بلغ (٠).

ب- سعر الفائدة (ائتمان) : نجد ثبات سعر الفائدة على الائتمان خلال مدة البحث بنسبة (١٢%) وبمعدل نمو بلغ (٠).

ت- الاحتياطي النقدي : بلغ الاحتياطي النقدي (١١,٠٠٥) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ليرتفع في عام (٢٠١٦) الى (١١,٦٦٥) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٥%) ، واستمر بالارتفاع في عام (٢٠١٧) الى (١٤,٤١٢) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٢١%) ، واستمر بالارتفاع ليكون (١٥,١٣٧) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (٤%) ثم استمر بالارتفاع الى (١٥,٣٨٢) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو (١%) ويرجع سبب تقلبات الاحتياطي النقدي الى زيادة او انخفاض الودائع المصرفية حيث يفرض الاحتياطي كنسبة من الودائع المصرفية (المحلية والاجنبية) اي كلما ارتفعت الودائع ادى ذلك الامر الى زيادة الاحتياطي النقدي المفروض على ودائع المصرف بالرغم من ثبات هذه النسبة لجميع المصارف العاملة في العراق.

ث- ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغ ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية (١) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لتتخفض الى (٠,٣٠٥) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب

بلغ (%-١١٨) ، ثم ارتفع مرة اخرى الى (١,٧٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (%١٧٤) ، ثم انخفض مرة اخرى الى (٠,٥٠٢) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ (%-١٢٤) ، واستمرت بالانخفاض الى (٠,٢٣٧) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب (%-٧٥).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة وبنسبة (١٠٠%) خلال فترة البحث وبمعدل نمو بلغ (٠) .

ثانيا- تحليل مؤشرات مصرف بغداد:

١- نبذة عن المصرف تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال اسمي قدره (١٠٠) مليون دينار العراقي عدد (م.ش / ٤٥١٢) في (١٨/٢/١٩٩٢) عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات الذي كان نافذا عدد (٣٦) للسنة (١٩٨٣) ، وهو اول مصرف عراقي خاص اجيز من قبل البنك المركزي وحسب قانونه المعدل عدد (١٢) للسنة (١٩٩١) ، وباشر المصرف نشاطه في اعمال الصيرفة بتاريخ (١٢/٩/١٩٩٢)، بلغ رأس ماله عند التأسيس في عام (١٩٩٢) (١٠٠) مليون دينار والمدفوع (٢٥) مليون دينار واستمر زيادة رأس المال المدفوع الى ان وصل الى (٢٥٠) دينار (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٦ : ٥).

ويسعى المصرف الى تحقيق عدة اهداف وهي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٣٣) :

١- المحافظة على المستوى الجيد من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية ، وأبرزها المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن (٥٠ %) وكذلك نسبة السيولة القانونية يجب ان لا تقل عن (١٠٠%).

٢- المحافظة على المركز التنافسي للمصرف على مستوى القطاع المصرفي العراقي .

٣- تعزيز جودة أصول المصرف بتخفيض الأصول غير العاملة وتغطيتها بالمخصصات التي تتوافق مع المعايير الدولية ، وذلك عبر هيكلة القاعدة الرأسمالية للمصرف لتتواءم مع متطلبات هذه المعايير .

٤- تعزيز وتنوع الاستثمارات في الأصول متدنية المخاطر وذات العائد المقبول .

٥- تنمية الإيرادات وضبط التكاليف بما يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للمصرف .

٦- تطوير الدور التنموي للمصرف في مجال التمويل وخدمات التجارة الخارجية سواء لقطاع الأفراد ام قطاع الشركات الكبرى من خلال فريق متخصص ذي كفاءة مهنية عالية.

٧- تعزيز منافذ توزيع المصرف والأسواق التي يوجد فيها من خلال افتتاح الفروع ونشر أجهزة الصراف الآلي في المواقع التي يرام إعادة الانتشار بها.

٨- تطوير الخدمات الإلكترونية والرقمية لزبائن المصرف عبر تطوير خدمات الإيداع وخدمات (Online) والبطاقات وخدمات الموبايل.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٢- الخدمات المقدمة : تقديم خدمات متنوعة ومنها:

- ١- فتح الحسابات الجارية والتوفير والاداءات بأنواعها .
 - ٢- تقديم القروض المختلفة للأفراد (السكني ، والشخصي ، والسيارة) وتم منح القروض الشخصية لموظفي القطاع الخاص بدون كفيل ويصل الى (٥٠) مليون ، ولموظفي القطاع الحكومي بلغ اقصاه (٢٥) مليون دينار ، وتحديث القروض مقابل المشغلات الذهبية تصل الى (٢٠) مليون دينار .
 - ٣- تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لمختلف القطاعات (الاتصالات ، وتجارة الاغذية ، وتجارة السيارات ، وصناعة السمنت وغيرها) .
 - ٤- اما فيما يتعلق بالتطورات التقنية في الصناعة المصرفية ، فعلي صعيد البطاقات والصرفات الى جانب وجود خدمة (one time password) رمز المرور لمرة واحدة ، حيث تتيح هذه الخدمة لزيائنها عند الشراء من اي موقع مضمون من قبل (شركة فيزا العالمية) استلام رسالة نصية خاصة بالرقم السري لمرة واحدة.
 - ٥- خدمة سحب الدولار على (٣٢) صرافاً آلياً في مختلف المحافظات.
 - ٦- تشجيع الزبائن على الادخار بتقديم اسعار فائدة تنافسية على حسابات التوفير والودائع الثابتة.
 - ٧- تقديم خدمة نظام انترنت بنك (internet banking) .
 - ٨- العمل بنظام المقاصة والمدفوعات الالكترونية (ACH&RTGS) .
- ### ٣- المركز المالي:

تم تحليل قائمة المركز المالي وبيان بعض البنود المهمة في جانبي الموجودات والمطلوبات من ميزانية مصرف بغداد كما موضح في الجدول عدد(٢-٨) الاتي:

جانب الموجودات				جانب المطلوبات			
السنوات	اجمالي الاستثمارات (مليار دينار)	معدل النمو (%)	اجمالي الاتتمان (مليار دينار)	معدل النمو (%)	اجمالي الودائع (مليار دينار)	معدل النمو (%)	راس المال
٢٠١٥	258.838		237.923		897.311		250
٢٠١٦	103.264	-91	195.066	-19	827.926	-8	250
٢٠١٧	93.864	-9	145.602	-29	827.926	0	250
٢٠١٨	91.06	-3	161.955	10	786.386	-5	250
٢٠١٩	102.423	11	149.603	-7	803.012	2	250

الجدول عدد(٢-٨) قائمة المركز المالي لمصرف بغداد (مليار دينار)

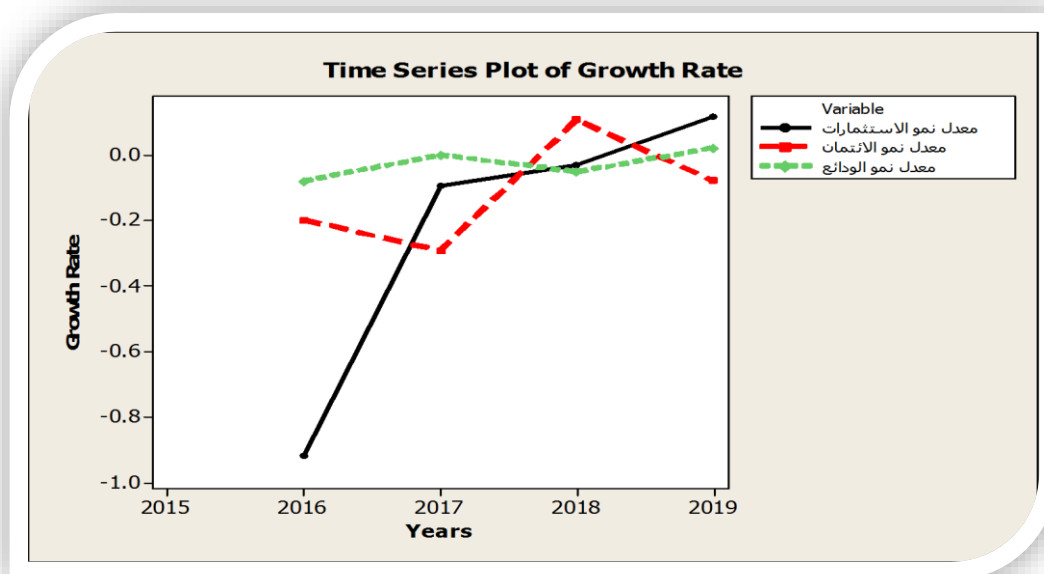
المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

أ- اجمالي الاستثمارات: يبرز لنا من بيانات الجدول عدد (٢-٨) المذكور في ص ٥٩ السابقة ان اجمالي الاستثمارات بلغ (٢٥٨,٨٣٨) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفضت في عام (٢٠١٦) الى (١٠٣,٢٦٤) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٩١%-) ، ليستمر بالانخفاض في عام (٢٠١٧) الى (٩٣,٨٦٤) مليار دينار وبمعدل نمو سالب كان (٩%-) ، وبلغت (٩١,٠٦) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب هو (٣%-) ، وفي عام (٢٠١٩) ارتفعت الى (١٠٢,٤٢٣) مليار وبمعدل نمو هو (١١%).

ب- اجمالي الائتمان : بلغ اجمالي الائتمان (٢٣٧,٩٢٣) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفض الى (١٩٥,٠٦٦) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب كان (١٩%-) ، واستمر بالانخفاض ليصل الى (١٤٥,٦٠٢) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب هو (٢٩%-) ، ثم ارتفع الى (١٦١,٩٥٥) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (١٠%) ، لينخفض مرة اخرى الى (١٤٩,٦٠٣) مليار دينار في عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو سالب بلغ (٧%-).

ت- اجمالي الودائع : بلغ اجمالي الودائع (٨٩٧,٣١١) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفضت الى (٨٢٧,٩٢٦) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب هو (٨%-) ، ثم استقرت في عام (٢٠١٧) ، لتتخف في عام (٢٠١٨) الى (٧٨٦,٣٨٦) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٥%-) ، ثم ارتفعت الى (٨٠٣,٠١٢) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٢%).

ان الانخفاض الذي حصل في بيانات الجدول عدد (٢-٨) المذكور في ص ٥٩ السابقة بعد عام (٢٠١٥) بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة لوجود اربعة فروع في المناطق الساخنة تعرضت للخسائر نتيجة العمليات الارهابية (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧ : ٤) . ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف بغداد من خلال الشكل عدد (٢-٢) المذكور في ص ٦١ التالية:



الشكل عدد (٢-٢) معدلات نمو متغيرات مصرف بغداد

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجدول عدد (٢-٨) المذكور في ص ٥٩ السابقة باستخدام (Minitab).

٤- الكفاءة المصرفية:

تم استخراج الكفاءة المصرفية للمصرف التجاري اعتماداً على بيانات المركز المالي في الجدول عدد (٢-٨) المذكور في ص ٥٩ السابقة باستعمال البرنامج (DEAP2.1) وهذا ما يوضحه لنا الجدول عدد (٢-٩) الاتي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS) أو ثابتة (CRS)
٢٠١٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٦	٠,٩٧٠	١,٠٠٠	٠,٩٧٠	IRS
٢٠١٧	٠,٧٠٤	١,٠٠٠	٠,٧٠٤	IRS
٢٠١٨	٠,٨٩٠	١,٠٠٠	٠,٨٩٠	IRS
٢٠١٩	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS

الجدول عدد (٢-٩) قياس الكفاءة المصرفية لمصرف بغداد للمدة من (٢٠١٩-٢٠١٥)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد (٢-٨) المذكور في ص ٥٩ السابقة وباستخدام برنامج (DEAP2.1).

بناءً على البيانات المذكورة في هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)** : نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت الكفاءة الكاملة بنسبة (١٠٠%) في عام (٢٠١٥) وانخفضت انخفاضاً بسيطاً الى (٩٧%) لتصل في عام (٢٠١٧) الى (٧٠%) ثم ارتفعت مرة اخرى لتحقيق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٩).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)** : نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حققت الكفاءة الكاملة في جميع السنوات.

ت- اما الكفاءة الحجمية فقد حققت الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٥) ، لتتخفض انخفاضاً قليلاً الى (٩٧%) في عام (٢٠١٦) لتصل الى نسبة (٧٠%) في عام (٢٠١٧) لترتفع مجدداً لتحقيق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٩).

أي ان المصرف في عام (٢٠١٥) حقق عوائد حجمية ثابتة أي تساوي الكفاءة الفنية الثابتة مع الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة مما يدل على عمل المصرف عند حجمه الامثل ، اما الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) فقد حقق المصرف عوائد حجمية متزايدة أي ان نسبة زيادة المخرجات كانت اكبر من نسبة زيادة المدخلات ، اما في عام (٢٠١٩) عاد مجدداً لتحقيق عوائد حجمية ثابتة مرة اخرى ، والمصرف لم يكن له مصارف مرجعية لتحقيقه كفاءة فنية لعوائد الحجم المتغيرة بنسبة كاملة (١٠٠%) ولجميع المدة.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية :

بعد تحليل قائمة المركز المالي واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال تحليل مغلف البيانات سيتم في هذه المرحلة تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء ممثلة بالكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حسب بيانات الجدول الاتي:

السنوات	مؤشرات التحرر									مؤشر الكفاءة	
	سرر الفائدة (ودائع)(%)	معدل النمو(%)	سرر الفائدة (الائتمان) (%)	معدل النمو(%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة	معدل النمو (%)	
2015	3		7		121.28		27.849		١		
2016	3	0	8	13	109.618	-10	35.007	22.8	١	0	
2017	3	0	8	0	113.571	3.5	20.655	-52.7	١	0	
2018	3	0	8	0	97.686	-15	8.149	-93	١	0	
2019	3	0	8	0	111.47	13	10.318	23.5	١	0	

الجدول عدد (٢-١٠) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف بغداد للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى الجدول (٢-٩) المذكور في ص ٦١ السابقة وايضاً على التقارير

السوية لمصرف بغداد للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

من خلال بيانات الجدول عدد (٢-١٠) المذكور في ص ٦٢ السابقة نلاحظ متغيرات التحرر والكفاءة خلال مدة البحث التي سوف نوضحها كالآتي :

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : نلاحظ ثبات سعر الفائدة على الودائع خلال مدة البحث بنسبة (٣%) وبمعدل نمو بلغ (٠%).

ب- سعر الفائدة (ائتمان) : بلغ سعر الفائدة على الائتمان (٧%) في عام (٢٠١٥) ليرتفع الى (٨%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو كان (١٣%) ، كذلك نلاحظ ثبات سعر الفائدة خلال المدة من (٢٠١٦-٢٠١٩) لتكون معدلات النمو (٠%) لبقية السنوات.

ت- الاحتياطي النقدي: اتخذ الاحتياطي النقدي مسارا متذبذبا خلال مدة البحث ، حيث بلغ في عام (٢٠١٥) (١٢١,٢٨) مليار دينار لينخفض الى (١٠٩,٦١٨) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٠%-) ، ارتفع الى (١١٣,٥٧١) مليار دينار في عام (٢٠١٧) لينخفض الى (٩٧,٦٨٦) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدلات نمو بلغت (٣,٥% ، -١٥%) على التوالي ، وارتفع في عام (٢٠١٩) الى (١١١,٤٧) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (١٣%).

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (٢٧,٨٤٩) مليار دينار في عام (٢٠١٥) لترتفع الى (٣٥,٠٠٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو كان (٢٢,٨%) ، ثم انخفضت الى (٢٠,٦٥٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) واستمرت بالانخفاض الى (٨,١٤٩) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٥٢,٧%- ، -٩٣%) على التوالي ، وارتفعت في عام (٢٠١٩) الى (١٠,٣١٨) مليار دينار وبمعدل نمو كان (٢٣,٥%).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة وبنسبة (١٠٠%) خلال مدة البحث وبمعدل نمو بلغ (٠%).

ثالثا- تحليل مؤشرات مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار:

١- نبذة عن المصرف: تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استنادا الى قانون الشركات عدد (٣٦) لسنة (١٩٨٣) النافذ آنذاك ، بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات عدد (م.ش / ٥٢١١) في (١٩٩٣/٧/٧) برأس مال اسمي قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي سدد منه في ذلك الوقت (١٠٠) مليون دينار ، وحصل المصرف على إجازة ممارسة أعمال الصيرفة من البنك المركزي بكتابه عدد (ص أ د/٤٩١/٤٩١) بتاريخ (١٩٩٣/٩/٢٨) طبقاً لأحكام قانون البنك المركزي العراقي عدد (٦٤)

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

لسنة (١٩٧٦)، باشر المصرف بممارسة أعماله عن طريق الفرع الرئيس بتاريخ (١٩٩٤/٥/٨).

وخلال المدة الممتدة من تأسيس المصرف في عام (١٩٩٣) ولغاية سنة (٢٠١٩) استمر رأس مال المصرف بالزيادة الى ان وصل في نهاية عام (٢٠١٤) الى (٢٥٠) مليار دينار وكان سبب زيادة قسم منها نتيجة تحويل الأرباح القابلة للتوزيع الى رأس مال والقسم الآخر كان نتيجة طرح اسهم زيادة رأس المال للاكتتاب ، وأهداف المصرف في تعبئة المدخرات واستغلالها في المجالات الاستثمارية المختلفة لتدعيم البنية الاقتصادية وتطويرها للدولة ضمن اطار سياساتها المالية والاقتصادية بما يحقق اهداف المصرف في التطور والنمو ، ويتركز نشاطه في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية ومنح التسهيلات الائتمانية المتنوعة طبقا للقوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٨-٩) .

٢- **الخدمات المقدمة :** يتولى المصرف امر القيام بمختلف انواع الانشطة المصرفية التجارية والاستثمارية المحلية والدولية بالعملات المختلفة وهذه الخدمات هي(هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٣٠):

- ١- استثمارات داخلية وخارجية.
 - ٢- حوالات داخلية وخارجية.
 - ٣- حسابات جارية وتوفير وودائع.
 - ٤- سفاتج وتصديق الصكوك.
 - ٥- الوساطة في بيع وشراء العملات الاجنبية.
 - ٦- الوساطة في بيع وشراء الاسهم والسندات.
 - ٧- تسهيلات مصرفية لرجال الاعمال والشركات.
 - ٨- التسهيلات الائتمانية:
 - ٩- القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل.
 - ١٠- سلف لتنفيذ الاعمال والمقاولات.
 - ١١- خطابات الضمان الداخلية والخارجية.
 - ١٢- الاعتمادات المستندية.
 - ١٣- خصم الكمبيالات.
- ٣- **تحليل المركز المالي:**

تم تحليل عناصر المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط كما هو مبين في الجدول عدد(١١-٢) المذكور في ص ٦٥ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

السنوات	جانب الموجودات						جانب المطلوبات	
	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو (%)	اجمالي الائتمان	معدل النمو (%)	اجمالي الودائع	معدل النمو (%)	راس المال	
٢٠١٥	42.573	-	149.925	-	331.666	-	250	
٢٠١٦	42.802	0.5%	126.346	-17%	326.517	-1%	250	
٢٠١٧	36.364	-16%	100.252	-23%	332.579	٢%	250	
٢٠١٨	36.405	0.1%	94.572	-5%	437.921	٢٧%	250	
٢٠١٩	36.405	0%	94.051	-0.5%	279.215	-٤٥%	250	

الجدول عدد (٢-١١) قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

(٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

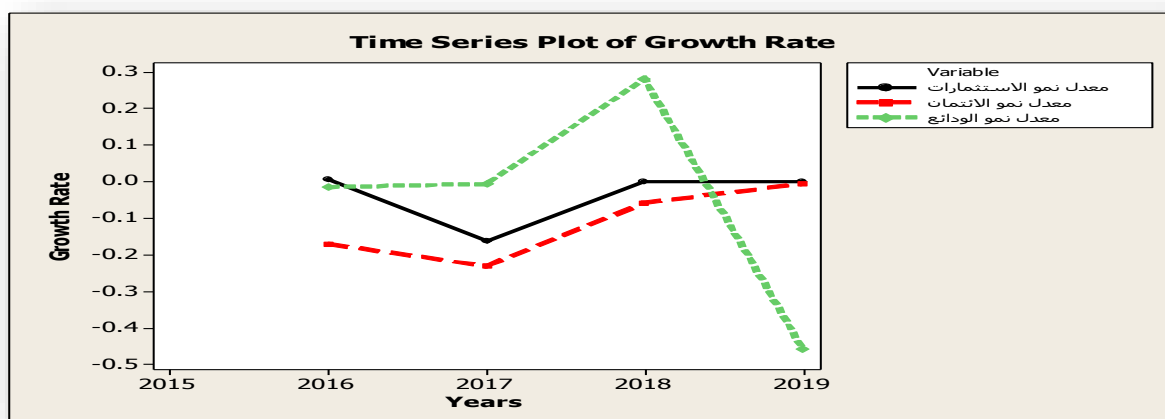
أ- اجمالي الاستثمارات: من بيانات هذا الجدول بلغ اجمالي استثمارات لمصرف الشرق الاوسط (٤٢,٥٧٣) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، لتتخفض الى (٣٦,٣٦٤) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٦%-) ، بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة حيث استولت داعش على ثلاث فروع للمصرف (عبد النبي، ٢٠١٧: ٥) ، ثم ارتفع بشكل طفيف الى (٣٦,٤٠٥) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (0.1%) ليستقر عند هذا المستوى.

ب- اجمالي الائتمان: بلغ اجمالي الائتمان (١٤٩,٩٢٥) مليار دينار في عام (٢٠١٥) لتتخفض الى (١٢٦,٣٤٦) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٧%-) حيث تم تسجيل مبلغ (١٤,٩٤٧) مليار دينار كمخصص خسائر تدني الائتمان في الفروع الموجودة في المناطق الساخنة ، وانخفضت الى (١٠٠,٢٥٢) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب هو (٢٣%-) ، حيث تم تسجيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بمبلغ (١٦,٠٨٣) مليار دينار (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧ : ٦) واستمر بالانخفاض ليصل الى (٩٤,٥٧٢) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو (٥%-) ثم الى (٩٤,٠٥١) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب كان (٠,٥%-) حيث بلغت خسائر الائتمان (٥,٥٧٦) مليار دينار كمخصص خسائر تدني الائتمان في المناطق الساخنة لعامي (٢٠١٨ و ٢٠١٩) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ١٤) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٤).

ت- اجمالي الودائع: اما فيما يتعلق بجانب المطلوبات، فنلاحظ من خلال بيانات الجدول ارتفاع اجمالي الودائع، فقد بلغ (٣٣١,٦٦٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ليرتفع الى (٤٣٧,٩٢١) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (٢٧%)، ثم انخفض

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

انخفاضاً ملحوظاً الى (٢٧٩,٢١٥) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٥%) ، الامر الذي يعكس لنا انخفاض عدد المودعين نتيجة قلة عامل الثقة والامان . ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف الشرق الاوسط من خلال الشكل عدد (٣-٢) الاتي:



الشكل عدد (٣-٢) معدلات نمو متغيرات مصرف الشرق الاوسط
المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد (٢-١١) المذكور في ص ٦٥ السابقة باستخدام (Minitab).

٤ - الكفاءة المصرفية

٥-١ - قياس الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط استناداً الى بيانات المركز المالي وباستعمال البرنامج (DEAP2.1) وكما هو مبين في الجدول عدد (٢-١٢) الاتي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS)، متناقصة (DRS)
٢٠١٥	٠,٥٦٧	٠,٨١٥	٠,٦٩٦	IRS
٢٠١٦	٠,٥٥٨	٠,٩٣٥	٠,٥٩٧	IRS
٢٠١٧	٠,٤٣٢	٠,٧٥٤	٠,٥٧٢	IRS
٢٠١٨	٠,٤٦٠	٠,٦٧١	٠,٦٨٥	IRS
٢٠١٩	٠,٥٨٨	٠,٦٢٢	٠,٩٤٦	IRS

الجدول عدد (٢-١٢) قياس الكفاءة المصرفية مصرف الشرق الاوسط

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد (٢-١١) المذكور في ص ٦٥ وباستخدام برنامج (DEAP2.1).

بناءً على البيانات المذكورة في هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)** : نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت في سنة (٢٠١٥) نسبة (٥٦,٧%) لتتخفص في عام (٢٠١٧) الى نسبة (٤٣,٢%) ثم ارتفعت في عام (٢٠١٩) لتبلغ (٥٨,٨%).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)** : نرى ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة بلغت نسبة (٨١,٥%) في سنة (٢٠١٥) ثم ارتفعت الى (٩٣,٥%) في عام (٢٠١٦) ثم انخفضت انخفاضاً تدريجياً حتى وصلت الى (٦٢,٢%) في عام (٢٠١٩).

ت- اما الكفاءة الحجمية فقد بلغت في عام (٢٠١٥) نسبة (٦٩,٦%) لتتخفص الى (٥٧,٢%) في عام (٢٠١٧) ثم ارتفعت الى نسبة (٩٤,٦%) في عام (٢٠١٩).

وعليه نلاحظ التذبذب في مستويات الكفاءة وقد يرجع السبب في ذلك الى طبيعة الاوضاع الاقتصادية والامنية غير المستقرة في العراق التي اثرت في استغلال موارده المتاحة في تحقيق اكبر كمية ممكنة من المخرجات ، في حين حقق المصرف في جميع السنوات عوائد حجمية متزايدة (IRS) مما يدل على زيادة مخرجاته بنسبة تفوق زيادة مدخلاته لكنها لم تنعكس على كفاءة المصرف ولم يحقق الكفاءة الفنية الكاملة في جميع السنوات.

٥-٢- تحديد المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة:

ان من نتائج مغلف البيانات هو بيان المصارف المرجعية للمصارف التي لم تحقق الكفاءة التامة لتعود اليها وتحقق المزيج المناسب من المدخلات والمخرجات لذا يحدد في الوقت نفسه المدخلات والمخرجات المطلوبة للمصرف ليحقق الكفاءة التامة وكما هو موجود في الجدول عدد(٢-١٣) الاتي:

السنة	المصارف المرجعية			المخرجات التحسينية	
	بغداد	الاهلي العراقي	المنصور للاستثمار	الاستثمارات	الائتمان
٢٠١٥				٥٢,٢٥٦	١٨٤,٠٢٣
٢٠١٦	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	بغداد	٤٥,٧٩٦	١٣٥,١٨٥
٢٠١٧	المنصور للاستثمار	الاهلي العراقي	بغداد	٤٨,٢٠٣	١٣٢,٨٩٠
٢٠١٨	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	بغداد	٥٤,٢٩٢	١٤١,٠٣٨
٢٠١٩	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	بغداد	٥٨,٥٤٠	١٥١,٢٣٥

الجدول عدد(٢-١٣) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة مصرف الشرق الاوسط (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج (DEAP2.1) في استخراج الكفاءة المصرفية.

نلاحظ في هذا الجدول ان مصرف الشرق الاوسط لم يحقق الكفاءة الكاملة لدى الكفاءة الفنية ذات العوائد الحجمية المتغيرة (VRS) ولجميع السنوات لذلك يرجع المصرف الى المصارف الاتية لتحقيق المزيج الامثل للمخرجات والمدخلات:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

أ- في عام (٢٠١٥) يرجع الى المصارف الالية: (بغداد ، والاھلي العراقي ، والمنصور للاستثمار) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتمان) الى (٥٢,٢٥٦ ، ١٨٤,٠٢٣) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ب- في عام (٢٠١٦) يرجع الى كل من المصارف (التجاري العراقي ، والاھلي العراقي ، وبغداد) وعليه زيادة (الاستثمارات ، والاكتمان) الى (٤٥,٧٩٦ ، ١٣٥,١٨٥) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ت- في عام (٢٠١٧) يرجع الى المصارف الالية (المنصور للاستثمار ، والاھلي العراقي ، وبغداد) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتمان) الى (٤٨,٢٠٣ ، ١٣٢,٨٩٠) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ث- في عام (٢٠١٨) يرجع الى كل من المصارف (التجاري العراقي ، والاستثمار العراقي ، وبغداد) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتمان) الى (٥٤,٢٩٢ ، ١٤١,٠٣٨) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ج- وفي عام (٢٠١٩) يرجع الى المصارف كل من (التجاري العراقي ، والاھلي العراقي ، وبغداد) وعليه زيادة مخرجاته الى (٥٨,٥٤٠ ، ١٥١,٢٣٥) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل المركز المالي للمصرف وقياس مدى كفاءته يتم تحليل مؤشرات التحرر المالي مع الكفاءة الفنية المتغيرة وكما هو مبين في الجدول عدد (٢-١٤) الاتي:

السنوات	مؤشرات التحرر									مؤشر الكفاءة
	سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الاكتمان) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة	معدل النمو (%)
2015	8		15		13.234		1.772		٠,٨١٥	
2016	5	٤٧%-	15	0%	55.229	142.8%	2.754	44%	٠,٩٣٥	13.7%
2017	5	0%	15	0%	23.364	-86%	3.353	19.6%	٠,٧٥٤	-21.5%
2018	5	0%	15	0%	38.137	48.9%	2.861	-15.8%	٠,٦٧١	-11.6%
2019	5	0%	15	0%	40.826	6.8%	0.069	-372.4%	٠,٦٢٢	-7.5%

الجدول عدد (٢-١٤) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (٢-١٢) المذكور في ص ٦٦ السابقة وعلى التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

بناءً على بيانات الجدول عدد (٢-١٤) في ص ٦٨ السابقة نجد متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث كالاتي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : بلغت سعر الفائدة على الودائع في عام (٢٠١٥) (٨%) لتتخفص الى (٥%) لبقية السنوات وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٧%-) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٠%) لبقية السنوات.

ب- سعر الفائدة (ائتمان) : نرى ثبات سعر الفائدة على الائتمان وبنسبة (١٥%) خلال مدة البحث وبمعدل نمو بلغ (٠%).

ت- الاحتياطي النقدي : اتخذ الاحتياطي النقدي مساراً تصاعدياً حيث بلغ في عام (٢٠١٥) (١٣,٢٣٤) مليار دينار ليرتفع الى (٥٥,٢٢٩) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو هو (١٤٢,٨%) ، ثم انخفض في عام (٢٠١٧) الى (٢٣,٣٦٤) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٨٦%-) ، ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً الى (٣٨,١٣٧) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (٤٨,٩%) ، ليستمر بالارتفاع الى (٤٠,٨٢٦) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٦,٨%).

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية : اتخذت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية مساراً متذبذباً حيث بلغت في عام (٢٠١٥) (١,٧٧٢) مليار دينار لترتفع الى (٢,٧٥٤) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو (٤٤%) ، لتستمر بالارتفاع في عام (٢٠١٧) الى (٣,٣٥٣) مليار دينار وبمعدل نمو هو (١٩,٦%) ، لتتخفص الى (٢,٨٦١) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٥,٨%-) لتستمر بالانخفاض الى (٠,٠٦٩) مليار دينار وبمعدل نمو سالب هو (٣٧٢,٤%-).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان الكفاءة المصرفية بلغت (٨١,٥%) في عام (٢٠١٥) لترتفع الى (٩٣,٥%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (١٣,٧%) ، وانخفضت الى (٧٥,٤%) في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (٢١,٥%-) ، واستمرت بالانخفاض لتصل الى (٦٢,٢%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (٧,٥%-).

رابعاً- تحليل مؤشرات مصرف الاستثمار العراقي:

١- نبذة عن المصرف : تأسس مصرف الاستثمار العراقي برأس مال قدره (١٠٠) مليون دينار (كشركة مساهمة خاصة) وبموجب شهادة التأسيس عدد (م.ش/٥٢٣٦) بتاريخ (١٣/٧/١٩٩٣) الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات الذي كان نافذاً عدد (٣٦) للعام (١٩٨٣) (المعدل) وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان على منح اجازة ممارسة للمصرف بكتابه عدد(ص/١٠/٣/٩٤٢/٥) في(١٩٩٣/٩/٢٨) ويأشر المصرف بنشاطه الفعلي بتاريخ (١٩٩٤/٧/٢١) وتطور رأس ماله حتى وصل الى (٢٥٠) مليار دينار من تاريخ (٢٠١٤/٢/١٩) (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٠) .

اما اهداف المصرف فهي المساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي من خلال جذب المدخرات الوطنية وتشغيلها بصورة مباشرة او غير مباشرة في المجالات التي تعود بالنفع على الاقتصاد وعلى حركة الاسهم ايضاً، ويعمل المصرف على ايلاء امر تقديم افضل الخدمات اهمية كبيرة وتحقيق افضل العوائد باقل مخاطر ممكنة، والعمل على مراقبة جميع المخاطر المرتبطة بالائتمان والتشغيل والسوق (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠٠٦ : ٢-١).

٢- **الخدمات المقدمة :** يسعى المصرف الاستثمار العراقي الى ان يكون الرائد في مجال العمل المصرفي في العراق من خلال تقديم الخدمات الاتية (الموقع الرسمي لمصرف الاستثمار العراقي):

- أ- فتح الحسابات الجارية والتوفير للزبائن وقبول الودائع بأنواعها.
- ب- اصدار السفاتج ودفع قيمة الصكوك المصدقة للمستفيدين .
- ت- منح القروض لغرض تمويل المشروعات التجارية من اجل انشاءها او تطويرها .
- ث- اصدار خطابات الضمان .
- ج- اصدار الاعتمادات المستندية لغرض استيراد البضائع والسلع .
- ح- استلام وتحويل الاموال خارج العراق .
- خ- العمل بالمقاصة الالكترونية (A.C.H) من خلال تحصيل صكوك المصارف العاملة في العراق .
- د- العمل بنظام المدفوعات (R.T.G.S) المعتمد من قبل البنك المركزي لتحويل واستلام المبالغ داخل العراق .
- ذ- تداول الاسهم عن طريق شركة الاثمار للوساطة المالية المملوكة للمصرف لشراء وبيع الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية .

٣- تحليل قائمة المركز المالي:

تم تحليل بعض البنود المهمة في ميزانية مصرف الاستثمار الدالة على المدخلات والمخرجات الداخلة في قياس كفاءته المصرفية وكما هو في الجدول عدد(٢-١٥) في ص ٧١ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

جانب الموجودات		جانب المطلوبات		اجمالي الائتمان	معدل النمو (%)	اجمالي الاستثمارات	السنوات
رأس المال	معدل النمو (%)	اجمالي الودائع	معدل النمو (%)				
250		260.11		123.742		36.932	٢٠١٥
250	3	269.003	-17	103.401	-77	16.983	٢٠١٦
250	-8	246.006	13	118.712	33	23.739	٢٠١٧
250	-3	238.584	17	141.059	8	25.935	٢٠١٨
250	-12	210.962	3	146.506	-176	4.42	٢٠١٩

الجدول عدد (٢-١٥) قائمة المركز المالي لمصرف الاستثمار العراقي (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الاستثمار للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩)
المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

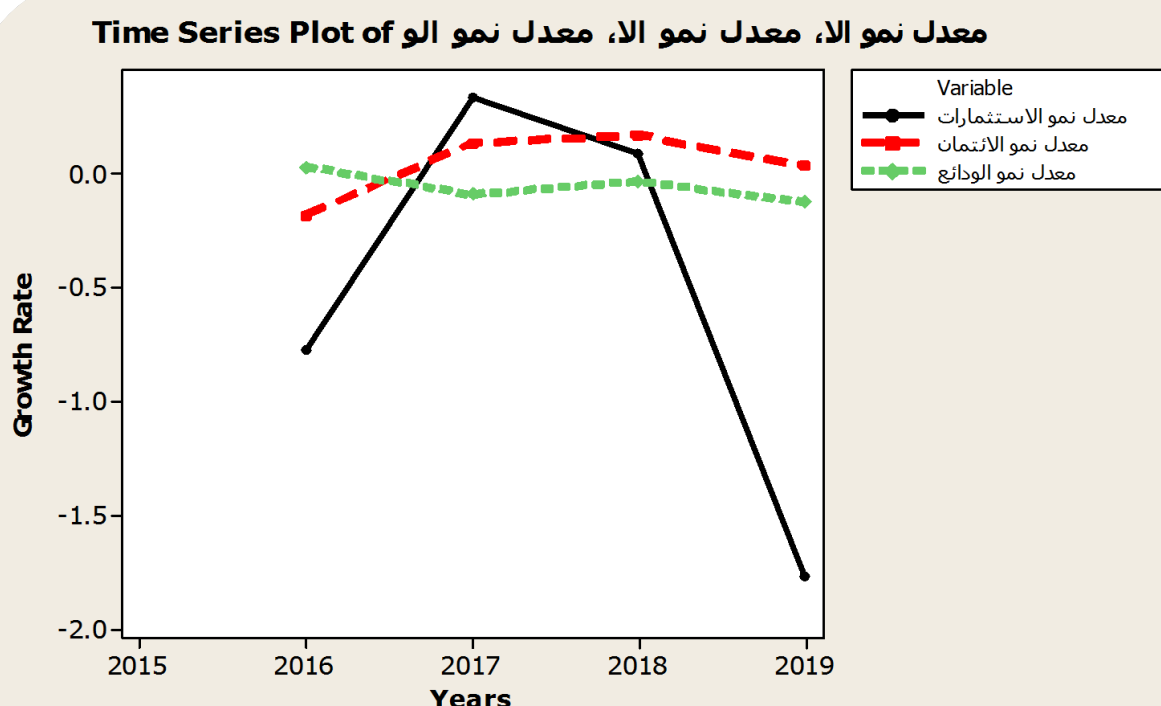
من بيانات هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

أ- اجمالي الاستثمارات: شهدت استثمارات مصرف الاستثمار العراقي تراجعاً حاداً خلال المدة قيد البحث، فمن خلال بيانات هذا الجدول لاحظنا ان المصرف استثمر بقيمة (٣٦,٩٣٢) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) لينخفض الى (١٦,٩٨٣) مليار دينار في عام (٢٠١٦) عراقي وبمعدل نمو سالب هو (-٧٧%)، ثم استمر بالانخفاض حيث بلغ (٤,٤٢) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (-١٧٦%).

ب- اجمالي الائتمان: اتخذ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح الى القطاع الخاص مسارا تصاعديا تخلله انخفاضاً بسيطاً في اجمالي الائتمان الممنوح ، اذ يشير الجدول ان الائتمان بلغ (١٢٣,٧٤٢) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) لينخفض بعد ذلك الى (١٠٣,٤٠١) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (-١٧%) نتيجة التوقف في بعض أنشطة الائتمان وتحصيل اقساط القروض الممنوحة في السنوات السابقة (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٦ : ٣٧) ، ليرتفع بعد ذلك ارتفاعاً تدريجياً حيث بلغ (١٤٦,٥٠٦) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٣%).

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ت- اجمالي الودائع : واذا نظرنا الى بيانات الجدول نلاحظ الاستقرار النسبي في اجمالي الایداعات بالرغم من تراجع البسيط في بعض السنوات، فقد بلغ (٢٦٠,١١) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) ليتراجع الى (٢٤٦,٠٠٦) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (٨٪)، ثم تراجع الى (٢١٠,٩٦٢) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٢٪-)، ويمكن الاستعانة بالشكل البياني عدد(٢-٤) لتوضيح مسار معدلات النمو لمتغيرات مصرف الاستثمار العراقي كالآتي:



الشكل عدد(٢-٤) معدلات نمو متغيرات مصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجدول عدد(٢-١٥) المذكور في ص ٧١ السابقة باستخدام (Minitab).

٤- الكفاءة المصرفية:

تم قياس الكفاءة المصرفية باستعمال تحليل مغلف البيانات بالاعتماد على قائمة المركز المالي للمصرف كما هو موضح في الجدول عدد(٢-١٦) المذكور في ص ٧٣ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٤-١ - قياس الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم أو متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	٠,٤٧٩	٠,٧٥٦	٠,٦٣٤	IRS
٢٠١٦	٠,٤٣٨	٠,٧٧٥	٠,٥٨١	IRS
٢٠١٧	٠,٤٧٥	٠,٨٨٨	٠,٥٣٤	IRS
٢٠١٨	٠,٥٨٤	١,٠٠٠	٠,٥٨٤	IRS
٢٠١٩	٠,٧٠٤	٠,٨٦٧	٠,٨١٢	IRS

الجدول عدد(٢-١٦) قياس الكفاءة المصرفية مصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢-١٥) المذكور في ص ٧١ السابقة وباستخدام برنامج DEAP2.1.

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS):** نجد الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت في سنة (٢٠١٥) نسبة (٤٧,٩%) واستمرت بالارتفاع حتى بلغت في عام (٢٠١٩) نسبة (٧٠,٤%).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS):** بلغت نسبة (٧٥,٦%) في عام (٢٠١٥) لتستمر بالارتفاع لتصل الى الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٨) بنسبة (١٠٠%) ثم انخفضت الى (٨٦,٧%) في عام (٢٠١٩).

ت- اما الكفاءة الحجمية فقد انخفضت من (٦٣,٤%) في عام (٢٠١٥) لتصل الى (٥٣,٤%) في عام (٢٠١٧) ثم ارتفعت مرة اخرى لتصل الى (٨١,٢%) في عام (٢٠١٩).

ونلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة لعوائد الحجم المتغيرة في عام (٢٠١٨) اما بقية السنوات فحقق النسب الاتية (٧٥,٦%-٨٨,٨%) وتعد نسباً جيدة نوعاً ما.

وتشير العوائد الحجمية المتزايدة الى توسع المصرف في عملياته المصرفية وفي انتشار فروعه داخل البلد.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٤-٢ - تحديد المصارف المرجعية والمخرجات والمدخلات المستهدفة:

تم تحديد المصارف المرجعية لمصرف الاستثمار العراقي في السنوات التي لم يحقق فيها الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة بنسبة (١٠٠%) ليعود اليها في تحديد المدخلات والمخرجات المستهدفة ليحقق الكفاءة الكاملة وكما في الجدول عدد (٢-١٧) الاتي:

السنة	المصارف المرجعية			المخرجات التحسينية		المدخلات التحسينية	
	الاهلي العراقي	المنصور للاستثمار	سومر التجاري	الاستثمارات	الاثتمان	رأس المال	الودائع
٢٠١٥	الاهلي العراقي	المنصور للاستثمار	سومر التجاري	٤٨,٨٤٤	١٦٣,٦٥٥		
٢٠١٦	التجاري العراقي	بغداد	الاهلي العراقي	٢٢,٥٠٢	١٣٧,٠٠٢		
٢٠١٧	المنصور للاستثمار	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	٢٦,٧١٩	١٣٣,٦١٥		
٢٠١٩	سومر التجاري	الاهلي العراقي		٣٨,١٨٤	١٦٨,٩٦٤		٢٥٠,٥٥٧

الجدول عدد(٢-١٧) المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة لمصرف الاستثمار العراقي (مليار دينار)

- المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج (DEAP2.1) في استخراج الكفاءة المصرفية.
- أ- ففي عام (٢٠١٥) كما هو مبين في الجدول اعلاه يرجع المصرف الى المصارف الاتية(الاهلي العراقي ، والمنصور للاستثمار ، وسومر التجاري) لغرض تحقيق المزيج الامثل للمدخلات والمخرجات وعليه زياده مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٤٨,٨٤٤ ، ١٦٣,٦٥٥) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.
- ب-في عام (٢٠١٦) يرجع المصرف الى المصارف الاتية (التجاري العراقي ، وبغداد ، والاهلي العراقي) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٢٢,٥٠٢ ، ١٣٧,٠٠٢) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.
- ت-في عام (٢٠١٧) يرجع المصرف الى المصارف الاتية(المنصور للاستثمار ، والتجاري العراقي ، والاهلي العراقي) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٢٦,٧١٩ ، ١٣٣,٦١٥) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.
- ث-في عام (٢٠١٩) يرجع المصرف الى المصارف الاتية(سومر التجاري ، والاهلي العراقي) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٣٨,١٨٤ ، ١٦٨,٩٦٤) مليار دينار وتقليل مدخل الودائع الى (٢٥٠,٥٥٧) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل المركز المالي للمصرف وقياس كفاءته يتم تحليل مؤشرات التحرر المالي مع الكفاءة الفنية المتغيرة وكما في الجدول الاتي:

السنوات											مؤشرات التحرر									مؤشر الكفاءة			
سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة (%)	معدل النمو (%)														
2015	8	14	24.684			5.554		٠,٧٥٦															
2016	7.5	-6.4	14	0	21.43	-14.1	4.293	-25.7	٠,٧٧٥	2.4													
2017	7.5	0	14	0	11.935	-58.5	3.473	-21.1	٠,٨٨٨	13.6													
2018	6	-22.3	14	0	25.624	76.4	0.794	-147.5	١	11.8													
2019	5.5	-8.7	14	0	28.909	12	1.278	47.5	٠,٨٦٧	-14.2													

الجدول عدد (٢-١٨) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (٢-١٦) المذكور في ص ٧٣ وعلى التقارير السنوية

لمصرف الاستثمار للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

من بيانات الجدول اعلاه نرى متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث كالاتي :

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : بلغ سعر الفائدة على الودائع في عام (٢٠١٥) (٨%) ، ثم انخفضت في عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٧) الى (٧,٥%) وبمعدلات نمو بلغت (٤,٤%، -٦,٠%) على التوالي، لتستمر بالانخفاض الى (٥,٥%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٨,٧%).

ب-سعر الفائدة (ائتمان) : نلاحظ ثبات سعر الفائدة على الائتمان البالغة (١٤%) خلال مدة البحث وبمعدل نمو بلغ (٠%).

ت-الاحتياطي النقدي : بلغ الاحتياطي النقدي في عام (٢٠١٥) (٢٤,٦٨٤) مليار دينار، لينخفض في عام (٢٠١٦) الى (٢١,٤٣) مليار دينار وفي عام (٢٠١٧) الى (١١,٩٣٥) مليار دينار وبمعدلات نمو بلغت (١٤,١%) و (-٥٨,٥%) على التوالي ليرتفع في عام (٢٠١٨) الى (٢٥,٦٢٤) مليار دينار والى (٢٨,٩٠٩) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدلات نمو بلغت (٧٦,٤%) و (١٢%) على التوالي.

ث-ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغ ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية (٥,٥٥٤) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، وانخفضت في عام (٢٠١٦) الى (٤,٢٩٣) مليار دينار والى (٣,٤٧٣)

مليار دينار في عام (٢٠١٧) والى (٠,٧٩٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٢٥,٧% ، و٢١,١% - ، و١٤٧,٥% -) على التوالي ، ثم ارتفع الايراد في عام (٢٠١٩) الى (١,٢٧٨) مليار دينار وبمعدل نمو هو (٤٧,٥%).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان الكفاءة المصرفية بلغت (٧٥,٦%) في عام (٢٠١٥) لتستمر بالارتفاع الى (٧٧,٥%) في عام (٢٠١٦) والى (٨٨,٨%) في عام (٢٠١٧) والى (١٠٠%) في عام (٢٠١٨) حيث حققت الكفاءة الكاملة وبمعدلات نمو بلغت (٢,٤% ، و١٣,٦% ، و١١,٨%) على التوالي ، ثم انخفضت الى (٨٦,٧%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٤,٢% -).

خامساً- تحليل مؤشرات المصرف المتحد للاستثمار:

١- نبذة عن المصرف : تم تأسيس المصرف بموجب شهادة التأسيس عدد (٥٧٦٢/ش/م) في (٢٠/٨/١٩٩٤) الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات وفق احكام المادة (٢١) من قانون الشركات عدد (٣٦) للسنة (١٩٨٣) المعدل وبرأس مال مقداره (١٠٠٠) مليون دينار وحصل المصرف على اجازة ممارسة اعمال الصيرفة وفق الفقرة (١) من المادة (٤١) من قانون البنك المركزي عدد (٦٤) للسنة (١٩٧٦) المعدل وباشر نشاطه في العمليات المصرفية الاستثمارية في (١٥/١١/١٩٩٤) ، وازداد رأس المال تدريجيا الى ان وصل (٣٠٠) مليار دينار في عام (٢٠١٣) ، والهدف الرئيس الذي يسعى المصرف الى تحقيقه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة في اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة الصيرفة التجارية والتخصصية الى جانب اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل مشروعات القطاعين الخاص والمختلط (الصناعية ، والزراعية ، والسياحية ، والتجارية ، والخدمية ، والانشائية) تحت اشراف ومتابعة البنك المركزي وبموجب احكام قانونه عدد (٦٤) للسنة (١٩٧٦) (المعدل) والتعليمات الصادرة حسب قانونه عدد (٥٦) للسنة (٢٠٠٤) وكذلك احكام قانون الشركات عدد (٢١) للسنة (١٩٩٧) المعدل ، ويسعى المصرف الى تطوير كوادره العاملة بما يخدم العمليات المصرفية عن طريق التدريب العلمي والتقني كذلك يبذل المصرف اقصى جهوده في تطوير ادواته المصرفية من خلال متابعة التطورات الدولية والمشاركة في كل ما يدعم عمل المصرف في تطوير عمله المستقبلي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٣٤-٣٨).

٢- الخدمات المقدمة :

يقدم المصرف مجموعة من الخدمات وهي (الموقع الرسمي للمصرف المتحد):

أ- فتح خطابات الضمان (بالدينار والدولار) .

ب- فتح اعتمادات وحوالات خارجية .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- ث-فتح الحساب الجاري (بالدينار والدولار الامريكي) .
- ج-فتح حساب التوفير (بالدينار العراقي والدولار الامريكي) .
- ح- قبول الودائع الثابتة (بالدينار والدولار الامريكي) .
- خ- منح القروض الطويلة الاجل (بالدينار والدولار) .
- د- بيع وشراء الاسهم .
- ذ- بيع وشراء الدولار .

٣- تحليل قائمة المركز المالي:

تم تحليل بعض البنود المهمة في ميزانية المصرف المتحد للاستثمار التي تبين المدخلات والمخرجات الداخلة في قياس كفاءته المصرفية وكما في الجدول عدد (٢-١٩) الاتي:

السنوات	جانب الموجودات						جانب المطلوبات
	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو (%)	اجمالي الائتمان	معدل النمو (%)	اجمالي الودائع	معدل النمو (%)	راس المال
٢٠١٥	4.584		324.229		228.902		300
٢٠١٦	6.741	38	272.651	-17	139.125	-49	300
٢٠١٧	4.188	-47	329.053	18	103.904	-29	300
٢٠١٨	3.45	-19	341.072	٣	73.27	-34	300
٢٠١٩	3.253	-5	252.215	-30	69.439	-5	300

الجدول عدد (٢-١٩) قائمة المركز المالي للمصرف المتحد للاستثمار (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف المتحد للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

أ- اجمالي الاستثمارات : من بيانات هذا الجدول نرى ان المصرف المتحد ركز اساساً على منح الائتمان القصير الاجل، اذا لم يول الاستثمارات اهمية كبيرة، حيث بلغ اجمالي الاستثمارات للعام (٢٠١٥) ما يقارب (٤,٥٨٤) مليار دينار، لترتفع الى (٦,٧٤١) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ(٣٨%)، الا ان المصرف تراجع باستثماراته في السنوات اللاحقة بسبب تأثير الوضع الامني بعامة، فقد بلغ اجمالي الاستثمارات (٣,٤٥) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ(١٩%-)، ليستقر بعد ذلك عند (٣,٢٥٣) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (٥%-).

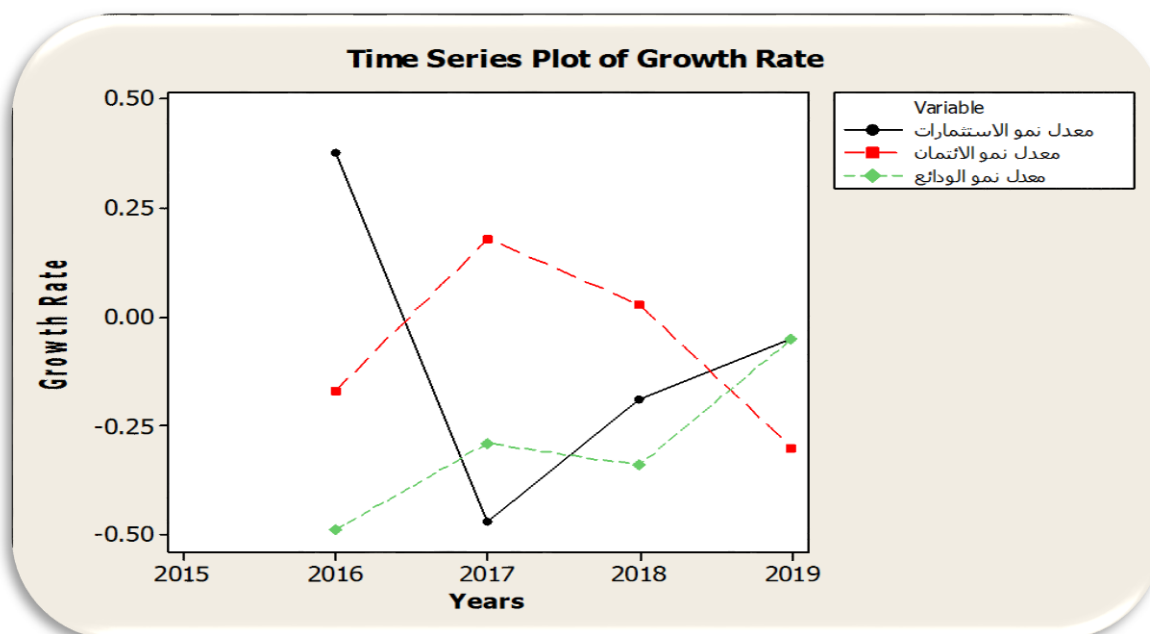
ب- اجمالي الائتمان: يبين لنا الجدول اعلاه ان اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص نحو (٣٢٤,٢٢٩) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ليرتفع الى (٣٢٩,٠٥٣) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو هو(١٨%) ، مع حدوث تغيرات بسيطة بسبب سياسة المصرف في تغير استراتيجيته انسجماً مع الاوضاع الامنية والسياسية السائدة، وخلال عام

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

(٢٠١٩) منح المصرف ائتماناً نقدياً بلغ (٢٥٢,٢١٥) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٣٠٪-) بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٢٣).

ت-اجمالي الودائع: اما في جانب المطلوبات، تراجع اجمالي المودعين لدى المصرف المتحد على نحو ملحوظ ، بلغ اجمالي الايداع (٢٢٨,٩٠٢) مليار دينار عراقي، ليتراجع فيما بعد الى (١٣٩,١٢٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٩٪-)، وكان في عام (٢٠١٩) اجمالي الايداع (٦٩,٤٣٩) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (٥٪-)، مما تقدم ذكره نلاحظ ان جميع المؤشرات في المصرف المتحد قد تراجعت الامر الذي يدل على تراجع العلاقة بين الزبائن والمصرف وربما كان بسبب ضعف الخدمات الممنوحة من قبل المصرف مقارنة بالمصارف التجارية المنافسة.

ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو للمصرف المتحد للاستثمار من خلال الشكل عدد (٢-٥) الاتي:



الشكل عدد(٢-٥) معدلات نمو متغيرات المصرف المتحد للاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول عدد(٢-١٩) المذكور في ص ٧٧ السابقة باستخدام (Minitab).

٤- قياس الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

تم قياس الكفاءة المصرفية باستعمال تحليل مغلف البيانات وكذلك الاعتماد على قائمة المركز المالي للمصرف المتحد كما في الجدول عدد(٢-٢٠) الاتي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٦	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٧	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٨	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٩	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS

الجدول عدد(٢-٢٠) قياس الكفاءة المصرفية للمصرف المتحد للاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد(٢-١٩) المذكور في ص ٧٧ السابقة وباستخدام البرنامج (DEAP2.1).

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

أ- الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS) : نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت الكفاءة الكاملة في جميع السنوات وبنسبة (١٠٠%).

ب-الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS) : نرى ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة لعوائد الحجم المتغيرة بنسبة (١٠٠%) في السنوات كافة.

ت-الكفاءة الحجمية: حقق المصرف كفاءة كاملة و بنسبة (١٠٠%) اي ان المصرف يعمل بالحجم الامثل.

ويلاحظ ان المصرف التجاري حقق الكفاءة الكاملة في جميع السنوات ويعمل عند حجمه الامثل أي انه يوظف مدخلاته بكفاءة وتحويلها الى مخرجات عند المستوى نفسه وذلك لتوسع المصرف في خدماته المصرفية اولاً وزيادة عدد فروع المصرف ثانياً.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل قائمة المركز المالي واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال تحليل مغلف البيانات سيتم في هذه المرحلة تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء ممثلة بالكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٢-٢١) المذكور في ص ٨٠ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

مؤشرات التحرر										السنوات
مؤشر الكفاءة										
معدل الكفاءة الفنية النمو المتغيرة (%)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشرء الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (ودائع) (%)		
١		0.005		10.41		12		8.5	2015	
0	١	102.9	11	11.632	0	12	0	8.5	2016	
0	١	6.8	-7.2	10.814	0	12	0	8.5	2017	
0	١	-160.9	-69.6	5.388	0	12	0	8.5	2018	
0	١	٠	25.9	6.987	15.4	14	16.2	10	2019	

الجدول عدد (٢-٢١) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية للمصرف المتحد للاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢-٢٠) المذكور في ص ٧٩ السابقة وعلى التقارير السنوية للمصرف المتحد للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية. من بيانات هذا الجدول نلاحظ مؤشرات التحرر المالي ومؤشر الكفاءة المتمثل بـ (الكفاءة الفنية المتغيرة) كما يلي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : نلاحظ ثبات سعر الفائدة على الودائع خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٨) حيث بلغ (٨,٥%) وبمعدلات نمو بلغ (٠%)، ليرتفع الى (١٠%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (١٦,٢%).

ب- سعر الفائدة (ائتمان) : نجد ثبات سعر الفائدة على الائتمان بنسبة (١٢%) خلال المدة من (٢٠١٥-٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (٠%) ، ليرتفع في عام (٢٠١٩) الى (١٤%) وبمعدل نمو بلغ (١٥,٤%).

ت- الاحتياطي النقدي : بلغ الاحتياطي النقدي في عام (٢٠١٥) (١٠,٤١) مليار دينار، ليرتفع في عام (٢٠١٦) الى (١١,٦٣٢) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (١١%) ، لينخفض انخفاضاً ملحوظاً الى (٥,٣٨٨) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب كان (٦٩,٦%-) ، ليرتفع في عام (٢٠١٩) الى (٦,٩٨٧) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٢٥,٩%).

ث- ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغ ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية (٠,٠٠٥) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لترتفع الى (٠,٠١٤) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (١٠٢,٩%) ، وارتفعت في عام (٢٠١٧) الى (٠,٠١٥) مليار دينار وبمعدل نمو كان (٦,٨%) ، لتتخفف انخفاضاً كبيراً حيث بلغت عام (٢٠١٩) (٠) مليار دينار اي انها لم تحقق اي ايراد في هذه السنة وبمعدل نمو (٠%).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة (١) خلال مدة البحث وبمعدل نمو هو (٠%).

سادساً- تحليل مؤشرات المصرف الأهلي العراقي:

١- نبذة عن المصرف : تأسس المصرف بتاريخ (١٩٩٥/٢/١) برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ (1995/3/28) على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي) ، وفي (١٩٩٥/٤/٨) وبدأ المصرف بالعمل بتاريخ (١٩٩٧/١٠/٢٥) وسمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة ، وبناءً عليه اتخذ مجلس إدارة المصرف بتاريخ (١٩٩٨/١/٢٥) قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة ، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في (١٩٩٨/١٠/١) ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه ونظراً الى إصدار التعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (٥٠) مليار دينار عراقي ، وذلك خلال (١٨) شهراً من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (٢٥) مليار دينار عراقي، فقد تدرجت زيادة رأسمال المصرف ليصل إلى (٥٠) مليار دينار عراقي مع نهاية عام (2010) وأصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ (27 و 28 /أيلول/ 2010) قراراً برفع رأسمال كافة المصارف العاملة في العراق من (١٠٠) إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ (٣٠/حزيران/٢٠١٣) التزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي تدريجياً حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي وقررت بتاريخ (2013/11/23) الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (١٥٢) مليار دينار عراقي إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي، بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح (٩٨) مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ (٧/كانون الثاني/٢٠١٤)، وتم الاكتتاب خلال المدة بكامل قيمة الأسهم بإجمالي مبلغ (٩٨) مليار دينار عراقي، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم عدد (٥٥٠٠) بتاريخ (٢٠١٤/٢/٢٤) وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي ، ويهدف المصرف الى تعزيز المزايا التنافسية لخدمات ومنتجات المصرف من خلال تطوير البيئة التحتية للخدمات المصرفية الإلكترونية وتطوير خدمات دفع الرواتب وذلك لأهميتها الكبيرة في خدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي الى جانب تعزيز خدمات التسديد الإلكتروني سواءً عن طريق البطاقات الائتمانية والبطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال الخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت حيث يسعى

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

المصرف الى زيادة قاعدته من الزبائن من خلال تحقيق أهدافه وكذلك زيادة انتشار فروعهِ الإلكترونية لتغطية كافة المحافظات العراقية (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٢-١).

٢- أنشطة المصرف والخدمات المقدمة:

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات متميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب ، وإنما يشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية واعتماداً على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية ، حيث يعد كابيتال بنك ، والذي يملك ما يقارب (٦٢%) من رأسمال المصرف ، بوابة للمصرف الأهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري ويقدم المصرف الخدمات الاتية (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٨ : ١):

أ- حسابات العملاء بكافة أنواعها من الجاري والتوفير والودائع بعملة الدينار العراقي والدولار الأمريكي أو أية عملات رئيسية أخرى.

ب- توفير القنوات والخدمات الإلكترونية من خدمات بطاقات فيزا إلكترون العالمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت الى جانب توفير مركز الخدمة الهاتفي المتخصص بالإجابة عن استفسارات عملاء المصرف وتقديم الحلول الفورية لهم.

ت- توفير شبكة من أجهزة الصراف الآلي التي يستطيع من خلالها العميل الاستفادة من مزايا السحب النقدي

والاستفسار عن أرصدة حساباته وعمليات التحويل ما بين حسابات العميل والخدمات الأخرى المتنوعة.

ث- توفير خدمة الرسائل القصيرة التي تتيح للعميل الاطلاع على سحباته وإيداعاته مباشرة.

ج- خدمة تحويل الرواتب للقطاع العام للدوائر والوزارات الحكومية ضمن مشروع التوطين كذلك شركات القطاع الخاص.

ح- التسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد بأنواعها (القروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية، والقروض السكنية) مقابل تحويل الراتب.

خ- الخدمات المتخصصة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة التي تشمل (قسماً خاصاً بخدمة كبرى الشركات والخدمات التجارية من حيث الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة وخطابات الضمان وايضاً الحوالات المصرفية، والتسهيلات المصرفية بأنواعها، والتعامل بالعملات الأجنبية والمشاركة بنافذة مزاد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي).

د- خدمات الوساطة المالية من خلال شركة واحة النخيل للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية في العراق .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

د- خدمات الحوالات السريعة من خلال شبكة (ويسترن يونيون) العالمية.

ر- خدمات البطاقات المدفوعة مسبقاً.

ز- خدمة التسوق الإلكتروني من خلال البطاقات الائتمانية.

س- خدمة المحفظة الإلكترونية بالتعاون مع زين كاش.

ش- الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت للأفراد.

٣- تحليل قائمة المركز المالي:

ومن اجل التعرف على واقع السياسة الائتمانية للمصرف الاهلي العراقي سيتم تحليل بعض المتغيرات النقدية الرئيسية التي ستمثل نقطة البداية في استخراج مغلف البيانات وحسب بيانات الجدول عدد(٢-٢٢) الاتي:

السنوات	جانب الموجودات			جانب المطلوبات		
	إجمالي الاستثمارات	معدل النمو	إجمالي الائتمان	معدل النمو	إجمالي الودائع	معدل النمو
٢٠١٥	2.542	-	184.042	-	267.566	-
٢٠١٦	2.528	-0.5	124.683	-38	162.017	-50
٢٠١٧	2.549	0.8	134.356	7	184.729	13
٢٠١٨	2.588	1	76.828	-55	190.732	3
٢٠١٩	38.184	269	168.964	٧٨	250.557	27

الجدول عدد (٢-٢٢) قائمة المركز المالي للمصرف الاهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف الاهلي للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩)

(٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

من بيانات الجدول اعلاه نرى ان المتغيرات الرئيسية قيد البحث اتخذت مساراً متذبذباً خلال

مدة البحث كالاتي:

أ- إجمالي الاستثمارات: بلغ إجمالي استثمارات المصرف الاهلي (٢,٥٤٢) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، لتتخفص انخفاضاً بسيطاً الى (٢,٥٢٨) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (%٠,٥-) في عام (٢٠١٦)، ثم ارتفع إجمالي استثمارات المصرف الاهلي بعد ذلك الى (٢,٥٨٨) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (%١) في عام (٢٠١٨)، اما خلال عام (٢٠١٩) فقد ارتفع إجمالي استثمارات المصرف بشكل ملحوظ الى (٣٨,١٨٤) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (%٢٦٩).

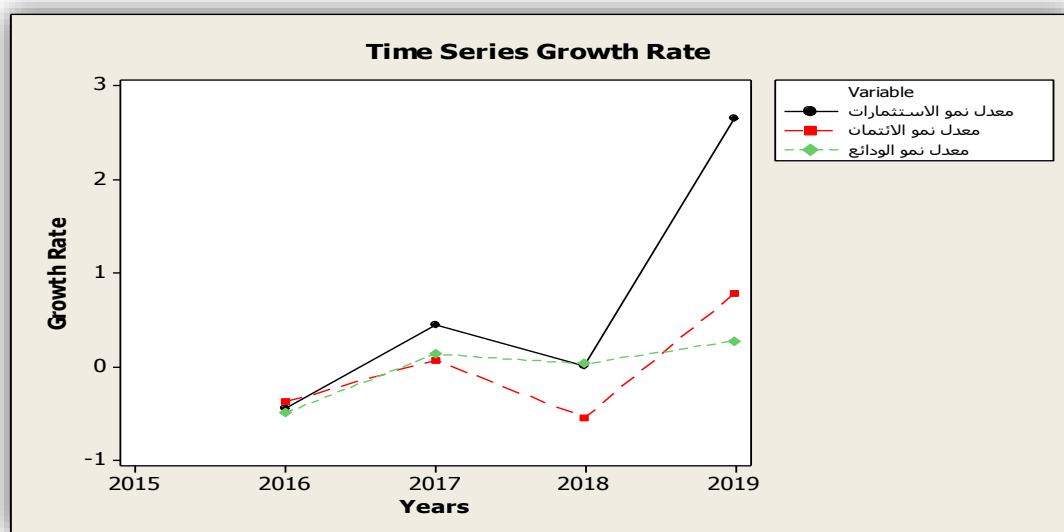
ب- إجمالي الائتمان: تراجع منح الائتمان لمصرف الاهلي العراقي، فمن بيانات الجدول اعلاه نلاحظ ان إجمالي الائتمان اتخذ مساراً تنازلياً خلال المدة قيد البحث وربما بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها العراق ففي عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٧) تم إظهار التسهيلات

الائتمانية بالصافي بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها والفوائد والعمولات المعلقة حيث يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة وعند توافر الدليل الموضوعي على ان حدثا ما قد اثر سلبياً في التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني وتقيد قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة ويتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للزبائن وفق تعليمات البنك المركزي ويتم شطب التسهيلات الائتمانية المخصص لها في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفق تعليمات البنك المركزي ويتم تحويل اي فائض في المخصص الى قائمة الدخل الموحدة ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها الى الإيرادات (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٦ : ١٣) (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٧ : ١٣)، التي انعكست بتراجع الثقة بين المصارف التجارية بعامه وبين العملاء بخاصة، فمن بيانات الجدول (٢-٢٢) المذكور في ص ٨٣ السابقة بلغ إجمالي الائتمان (١٨٤,٠٤٢) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، لتتخفّف انخفاضاً كبيراً الى (٧٦,٨٢٨) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ (٥٥%-) ويعود هذا الانخفاض الى تسديد التسهيلات الى جانب استملاك العقارات مقابل الديون المتعثرة كذلك إعدام محاسبي ديون قديمة هالكة بقيمة (٢١,٥٧٥) مليار دينار مغطاة بمخصصات وفوائد متوقّفين عن الدفع بنسبة (١٠٠%) علما ان المصرف مازال يحاول تحصيل تلك الديون المعدومة محاسبيا (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٨ : ١٩) ، إلا ان عام (٢٠١٩) ارتفع فيه إجمالي الائتمان الممنوح الى (١٦٨,٩٦٤) مليار دينار وبمعدل نمو هو (٧٨%) وذلك لزيادة منح القروض للشركات الكبرى أولاً والتركيز على منح القروض ضمن مبادرة البنك المركزي لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثانياً والتركيز على منح القروض للأفراد ضمن مبادرة توطين رواتب القطاع العام ثالثاً (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٩) .

ت-إجمالي الودائع: اما جانب المطلوبات متمثلة بإجمالي الودائع، فقد بلغ إجمالي المبالغ التي أودعت (٢٦٧,٥٦٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، لتتخفّف الى (١٦٢,٠١٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب هو (٥٠%-)، مما يدل على تأثير الأزمة الأمنية في سياسة المصرف الاهلي، وخلال السنوات المتبقية للمدة قيد البحث اتخذ إجمالي الودائع مسارا تصاعديا الى نهاية المدة، فقد بلغ إجمالي الإيداعات (٢٥٠,٥٥٧) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٢٧%)، الأمر الذي يعكس حالة الثقة بين العملاء والمصرف نظراً الى الخدمات التي يمنحها المصرف للمتعاملين معه.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ويمكن التعرف على مسار معدلات نمو المتغيرات للمصرف الاهلي العراقي من خلال الشكل البياني عدد (٦-٢) الاتي:



الشكل عدد (٦-٢) معدلات نمو متغيرات المصرف الاهلي العراقي
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد (٢٢-٢) المذكور في ص ٨٣ باستخدام (Minitab).

٤- الكفاءة المصرفية:

٤-١ - استخراج الكفاءة المصرفية باستعمال تحليل مغلف البيانات:

تم استخراج الكفاءة المصرفية للمصرف الاهلي العراقي اعتماداً على بيانات المركز المالي كما في الجدول عدد (٢٣-٢) الاتي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	٠,٦٨١	١,٠٠٠	٠,٦٨١	IRS
٢٠١٦	٠,٥٤٣	١,٠٠٠	٠,٥٤٣	IRS
٢٠١٧	٠,٤٩٢	١,٠٠٠	٠,٤٩٢	IRS
٢٠١٨	٠,٢٧٧	٠,٧١٤	٠,٣٨٨	IRS
٢٠١٩	٠,٩٣٤	١,٠٠٠	٠,٩٣٤	IRS

الجدول عدد (٢٣-٢) قياس الكفاءة المصرفية للمصرف الاهلي العراقي
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢٢-٢) المذكور في ص ٨٣ السابقة.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ومن خلال بيانات الجدول عدد (٢-٢٣) المذكور في ص ٨٥ السابقة يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالآتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)** : نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت في سنة (٢٠١٥) نسبة (٦٨,١%) واستمرت بالانخفاض حتى بلغت نسبة (٢٧,٧%) في عام (٢٠١٨) ثم ارتفعت في عام (٢٠١٩) لتبلغ (٩٣,٤%) .

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)** : نلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة لعوائد الحجم المتغيرة بنسبة (١٠٠%) عند السنوات كافة ماعدا (٢٠١٨) وبنسبة (٧١,٤%) وحقق عوائد حجمية متزايدة (IRS) اي حقق المصرف زيادة في مخرجاته فاقت كمية المدخلات وفي جميع السنوات وهو مؤشر ايجابي يشير الى الاستخدام الامثل للمصرف للموارد المتاحة في تحقيق افضل انتاج (مخرجات) عن طريق تطويره خدماته المصرفية او فتح الفروع الجديدة انعكس ذلك على كفاءة استخدام المصرف لموارده المتاحة.

ت- اما الكفاءة الحجمية = الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة ÷ الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (cooper,etal,2002:137) ، اي انها تحقق نسبة (١٠٠%) عندما تكون كل من (CRS) و (VRS) تساوي (١٠٠%) عندها يكون المصرف في حجمه الامثل ، اما اذا كانت اقل من (١٠٠%) اي ان المصرف لم يصل الى حجمه الامثل اذ ان زيادة المدخلات لا تؤدي الى الزيادة نفسها في المخرجات.

٤-٢ - تحديد المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة:

يتيح البرنامج (DEAP Version 2.1) تحديد المصارف المرجعية للمصارف التي لم تحقق الكفاءة الكاملة لتعود اليها في تحديد المزيج الامثل من المدخلات والمخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة وهذا ما يبينه الجدول عدد (٢-٢٤) الآتي:

السنة	المصارف المرجعية	المخرجات التحسينية	
		الاستثمارات	الائتمان
٢٠١٨	الاستثمار العراقي	سومر التجاري	١٣,٣٢٣ ١٠٧,٥٨٨

الجدول عدد (٢-٢٤) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة للمصرف الاهلي العراقي (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج (DEAP2.1) في استخراج الكفاءة المصرفية.

نلاحظ في هذا الجدول ان المصرف الاهلي العراقي لم يحقق الكفاءة الكاملة للكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS) في عام (٢٠١٨) كما في الجدول عدد (٢-٢٣) في ص ٨٥ السابقة وبلغت نسبة (٧١,٤%) لذلك يرجع المصرف الى المصارف (الاستثمار العراقي

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

، وسومر التجاري) لتحديد المزيج الامثل للمخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة (١٠٠%) لذلك يجب عليه ان يزيد من مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتتمان) الى القيم المنشودة (١٣,٣٢٣ ، و ١٠٧,٥٨٨) مليار دينار ليتمكن المصرف من تحقيق الكفاءة الكاملة.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية :

بعد ان تم تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد (٢-٢٥) الاتي:

السنوات مؤشرات التحرر مؤشر الكفاءة										
	سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (ائتمان) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة	معدل النمو (%)
2015	5.8		13		27.384		6.379		١	
2016	5.49	-5.4	13	0	5.711	-156.7	12.192	64.7	١	0
2017	5.5	1	13	0	2.218	-94.5	2.34	-165	١	0
2018	5.5	0	13	0	5.147	84.1	9.237	137.3	١,٧١٤	-33.6
2019	5.37	-2.3	13	0	30.3	177.2	2.888	-116.2	١	33.6

الجدول عدد (٢-٢٥) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية للمصرف الاهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢-٢٣) المذكور في ص ٨٥ السابقة وعلى التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

من بيانات هذا الجدول نرى متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث ونستعرضها كالاتي :

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : نجد ان سعر الفائدة على الودائع انخفضت بمستوى بسيط من (٥,٨%) في عام (٢٠١٥) الى (٥,٤٩%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (٥,٤%) ثم لينخفض الى (٥,٣٧%) خلال عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (٢,٣%).

ب- سعر الفائدة (ائتمان) : نرى ثبات سعر الفائدة على الائتمان خلال مدة البحث وبمعدل نمو بلغ (٠%).

ت- الاحتياطي النقدي : بلغ الاحتياطي النقدي في عام (٢٠١٥) (٢٧,٣٨٤) مليار دينار ، لينخفض في عام (٢٠١٦) الى (٥,٧١١) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٥٦,٧%).

ليرتفع في عام (٢٠١٩) بشكل كبير جداً الى (٣٠,٣) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (١٧٧,٢%).

ث- ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغ ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية (٦,٣٧٩) مليار دينار في عام (٢٠١٥)، لترتفع ارتفاعاً كبيراً الى (١٢,١٩٢) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٦٤,٧%) ، لتتخفض الى (٢,٣٤) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٦٥%-) ، وارتفعت بشكل كبير الى (٩,٢٣٧) مليار دينار وبمعدل نمو (١٣٧,٣%) ، ثم انخفضت الى (٢,٨٨٨) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (١١٦,٢%-) .

ج- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نجد ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة خلال الاعوام (٢٠١٥-٢٠١٧) ونسبة (١٠٠%) وبمعدل نمو بلغ (٠%) خلال عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٧) ، لتتخفض في عام (٢٠١٨) الى (٧١,٤%) وبمعدل نمو سالب بلغ (٣٣,٦%-) ، ليحقق الكفاءة الكاملة بنسبة (١٠٠%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٣٣,٦%).

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات المصارف (سومر ، الخليج ، الموصل ، آشور، المنصور ، عبر العراق)

اولاً- تحليل مؤشرات مصرف سومر التجاري:

١- نبذة عن المصرف : تأسس المصرف برأس مال اسمي مدفوع بالكامل قدره (٤٠٠) مليون دينار بموجب قانون البنك المركزي عدد(٦٤) لسنة (١٩٦٩)(المعدل) وقانون الشركات عدد(٢١) لسنة (١٩٩٧) بموجب شهادة التأسيس عدد (م.ش / ٦٩١٣) في (١٩٩٩/٥/٢٦) كشركة مساهمة خاصة وحصل على اجازة ممارسة اعمال الصيرفة في العراق بموجب كتاب البنك المركزي ذي العدد (ص١٠/٩/١١٢٤ في ١١/٤/١٩٩٩) وبدأ المصرف بنشاطه المصرفي في (٢٠٠٠/١/٣) ، وتم تعديل عقد تأسيسه بزيادة راس ماله عدة مرات الى ان وصل الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي.

ويسعى المصرف ليصبح مصرفاً رئيساً في مجال الخدمات المصرفية بتقديم الخدمات الى جميع شرائح المجتمع ، وتمويل المشروعات المختلفة (الصناعية ، والتجارية ، والزراعية ، والبناء وغيرها) ويهدف المصرف الى الاتي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٢):

- ١- الحفاظ على موقعه الريادي في تقديم افضل الخدمات الى الزبائن .
- ٢- تحسين وتطوير الخدمات المالية والمصرفية لتلبي احتياجات الزبائن .
- ٣- تحقيق الانتشار الواسع في كافة مناطق العراق من خلال فتح الفروع الجديدة لتغطي كافة محافظات العراق.
- ٤- ان يكون مؤسسة مصرفية ذات كادر يتميز بالكفاءة عالية والاعتماد على الانظمة المالية والادارية الفعالة والمتطورة القادرة على جذب مصادر التمويل المتنوعة.
- ٥- الاعتماد على النظم المصرفية الحديثة في مجالات ادارة المخاطر ومكافحة غسيل الاموال.
- ٦- انشاء علاقات مع بنوك المراسلة في الخارج لتحسين الخدمات المقدمة للزبائن.
- ٢- الخدمات المقدمة : ويقدم المصرف خدمات متنوعة منها (الموقع الرسمي لمصرف سومر التجاري):

- ١- فتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع بالدينار والدولار ولجميع القطاعات .
- ٢- منح القروض بالدينار العراقي والدولار الامريكي للأفراد والمؤسسات ذات النشاط التجاري والصناعي والزراعي والسياحي و لأغراض مشروعات البنى التحتية والسحب على المكشوف.

٣- اصدار خطابات الضمان المحلية والاجنبية .

٤- اصدار الاعتمادات المستندية .

٥- اجراء الحوالات المالية الصادرة والواردة بالدينار العراقي وبالعملة الاجنبية .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- ٦- ادارة خدمات الاسهم والسندات والمحافظ الاستثمارية للزبائن .
- ٧- اصدار السفاتيح المتنوعة وبأسعار تنافسية بالدينار والدولار .
- ٨- اصدار الصكوك المصدقة وقبول الصكوك المتنوعة الاخرى برسم التحصيل .
- ٩- اصدار البطاقات الائتمانية لغرض سحب النقود من الصراف الالي والتسوق عبر الانترنت والتسوق من نقاط البيع ودفع الفواتير .
- ١٠- العمل بنظام المقاصة والمدفوعات الالكترونية (ACH&RTGS) .

٣- تحليل المركز المالي:

وبغية التعرف على واقع السياسة الائتمانية لمصرف سومر التجاري سيتم تحليل بعض المتغيرات النقدية الرئيسة التي ستكون نقطة البدء باستخراج مغلف البيانات وحسب بيانات الجدول عدد(٢-٢٦) الاتي:

السنوات	جانب الموجودات						جانب المطلوبات	
	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو	اجمالي الائتمان	معدل النمو	اجمالي الودائع	معدل النمو	راس المال	
٢٠١٥	1.76		116.279		92.154		250	
٢٠١٦	1.339	-27	108.062	-7	67.663	-30	250	
٢٠١٧	1.738	٢٦	94.838	-13	89.771	28	250	
٢٠١٨	2.524	37	78.931	-18	80.745	-10	250	
٢٠١٩	1.729	-37	76.837	-2	62.692	-25	250	

الجدول عدد(٢-٢٦) قائمة المركز المالي لمصرف سومر التجاري (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف سومر التجاري للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

نلاحظ في هذا الجدول ما يأتي:

أ- اجمالي الاستثمارات : بلغ اجمالي الاستثمارات (١,٧٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لينخفض الى (١,٣٣٩) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (%٢٧-) ، ثم ارتفع في عام (٢٠١٧) الى (١,٧٣٨) وبمعدل نمو بلغ (%٢٦) ، ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (٢,٥٢٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو بلغ (%٣٧) ، لينخفض انخفاضاً كبيراً الى (١,٧٢٩) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (%٣٧-) في عام (٢٠١٩).

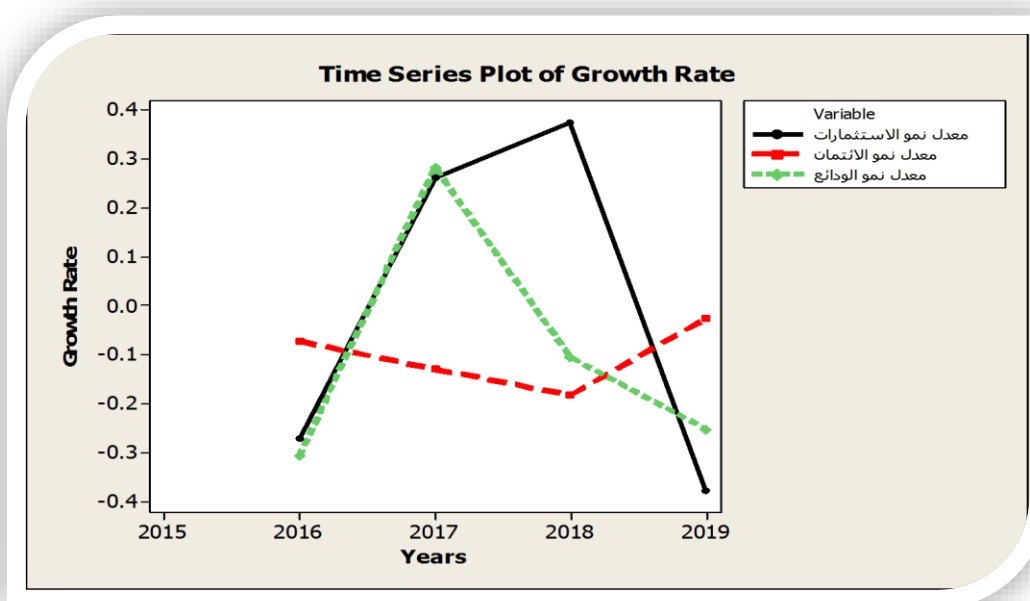
ب- اجمالي الائتمان : بلغ اجمالي الائتمان (١١٦,٢٧٩) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لينخفض الى (١٠٨,٠٦٢) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (%٧-) ، واستمر بالانخفاض ليصل الى (٧٨,٩٣١) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

(-١٨%) ، ووصلت في عام (٢٠١٩) الى (٧٦,٨٣٧) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢%) .

ت-اجمالي الودائع : بلغ اجمالي الودائع (٩٢,١٥٤) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لتتخفض الى (٦٧,٦٦٣) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٣٠%) ، لترتفع الى (٨٩,٧٧١) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (٢٨%) ، لتتخفض مرة اخرى الى (٨٠,٧٤٥) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ (-١٠%) ، واستمرت بالانخفاض الى (٦٢,٦٩٢) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢٥%) وهذا الانخفاض يرجع سببه الى ضعف الثقة بالمصرف اولاً والاضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة ثانياً.

ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف سومر التجاري من خلال الشكل عدد (٢-٧) الاتي:



الشكل عدد(٧-٢) معدلات نمو متغيرات مصرف سومر التجاري

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢٦-٢) المذكور في ص ٩٠ السابقة وباستخدام (Minitab).

٤ - الكفاءة المصرفية:

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف سومر اعتماداً على بيانات المركز المالي وباستعمال البرنامج (DEAP2.1) كالاتي :

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	٠,٧١٦	١,٠٠٠	٠,٧١٦	IRS
٢٠١٦	٠,٧٠٥	١,٠٠٠	٠,٧٠٥	IRS
٢٠١٧	٠,٣٤٧	١,٠٠٠	٠,٣٤٧	IRS
٢٠١٨	٠,٢٨٤	١,٠٠٠	٠,٢٨٤	IRS
٢٠١٩	٠,٣٦٩	١,٠٠٠	٠,٣٦٩	IRS

الجدول عدد (٢٧-٢) قياس الكفاءة المصرفية مصرف سومر التجاري

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢٦-٢) المذكور في ص ٩٠.

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)** : نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة بلغت (٧١,٦%) في عام (٢٠١٥) واستمرت بالانخفاض لتصل نسبة (٣٦,٩%) في عام (٢٠١٩).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)** : نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حققت الكفاءة الكاملة في السنوات جميعاً.

ت- أما الكفاءة الحجمية: فقد بلغت (٧١,٦%) في عام (٢٠١٥) واستمرت بالانخفاض ووصلت نسبة (٣٦,٩%) في عام (٢٠١٩).

أي ان المصرف حقق عوائد حجمية متزايدة خلال مدة الدراسة ، أي ان نسبة زيادة المخرجات كانت اكبر من نسبة زيادة المدخلات ، اذن المصرف حقق الكفاءة الكاملة في ظل العوائد الحجمية المتغيرة وليست الثابتة أي ان حجم عملياته لم تصل بعد الى الحجم الامثل.

اذن ليس بالضرورة ان يعمل المصرف الكفوء في حجمه الامثل ، فقد يكون حجم عملياته صغيرة وله عوائد حجمية متزايدة وقد تكون حجم عملياته كبيرة وله عوائد حجمية متناقصة (شياد ، ٢٠١٥ : ٣٢) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد ان تم تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد (٢-٢٨) الاتي:

السنوات مؤشرات التحرر										مؤشر الكفاءة
2015	10	6	13.096	1.2	1.066	5.9	1.131	1.55	1.074	1.283
2016	10.5	4.8	12	69.3	13.264	6.99	0	12	10	13.17
2017	9.5	-10	12	0	6.99	-64	1.55	31.5	-36.6	17.7
2018	9.5	0	10	-18.2	13.17	63.3	1.074	-36.6	0	9.56
2019	6.5	-37.9	10	0	9.56	-32	1.283	17.7	0	10
سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)

الجدول عدد(٢-٢٨) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف سومر التجاري

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد(٢-٢٧) المذكور في ص ٩٢ السابقة وعلى التقارير السنوية لمصرف سومر التجاري للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية. من بيانات هذا الجدول نجد متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مسارا متذبذبا خلال مدة البحث التي نستعرضها كالآتي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : نلاحظ ان سعر الفائدة على الودائع ارتفع من (١٠%) في عام (٢٠١٥) الى (١٠,٥%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٤,٨%) ، ثم استقر سعر الفائدة عند (٩,٥%) خلال عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) وبمعدلات نمو بلغت (١٠%-،٠%)، لتتخفض الى (٦,٥%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (-٣٧,٩%) .

ب-سعر الفائدة (ائتمان) : ارتفع سعر الفائدة على الائتمان من (٦%) في عام (٢٠١٥) الى (١٢%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٦٩,٣%) ، لتستقر عند (١٢%) في عام (٢٠١٧) بمعدل نمو (٠%) ، ثم انخفضت الى (١٠%) في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٨,٢-) لتستقر عند هذا السعر في عام (٢٠١٩) اذ بلغ معدل النمو (٠%).

ت-الاحتياطي النقدي : ارتفع الاحتياطي النقدي من (١٣,٠٩٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) الى (١٣,٢٦٤) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو هو (١,٢%) ، انخفض بشكل كبير الى (٦,٩٩) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب هو (-٦٤%) ، ثم ارتفع مرة

اخرى الى (١٣,١٧) مليار دينار وبمعدل نمو (٦٣,٣%) ، لينخفض الى (٩,٥٦) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (-٣٢%) .

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية: ارتفعت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية من (١,٠٦٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) الى (١,١٣١) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٥,٩%) ، ليستمر بالارتفاع الى (١,٥٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (٣١,٥%) ، لتتخفض الى (١,٠٧٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب هو (-٣٦,٦%) ، وارتفعت في عام (٢٠١٩) الى (١,٢٨٣) مليار دينار وبمعدل نمو كان (١٧,٧%) .

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية المتغيرة VRS) : نرى ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة وبنسبة (١٠٠%) خلال مدة البحث وبمعدل نمو هو (٠%).

ثانيا- تحليل مؤشرات مصرف الخليج التجاري

١- نبذة عن المصرف: تم تأسيس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس عدد (م.ش/٧٠٠٢) في (٢٠/١٠/١٩٩٩) الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات عدد (٢١) لسنة (١٩٩٧) برأس مال قدره (٦٠٠) مليون دينار مدفوع بالكامل ، باشر المصرف بممارسة اعماله المصرفية عن طريق فرعه الرئيس بتاريخ (١/٤/٢٠٠٠) بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي بالعدد (ص.أ.١١٥/٣/٩) بتاريخ (٧/٢/٢٠٠٠) وفقا لقانون البنك المركزي عدد (٦٤) لسنة (١٩٧٦) الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة ، وتم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس ماله عدة مرات ليصل الى (٣٠٠٠٠٠) مليون دينار عراقي بعد اكتمال الاجراءات القانونية بتاريخ (٧/١١/٢٠١٤) من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابها ذي العدد (٢٦٧٩٠) في (٧/١١/٢٠١٤) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٧) .

ويهدف المصرف الى تحقيق الاتي:

أ- تعبئة المدخرات الوطنية على شكل ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية التجارية الاخرى (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة ليساهم في تعزيز الامار والتنمية الاقتصادية وفق الاطار العام لسياسات الدولة وبما يحقق اهداف المصرف.

ب- توسيع فروع المصرف لتغطي كافة محافظات العراق .

ت- العمل على تحقيق اعلى الارباح للمساهمين .

ث- تنمية وتطوير المهارات المصرفية لدى العاملين .

ج- الحفاظ على موقع المصرف الريادي بين المصارف الخاصة الاخرى عن طريق تقديم افضل الخدمات الى الزبائن.

ح- المساهمة في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي .

٢- الخدمات المقدمة :

أ- اصدار بطاقات ائتمان المتمثلة بالماستر كارد التي تعمل داخل وخارج العراق ويمكن استعمالها على اجهزة الصراف الالي (ATM) ومن خلال نقاط البيع (POS) ويمكن استعمالها للشراء من الانترنت.

ب- خدمة الانترنت بنك حيث توفر هذه الخدمة الدخول الى الصفحة الخاصة للزبون عن طريق ادخال اسم المستخدم وكلمة السر فهي توفر جميع المعلومات للحسابات التابعة الى الزبون ومشاهدة سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية الى جانب توفير المعلومات الكاملة عن المصرف.

ت- توفير اجهزة الصراف الآلي لسحب النقود وطلب كشف الحساب للزبون .

ايضاً هناك خدمات مصرفية اخرى هي:

١- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي و العملات الاجنبية.

٢- قبول الودائع.

٣- تمويل المشروعات.

٤- منح الاعتمادات.

٥- منح الاعتماد في خصم الكمبيالات.

٦- منح السلف الشخصية.

٧- منح قروض الاسكان.

٨- منح القروض لشراء السيارات.

٩- منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

١٠- اصدار خطابات الضمان الداخلية و الخارجية بالدينار العراقي و العملات الاجنبية.

١١- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية.

١٢- قبول الحوالات الخارجية و الداخلية بكافة انواعها.

١٣- اصدار السفاتج و الصكوك المصدقة.

١٤- بيع و شراء العملات الاجنبية.

١٥- تداول الاسهم و السندات لصالح المواطنين من خلال سوق العراق للأوراق المالية عن طريق شركة زهرة الخليج المملوكة للمصرف.

١٦- المساهمة في تأسيس الشركات.

١٧- قبول الودائع من الزبائن الذين لا يرغبون في التعامل بالفوائد مقابل تقديم هدية مسكوكة ذهبية بدلا عنها.

٣- تحليل قائمة المركز المالي:

بغية التعرف على واقع السياسة الائتمانية والاستثمارية الى جانب الودائع لمصرف الخليج التجاري سيتم تحليل هذه المتغيرات النقدية الرئيسية وستكون نقطة البدء باستخراج مغلف البيانات وحسب بيانات الجدول عدد (٢-٢٩) الاتي:

السنوات	جانب الموجودات			جانب المطلوبات		
	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو	اجمالي الائتمان	معدل النمو	اجمالي الودائع	راس المال
٢٠١٥	167.113	-	310.869	-	409.221	300
٢٠١٦	82.96	-70	287.55	-7	427.201	300
٢٠١٧	50.2	-50	204.275	-34	265.803	300
٢٠١٨	50.2	0	171.492	-17	232.935	300
٢٠١٩	45.3	-10	144.623	-17	201.58	300

الجدول عدد (٢-٢٩) قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

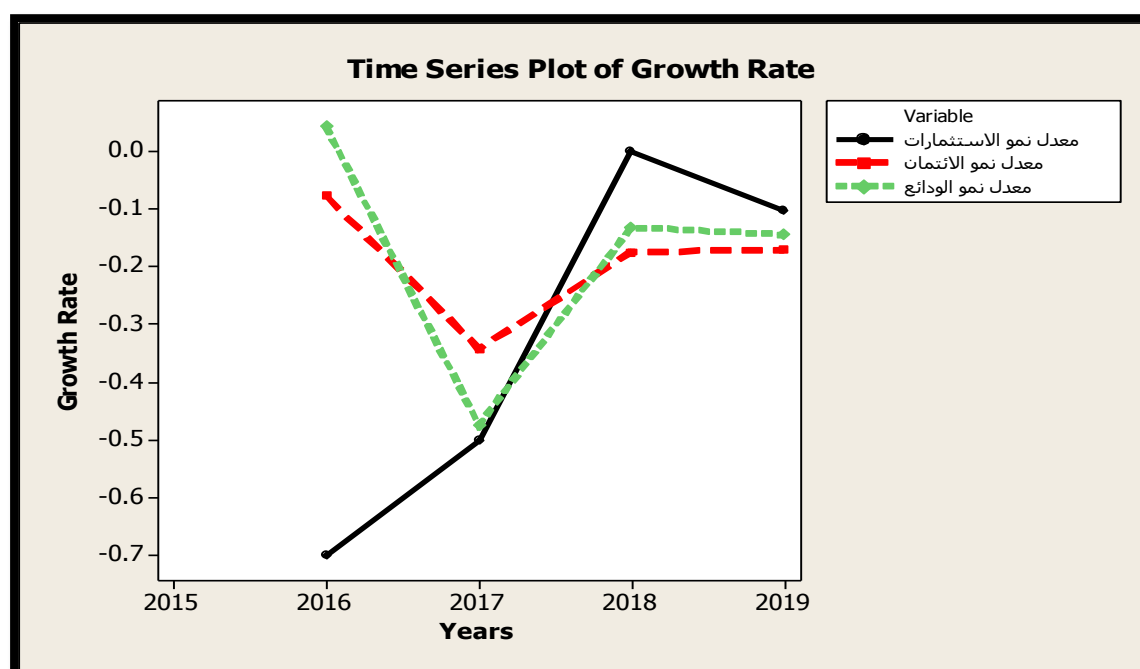
(٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

أ- اجمالي الاستثمارات : شهدت استثمارات مصرف الخليج التجاري تراجعاً ملحوظاً خلال المدة قيد البحث نتيجة انخفاض القيمة السوقية لاسهم الشركات التي يستثمر فيها المصرف حيث انخفضت القيمة السوقية لها بحدود (٥,٤٩٦) مليار دينار في عام (٢٠١٦) ، اما في عام (٢٠١٧) فقد انخفضت مساهمة المصرف في رأس مال شركة اعالي الخليج للاستثمارات العقارية والسياحية (مساهمة خاصة) الى نسبة (٤٩%) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧: ٣)، فمن بيانات الجدول اعلاه فقد بلغ اجمالي الاستثمارات (١٦٧,١١٣) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) لينخفض الى (٥٠,٢) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب هو (-٥٠%)، ثم استمر تراجع الاستثمارات الى (٤٥,٣) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (-١٠%).

ب- اجمالي الائتمان : اتخذ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح الى القطاع الخاص مساراً تنازلياً نتيجة تحفظ المصرف في سياسته الائتمانية أولاً وبسبب زيادة التسهيلات الائتمانية المتأخرة التسديد ثانياً والفوائد المستحقة على القروض التجارية المتعثرة والكمبيالات ثالثاً حيث قامت ادارة المصرف بعدة إجراءات لغرض تحصيل هذه الديون من خلال تشكيل لجنة لمتابعة تحصيل الديون المتأخرة التسديد بموجب الامر الاداري عدد (٣٥٤/د) في (٢٠١٨/٤/٢٦) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧ : ٣)، فمن بيانات الجدول اعلاه فقد بلغ (٣١٠,٨٦٩) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) لينخفض بعد ذلك الى (٢٠٤,٢٧٥) مليار دينار عراقي في

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (-34%) ، وتراجع اجمالي الائتمان النقدي الى $(144,623)$ مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (-17%) .
ت-اجمالي الودائع : نلاحظ ان جميع المتغيرات الخاصة بالمصرف تراجعت وبشكل ملحوظ مما يدل على وجود مخاطر يتعرض لها مصرف الخليج التجاري، وربما التغير في استراتيجيته نحو افضل البدائل لتحقيق اعلى الارباح، اذ ان اجمالي الايداع تراجع من $(409,221)$ مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) الى $(265,803)$ مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (-47%) ، ثم الى $(201,08)$ مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (-14%) . ويمكن الاستعانة بالشكل البياني عدد (٢-٨) الاتي لتوضيح مسار معدلات النمو للمتغيرات الاتية:



الشكل عدد (٢-٨) معدلات نمو متغيرات مصرف الخليج التجاري

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد (٢-٢٩) المذكور في ص ٩٦ السابقة باستخدام (Minitab).

٤ - الكفاءة المصرفية:

١-٤ - قياس الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف الخليج التجاري اعتماداً على بيانات المركز المالي المذكورة في الجدول عدد (٢-٢٩) المذكور في ص ٩٦ وتم توضيحها بالجدول التالي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٦	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٧	٠,٧٠٤	٠,٧٢٨	٠,٩٦٨	DRS
٢٠١٨	٠,٦٤٧	٠,٦٧٧	٠,٩٥٥	DRS
٢٠١٩	٠,٧٣٤	٠,٧٨٠	٠,٩٤٢	DRS

الجدول عدد (٢-٣٠) قياس الكفاءة المصرفية مصرف الخليج التجاري

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (٢-٢٩) المذكور في ص ٩٦.

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)** : نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت الكفاءة الكاملة في عامين (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وبنسبة (١٠٠%) وانخفضت في عام (٢٠١٧) الى (٧٠,٤%) لتستقر عند نسبة (٧٣,٤%) في عام (٢٠١٩) .

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)** : نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حققت الكفاءة الكاملة في عامين (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وبنسبة (١٠٠%) وانخفضت في عام (٢٠١٧) الى (٧٢,٨%) لتستقر عند نسبة (٧٨%) في عام (٢٠١٩) .

ت- اما الكفاءة الحجمية: فقد حققت الكفاءة الكاملة في عامين (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وبنسبة (١٠٠%) وانخفضت بشكل بسيط في عام (٢٠١٧) الى (٩٦,٨%) لتستقر عند نسبة (٩٤,٢%) في عام (٢٠١٩) .

ونرى ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة لعوائد الحجم الثابتة (CRS) والمتغيرة (VRS) في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وكان المصرف يعمل عند الحجم الامثل اي ان زيادة المدخلات قابلها نفس الزيادة في المخرجات ، اما في الاعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) فقد حقق المصرف العوائد الحجمية المتناقصة (DRS) مما يعني زيادة المدخلات على نحو يفوق الزيادة في مخرجات المصرف اي ان المصرف لم يعمل عند حجمه الامثل في هذه السنوات ولم يستطع استغلال مدخلاته بكفاءة لتحويلها الى اكبر قدر ممكن من المخرجات.

٤-٢ - تحديد المصارف المرجعية والمخرجات والمدخلات المستهدفة

يتيح البرنامج (DEAP Version 2.1) تحديد المصارف المرجعية للمصارف التي لم تحقق الكفاءة الكاملة لتعود اليها في تحديد المزيج الامثل من المدخلات والمخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة كما في الجدول عدد(٢-٣١) الاتي:

السنة	المصارف المرجعية			المخرجات التحسينية		المدخلات التحسينية	
	التجاري العراقي	المنصور للاستثمار	المتحد للاستثمار	الاستثمارات	الاكتفاء	رأس المال	الودائع
٢٠١٧	التجاري العراقي	المنصور للاستثمار	المتحد للاستثمار	٦٨,٩٨٩	٢٨٠,٧٣٢	٢٨٩,٣٤١	
٢٠١٨	التجاري العراقي	المتحد للاستثمار		٧٤,٠٩٨	٢٥٣,١٣٢	٢٨٦,٦٤١	٨٩,٦٤٣
٢٠١٩	التجاري العراقي	بغداد	المتحد للاستثمار	٥٨,١٠٩	١٨٥,٥١٨	٢٨١,٦١٤	

الجدول عدد(٢-٣١) المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة مصرف الخليج التجاري (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج (DEAP2.1) في استخراج الكفاءة المصرفية.

أ- في عام (٢٠١٧) يرجع المصرف الى المصارف (التجاري العراقي ، والمنصور للاستثمار ، والمتحد للاستثمار) لغرض تحقيق المزيج الامثل للمدخلات والمخرجات وعليه زياده مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتفاء) الى (٦٨,٩٨٩ ، ٢٨٠,٧٣٢) مليار دينار وتخفيض مدخل (رأس المال) الى (٢٨٩,٣٤١) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة .

ب- في عام (٢٠١٨) يرجع المصرف الى المصارف (التجاري العراقي ، والمتحد للاستثمار) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتفاء) الى (٧٤,٠٩٨ ، ٢٥٣,١٣٢) مليار دينار وتقليل مدخلاته (رأس المال ، والودائع) الى (٢٨٦,٦٤١ ، ٨٩,٦٤٣) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ت- في عام (٢٠١٩) يرجع المصرف الى المصارف (التجاري العراقي ، وبغداد ، والمتحد للاستثمار) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاكتفاء) الى (٥٨,١٠٩ ، ١٨٥,٥١٨) مليار دينار وتقليل مدخل رأس المال الى (٢٨١,٦١٤) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٢-٣٢) المذكور في ص ١٠٠ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

السنوات مؤشرات التحرر مؤشر الكفاءة										
	سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (مليار دينار)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة (%)	معدل النمو (%)
2015	7		13.5	30.362		5.541		١		
2016	5.75	-19.6	14	9.285	3.6	-118.4	4.087	-30.4	١	0
2017	5.75	0	14	12.002	0	25.6	11.093	99.8	٠,٧٢٨	-31.7
2018	4.75	-19.1	14	22.304	0	61.9	1.395	-207.3	٠,٦٧٧	-7.2
2019	4.75	0	14	24.662	0	10	0.133	-235	٠,٧٨	14.1

الجدول عدد (٢-٣٢) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الخليج التجاري

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢-30) المذكور في ص ٩٨ السابقة وعلى التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

من بيانات هذا الجدول نرى متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث ونستعرضها كالآتي :

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : نجد ان سعر الفائدة على الودائع انخفضت من (٧%) في عام (٢٠١٥) لتتخفض الى (٥,٧٥%) في عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٧) وبمعدلات نمو بلغت (-١٩,٦% ، ٠%) على التوالي ، ثم انخفضت الى (٤,٧٥%) في عامي (٢٠١٨ و ٢٠١٩) وبمعدلات نمو بلغت (-١٩,١% ، ٠%) على التوالي.

ب- سعر الفائدة (ائتمان) : نلاحظ ان سعر الفائدة على الائتمان بلغ (١٣,٥%) في عام (٢٠١٥) لينخفض الى (١٤%) في بقية السنوات وبمعدل نمو بلغ (٣,٦%) في عام (٢٠١٦) ومعدل نمو بلغ (٠%) لبقية السنوات.

ت- الاحتياطي النقدي : انخفض الاحتياطي النقدي للمصرف من (٣٠,٣٦٢) مليار دينار في عام (٢٠١٥) الى (٩,٢٨٥) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (-١١٨,٤%) ، ثم استمر بالاتجاه التصاعدي حيث بلغ (١٢,٠٠٢) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وارتفع الى (٢٢,٣٠٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) ليصل الى (٢٤,٦٦٢) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدلات نمو بلغت (٢٥,٦% ، ٦١,٩% ، ١٠٠%) على التوالي.

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (٥,٥٤١) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفضت الى (٤,٠٨٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦)

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

وبمعدل نمو سالب هو (-٣٠,٤%) ، لترتفع بشكل كبير الى (١١,٠٩٣) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (٩٩,٨%) ،
ج- وانخفض في عام (٢٠١٨) الى (١,٣٩٥) مليار دينار واستمر بالانخفاض الى (٠,١٣٣) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٢٠٧,٣% - ، ٢٣٥% -) على التوالي .

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة (١٠٠%) في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٠%) ، وانخفضت الكفاءة الى (٧٢,٨%) في عام (٢٠١٧) واستمرت بالانخفاض الى (٦٧,٧%) في عام (٢٠١٨) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٣١,٧% - ، ٧,٢% -) على التوالي ، وارتفعت الكفاءة في عام (٢٠١٩) اذ بلغت (٧٨%) وبمعدل نمو بلغ (١٤,١%) .

ثالثاً- تحليل مؤشرات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:

١- نبذة عن المصرف: تأسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة برأس مال مقداره (١) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس عدد(٧٩٠٩) في ٢٣/٨/٢٠٠١ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات ، حصل المصرف على اجازة ممارسة اعمال الصيرفة عدد (١٩٠٩/٣/٩) في (٢٠٠١/١٢/٣) الصادرة عن البنك المركزي ، واستجابة للتطورات الاقتصادية بهدف دعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة واتساع قاعدة المتعاملين مع المصرف وتلبية احتياجاتهم المالية المحلية والخارجية وزيادة قدرته التنافسية في السوق المالي العراقي فقد استمرت الزيادة برأس مال المصرف الى ان وصل الى (٢٥٢,٥٠٠) مليار دينار عراقي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٩) .

ويهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية لتوظيفها في المجالات الاستثمارية ودعم البنية الاقتصادية ضمن اطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة بما يحقق اهداف المصرف في التطور والنمو ، واعادة افتتاح الفروع التي كانت محتلة من قبل داعش وتعرضت للسلب والنهب (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٩) .

٢- الخدمات المصرفية : يقدم المصرف عدة خدمات وهي (الموقع الرسمي للمصرف عبر الانترنت) :

١- فتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع بالدينار والدولار ولجميع القطاعات .
٢- منح القروض بالدينار العراقي والدولار الامريكي للأفراد والمؤسسات ذات النشاط التجاري والصناعي والزراعي والسياحي و لأغراض مشروعات البنى التحتية والسحب على المكشوف.

٣- اصدار خطابات الضمان المحلية والاجنبية .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- ٤- اصدار الاعتمادات المستندية .
- ٥- اجراء الحوالات المالية الصادرة والواردة بالدينار العراقي وبالعملة الاجنبية .
- ٦- ادارة خدمات الاسهم والسندات والمحافظ الاستثمارية للزبائن .
- ٧- اصدار السفاتج المتنوعة وبأسعار تنافسية بالدينار والدولار .
- ٨- اصدار الصكوك المصدقة وقبول الصكوك المتنوعة الاخرى برسم التحصيل .
- ٩- اصدار البطاقات الائتمانية لغرض سحب النقود من الصراف الالي والتسوق عبر الانترنت والتسوق من نقاط البيع ودفع الفواتير .
- ١٠- توظيف رواتب موظفي الدولة .

٣- تحليل المركز المالي:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٢-٣٣) الاتي:

السنوات	جانب الموجودات						جانب المطلوبات
	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو	اجمالي الائتمان	معدل النمو	اجمالي الودائع	معدل النمو	راس المال
٢٠١٥	5.329		156.907		86.497		252.5
٢٠١٦	0.581	-221	172.318	9	75.425	-13	252.5
٢٠١٧	0.591	1	173.464	0.6	100.69	28	252.5
٢٠١٨	0.27	-78	110.982	-44	116.674	14	252.5
٢٠١٩	0.243	-10	114.743	3	118.624	1	252.5

الجدول عدد (٢-٣٣) قائمة المركز المالي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الموصل للمدة من (٢٠١٩-٢٠١٥)

المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية العراقية.

أ- اجمالي الاستثمارات: من بيانات هذا الجدول بلغ اجمالي استثمارات لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (٥,٣٢٩) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لتتخفض الى (٠,٥٨١) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (%٢٢١-) ثم ارتفعت نسبيا الى (٠,٥٩١) مليار دينار وبمعدل نمو هو (%١) ، ثم انخفضت الى (٠,٢٧) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب كان (%٧٨-) واستمرت بالانخفاض لتصل (٠,٢٤٣) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (%١٠-) ويرجع سبب انخفاض الاستثمار الى عدم استقرار الاوضاع الامنية وتعرض اغلب فروع المصرف للأضرار والتخريب

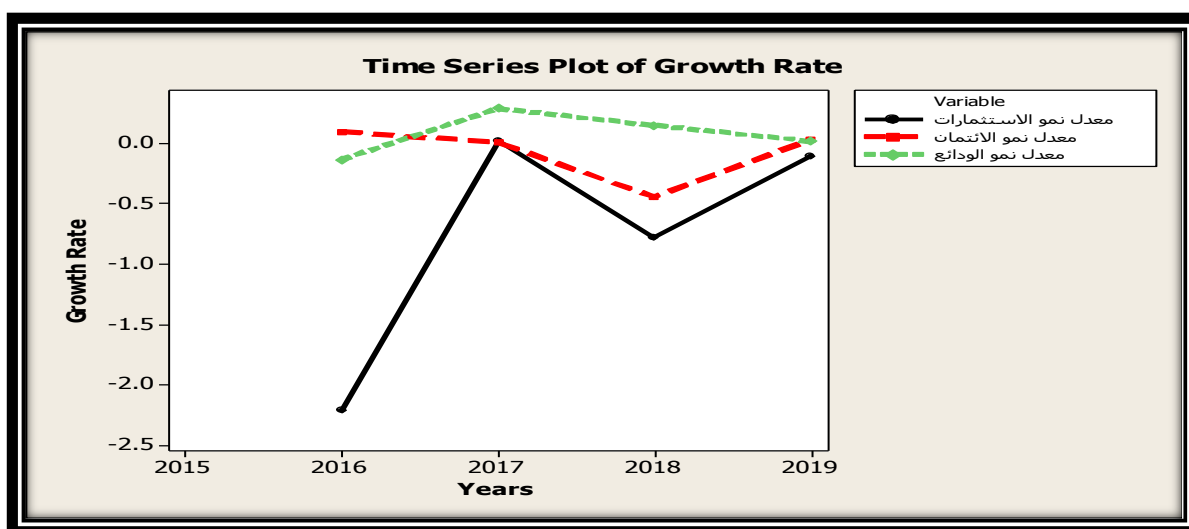
الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

والسرقة نتيجة العمليات الارهابية في احداث حزيران عام (٢٠١٤) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٥ : ٤) .

ب- اجمالي الائتمان: بلغ اجمالي الائتمان (١٥٦,٩٠٧) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ليرتفع الى (١٧٢,٣١٨) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٩%) وارتفع بشكل بسيط في عام (٢٠١٧) ليصل (١٧٣,٤٦٤) وبمعدل نمو بلغ (٠,٦%) ، ثم انخفض في عام (٢٠١٨) بشكل كبير الى (١١٠,٩٨٢) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٤%-) ، ثم ارتفع مرة اخرى في عام (٢٠١٩) ليبلغ (١١٤,٧٤٣) مليار دينار وبمعدل نمو كان (٣%) .

ت- اجمالي الودائع: بلغ اجمالي الودائع (٨٦,٤٩٧) مليار دينار في عام (٢٠١٥) لينخفض الى (٧٥,٤٢٥) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (١٣%-) نتيجة عدم استقرار الاوضاع الامنية ، ثم ارتفع الى (١٠٠,٦٩) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (٢٨%) ليستمر بالارتفاع اذ بلغ (١١٨,٦٢٤) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (١%) .

ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار من خلال الشكل عدد (٩-٢) الاتي:



الشكل عدد (٩-٢) معدلات نمو متغيرات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد (٣٣-٢) المذكور في ص ١٠٢ السابقة باستخدام (Minitab).

٤ - الكفاءة المصرفية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار باستعمال تحليل مغلف البيانات (DEA) اعتماداً على بيانات المركز المالي في الجدول عدد(٢-٣٣) المذكور في ص ١٠٢ وكما مبين في الجدول عدد(٢-٣٤) المذكور في ص ١٠٤ التالية:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٦	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٧	٠,٦٢٦	١,٠٠٠	٠,٦٢٦	IRS
٢٠١٨	٠,٣٨٧	١,٠٠٠	٠,٣٨٧	IRS
٢٠١٩	٠,٥٤١	١,٠٠٠	٠,٥٤١	IRS

الجدول عدد(٢-٣٤) قياس الكفاءة المصرفية مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد(٢-٣٣) المذكور في ص ١٠٢.

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS):** نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت الكفاءة الكاملة بنسبة (١٠٠%) في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وانخفضت الى (٦٢,٦%) في عام (٢٠١٧) وبلغ نسبة (٥٤,١%) في عام (٢٠١٩).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS):** نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حققت الكفاءة الكاملة (١) في جميع السنوات.

ت- اما الكفاءة الحجمية حققت الكفاءة الكاملة في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) لتتخفض الى (٦٢,٦%) في عام (٢٠١٧) لتصل الى نسبة (٥٤,١%) في عام (٢٠١٩).

أي ان المصرف في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) حقق العوائد الحجمية الثابتة أي تساوي الكفاءة الفنية الثابتة مع الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة مما يدل على عمل المصرف عند حجمه الامثل خلال هذه المدة ، اما السنوات الباقية فقد حقق المصرف العوائد الحجمية المتزايدة أي ان نسبة زيادة المخرجات كانت اكبر من نسبة زيادة المدخلات ، والمصرف لم يكن له مصارف مرجعية لتحقيقه كفاءة فنية لعوائد الحجم المتغيرة بنسبة كاملة بلغت (١٠٠%) ولجميع السنوات.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٢-٣٥) المذكور في ص ١٠٥ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

السنوات مؤشرات التحرر											مؤشر الكفاءة					
2015	6	12	15.76	0.237	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة	معدل النمو (%)	2016	6	12	7.287	0.116	-71.4	1	0
2017	6	0	12	0	10.419	35.7	0.101	-13.8	1	0	0	14.436	32.6	0.264	96	0
2018	4	-40.5	12	0	16.277	12	0.177	-39.9	1	0	0	16.277	12	0.177	-39.9	0
2019	4	0	12	0	16.277	12	0.177	-39.9	1	0	0	16.277	12	0.177	-39.9	0

الجدول عدد(٢-٣٥) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد(٢-٣٤) المذكور في ص ١٠٤ السابقة وعلى التقارير السنوية لمصرف الموصل للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية. من بيانات هذا الجدول نلاحظ متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث ونستعرضها كالآتي :

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع) : ثبات سعر الفائدة على الودائع للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٧) وبنسبة (٦%) وبمعدل نمو بلغ (٠%) لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) ، ثم انخفضت الى (٤%) لعامي (٢٠١٨-٢٠١٩) وبمعدلات نمو هي(٠%،-٤٠،٥%) على التوالي .

ب-سعر الفائدة (اتمان) : ثبات سعر الفائدة على الائتمان خلال مدة البحث وبنسبة (١٢%) وبمعدل نمو بلغ (٠%) .

ت-الاحتياطي النقدي: اتخذ الاحتياطي النقدي مساراً تصاعدياً حيث بلغ في عام (٢٠١٥) (١٥،٧٦) مليار دينار لينخفض الى (٧،٢٨٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ(٧٧،١%-) ، ثم ارتفع الى (١٠،٤١٩) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو هو(٣٥،٧%) ، ليستمر بالارتفاع ليصل الى (١٦،٢٧٧) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ(١٢%) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية : اتخذت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية مساراً متذبذباً خلال مدة البحث ، حيث بلغت عام (٢٠١٥) (٠,٢٣٧) مليار دينار لتتخفص في عام (٢٠١٦) الى (٠,١١٦) مليار دينار لتستمر بالانخفاض خلال عام (٢٠١٧) حيث بلغت (٠,١٠١) مليار دينار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٧١,٤% - ، ١٣,٨% -) على التوالي ، وارتفعت الى (٠,٢٦٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) لتتخفص الى (٠,١٧٧) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدلات نمو بلغت (٩٦% ، ٣٩,٩% -) على التوالي .

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نلاحظ ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة بنسبة (١٠٠%) خلال مدة البحث وبمعدلات نمو هي (٠%) .

رابعاً- تحليل مؤشرات مصرف آشور الدولي:

١- نبذة عن المصرف : تأسس مصرف آشور الدولي كشركة مساهمة وبرأس مال اسمي قدره (٢٥) مليار دينار بموجب شهادة التأسيس عدد (م.ش/٢٥٨١٢) بتاريخ (٢٥/٤/٢٠٠٥) الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات وحصل على اجازة ممارسة اعمال الصيرفة من قبل البنك المركزي بكتابه عدد (٢٦٢٧/٣/٩) في (٢٢/٩/٢٠٠٥) وبأشر اعماله من خلال فرعه الرئيس بتاريخ (٢٠٠٦/١/٨) ، وازداد رأس المال تدريجياً ليستقر عند (٢٥٠) مليار دينار منذ العام (٢٠١٤).

ويهدف المصرف الى تحقيق الاتي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٣ : ٤٠-٤١) :

أ- تحقيق الريادة في تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة.

ب- متابعة التطورات الحاصلة في السوق المصرفي وادارة امواله بفعالية لغرض تحسين مؤشرات اداءه.

ت- تطبيق المعايير الدولية في ادارة انشطته المصرفية.

ث- كسب ثقة الزبائن من خلال تطوير الخدمات المقدمة من خلال فروع المنتشرة في المحافظات العراقية .

٢- الخدمات المقدمة : يقدم المصرف مجموعة من الخدمات والانشطة هي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٣ : ٤٠-٤٢) :

أ- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بأنواعها .

ب- القيام بعمليات التحويل الداخلية والخارجية .

ت- منح القروض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ث- اصدار خطابات الضمان .

ج- فتح الاعتمادات المستندية .

ح- بيع وشراء العملة الاجنبية .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- خ- اصدار بطاقات الماستر كارد .
- د- اصدار السفاتيح والصكوك .
- ذ- الخدمات المصرفية على الانترنت حيث تتيح للزبون ادارة حسابه على الانترنت.

٣- تحليل قائمة المركز المالي:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حسب بيانات الجدول الاتي:

جانب الموجودات							السنوات
اجمالي الاستثمارات	معدل النمو	اجمالي	الائتمان	معدل النمو	اجمالي الودائع	معدل النمو	
250	-	120.776	-	12.374	-	250	٢٠١٥
250	-160	2.566	9.623	-25	94.83	-24	٢٠١٦
250	1	2.614	10.463	8	88.854	-6	٢٠١٧
250	1	2.661	5.624	-62	177.361	69	٢٠١٨
250	1	2.695	14.99	98	139.173	-24	٢٠١٩

الجدول عدد (٢-٣٦) قائمة المركز المالي لمصرف اشور الدولي (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

(٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية العراقية.

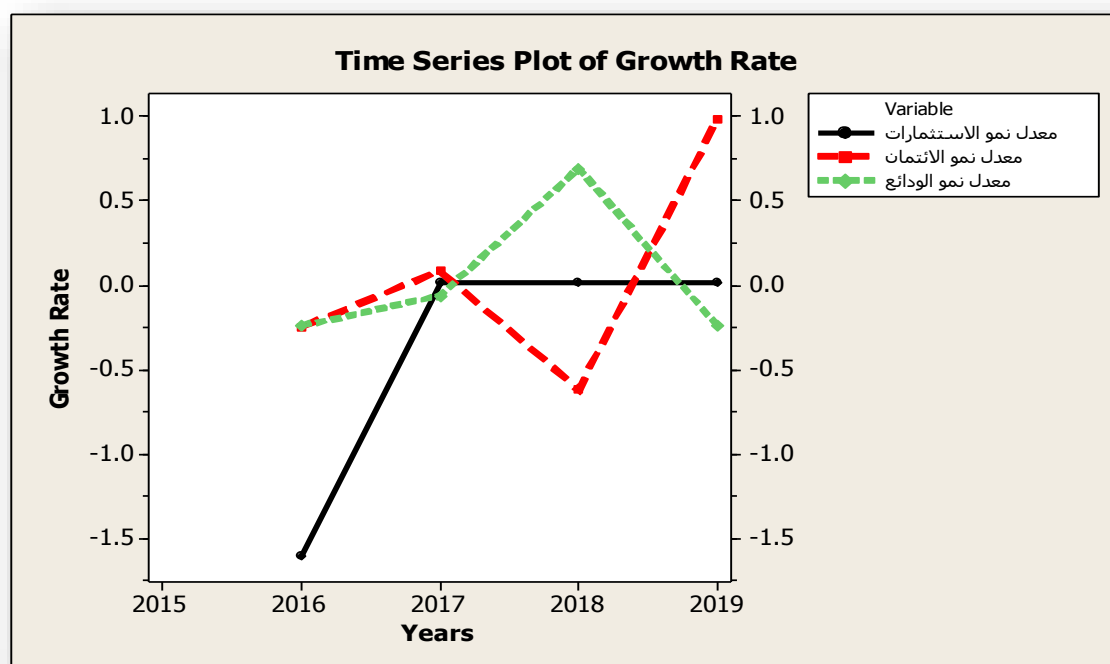
أ- اجمالي الاستثمارات : تراجعت مؤشرات الاستثمار لمصرف اشور الدولي على نحو لافت للنظر، فمن بيانات هذا الجدول بلغ اجمالي الاستثمارات لعام (٢٠١٥)(١٢,٧٨٧) مليار دينار، لتتخفض الى (٢,٥٦٦) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو هو (-١٦٠%) وكان السبب الرئيس هو انخفاض استثمار المصرف في اذونات الخزينة وبيع جزء من الاستثمار في الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٦ : ٢٤) ، وبلغت (٢,٦١٤) مليار دينار في (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ(١%)، لتستقر بعد ذلك عند (٢,٦٩٥) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو كان(١%).

ب- اجمالي الائتمان: شهد اجمالي الائتمان النقدي تذبذبا خلال المدة قيد البحث فقد بلغ الممنوح (١٢,٣٧٤) مليار دينار لينخفض بعد ذلك الى (٩,٦٢٣) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ(-٢٥%) ويرجع سبب الانخفاض الى رفع المخصصات على التسهيلات الائتمانية الى جانب تحصيل جزء كبير من التسهيلات الممنوحة في الاقليم والمناطق الساخنة، ثم استمر

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

التراجع بمنح الائتمان النقدي الى (٥,٦٢٤) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-٦٢%) في عام (٢٠١٨) بسبب ادراج الديون غير العاملة مغطاة بالكامل بالمخصصات والفوائد المتعلقة خارج الميزانية ايضاً تسديدات القروض (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٢٧) ، ليرتفع بعد ذلك الى (١٤,٩٩) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو كان (٩٨%).

ت-اجمالي الودائع: ارتفعت الايداعات لدى مصرف اشور الدولي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة قيد البحث تخلصها انخفاضاً في السنوات (٢٠١٦-٢٠١٧) ، بسبب تأثير الوضع الامني والسياسي وانعكاسه على طبيعة العلاقة بين المصرف ولزبائن، فقد بلغ اجمالي الايداعات (١٢٠,٧٧٦) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٥) لينخفض الى (٨٨,٨٥٤) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٦%) بسبب انخفاض الحسابات الجارية والودائع بأنواعها ، ليرتفع بعد ذلك الى (١٧٧,٣٦١) مليار دينار عراقي في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو هو (٦٩%) ، ليستقر بعدها عند (١٣٩,١٧٣) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢٤%) بسبب زيادة ارصدة الحسابات الجارية ، ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف آشور من خلال الشكل عدد(٢-١٠) الاتي:



الشكل عدد(٢-١٠) معدلات نمو متغيرات مصرف اشور الدولي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد(٢-٣٦) بالاعتماد على ص ١٠٧ السابقة باستخدام (Minitab).

٤ - قياس الكفاءة:

٤-١ - الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف آشور الدولي باستعمال تحليل مغلف البيانات (DEA) اعتماداً على بيانات المركز المالي في الجدول عدد(٣٦-٢) في ص ١٠٧ وكما مبين في الجدول عدد(٣٧-٢) المذكور في ص ١٠٩ التالية:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	٠,١٠٦	٠,١٤٠	٠,٧٦٠	IRS
٢٠١٦	٠,٠٥٨	٠,٠٩٣	٠,٦٢٣	IRS
٢٠١٧	٠,٠٤٨	١,٠٠٠	٠,٠٤٨	IRS
٢٠١٨	٠,٠٢٩	٠,٠٦٠	٠,٤٨٦	IRS
٢٠١٩	٠,٠٨٢	٠,١٣٤	٠,٦١٤	IRS

الجدول عدد(٣٧-٢) قياس الكفاءة المصرفية لمصرف آشور الدولي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد(٣٦-٢) في ص ١٠٧.

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي :

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)** : نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت في سنة (٢٠١٥) نسبة (١٠,٦%) واستمرت بالانخفاض حتى بلغت في عام (٢٠١٩) نسبة (٨,٢%) .

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)** : نلاحظ ان الكفاءة متذبذبة حيث بلغت نسبة (١٤%) في عام(٢٠١٥) لتتخفض الى(٩,٣%) في عام (٢٠١٦)، ثم حقق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٧) وبنسبة (١٠٠%) ، ثم انخفض مرة اخرى في عامي (٢٠١٨ و ٢٠١٩) وبنسب (٦% و ١٣,٤%).

ت- اما الكفاءة الحجمية فقد انخفضت من (٧٦%) في عام (٢٠١٥) لتصل الى (٤,٨%) في عام (٢٠١٧) ثم ارتفعت مرة اخرى لتصل الى (٦١,٤%) في عام (٢٠١٩). ونلاحظ تذبذب في مؤشرات الكفاءة لمصرف آشور وذلك لقلة مخرجات المصرف المتحققة مقارنة بمدخلاته بسبب الاوضاع الاقتصادية والامنية غير المستقرة في البلاد.

٢-٤ - المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة:

يتيح البرنامج (DEAP Version 2.1) تحديد المصارف المرجعية للمصارف التي لم تحقق الكفاءة الكاملة لتعود اليها في تحديد المزيج الامثل من المدخلات والمخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة كما في الجدول (٣٨-٢) المذكور في ص ١١٠ التالية :

السنة	المصارف المرجعية			المخرجات التحسينية	
	سومر التجاري	التجاري العراقي	المنصور للاستثمار	الاستثمارات	الاثتمان
٢٠١٥	سومر التجاري	التجاري العراقي	المنصور للاستثمار	٩١,٣٦٩	٨٨,٤١٨
٢٠١٦	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	سومر التجاري	٢٧,٥٢٨	١٠٣,٢٣٥
٢٠١٨	التجاري العراقي	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	٤٤,٤٧٢	٩٣,٩٩١
٢٠١٩	التجاري العراقي	سومر التجاري	الاهلي العراقي	٢٠,١٥٨	١١٢,١٢٢

الجدول عدد (٢-٣٨) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة لمصرف آشور الدولي (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج (DEAP2.1) في استخراج الكفاءة المصرفية.

أ- في عام (٢٠١٥) يرجع المصرف الى المصارف (سومر التجاري ، والتجاري العراقي ، والمنصور للاستثمار) لغرض تحقيق المزيج الامثل للمدخلات والمخرجات وعليه زياده مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٩١,٣٦٩ ، ٨٨,٤١٨) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ب- في عام (٢٠١٦) يرجع المصرف الى المصارف (التجاري العراقي ، والاهلي العراقي ، وسومر التجاري) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٢٧,٥٢٨ ، ١٠٣,٢٣٥) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ت- في عام (٢٠١٨) يرجع المصرف الى المصارف (التجاري العراقي ، وسومر التجاري ، والاستثمار العراقي) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٤٤,٤٧٢ ، ٩٣,٩٩١) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ث- في عام (٢٠١٩) يرجع المصرف الى المصارف (التجاري العراقي ، وسومر التجاري ، والاهلي العراقي) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والاثتمان) الى (٢٠,١٥٨ ، ١١٢,١٢٢) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٣٩-٢) المذكور في ص ١١١ التالية:

مؤشرات التحرر										السنوات
مؤشر الكفاءة										
سعر الفائدة (ودائع) (%)	سعر الفائدة (الاتئمان) (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة (%)	معدل النمو (%)	
6.7	10			7.714		4.613		٠,١٤		2015
6.7	10	0		13.294	54.4	1.793	-94.4	٠,٠٩٣	-40.9	2016
6.7	16	0		8.301	-47	3.04	52.7	١	237.5	2017
6.7	10	0		21.416	-47	1.928	-45.5	٠,٠٦	-281.3	2018
6.7	12	0		15.706	-31	0.949	-70.8	٠,١٣٤	80.3	2019

الجدول عدد(٣٩-٢) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف آشور الدولي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد(٣٧-٢) المذكور في ص ١٠٩ وعلى التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

من بيانات هذا الجدول نلاحظ متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال

مدة البحث ونستعرضها كالآتي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع): نجد ثبات سعر الفائدة على الودائع وبنسبة (٦,٧%) خلال مدة البحث وبمعدل نمو بلغ(٠%).

ب-سعر الفائدة (اقتان): نلاحظ ثبات سعر الفائدة على الاقتان وبنسبة (١٠%) خلال عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وبمعدل نمو هو(٠%) ، لترتفع الى (١٦%) في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ(٤٧%) ، انخفضت مرة اخرى الى (١٠%) في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب بلغ(٤٧%-) ، ليرتفع الى (١٢%) في عام (٢٠١٩) بمعدل نمو بلغ (١٨,٢%).

ت-الاحتياطي النقدي: بلغ الاحتياطي النقدي في عام (٢٠١٥) (٧,٧١٤) مليار دينار ، ليرتفع في عام (٢٠١٦) الى (١٣,٢٩٤) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ(٥٤,٤%) ، وارتفع في عام

(٢٠١٨) بشكل كبير حيث بلغ (٢١,٤١٦) مليار دينار وبمعدل نمو هو (٩٤,٧%) ، لينخفض الى (١٥,٧٠٦) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (٣١%-).
ث- ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية : بلغ ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية (٤,٦١٣) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لتتخفض الى (١,٧٩٣) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٩٤,٤%) ، ليرتفع مرة اخرى الى (٣,٠٤) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو بلغ (٥٢,٧%) ، لينخفض الى (٠,٩٤٩) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (٧٠,٨%).
٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : بلغت الكفاءة (١٤%) في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفضت في عام (٢٠١٦) الى (٩,٣%) بمعدل نمو سالب بلغ (٤٠,٩%-) ، وحقق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٧) بنسبة (١٠٠%) وبمعدل نمو بلغ (٢٣٧,٥%) ، ووصل عام (٢٠١٩) الى (١٣,٤%) وبمعدل نمو بلغ (٨٠,٣%).

خامساً- تحليل مؤشرات مصرف المنصور للاستثمار:

١- نبذة عن المصرف : تأسس مصرف المنصور للاستثمار كشركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع قدره (٥٥) مليار دينار بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات عدد (م.ش / ٢٧٥٢٠) في (٢٠٠٥/٩/١٣) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات التابعة لوزارة التجارة ، استنادا لقانون الشركات عدد (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) ، وحصل المصرف على اجازة ممارسة اعمال الصيرفة من البنك المركزي بكتابه ذي العدد (٣٦٨/٣/٩) بتاريخ (٢٠٠٦/٢/٢٠) ، ونتيجة توسع الاعمال المصرفية وتوجيهات البنك المركزي فقد استمرت الزيادة برأس المال ليصبح (٢٥٠) مليار دينار ، ويساهم بنك قطر الوطني بنسبة (٥٤,١٩%) من رأس مال المصرف (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٠).

ويهدف المصرف الى ممارسة انشطته المصرفية والتمويلية والاستثمارية بإشراف البنك المركزي وبموجب قانون المصارف عدد (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) وقانون الشركات عدد (٢١) لسنة (١٩٩٧) (المعدل) وكافة الضوابط الصادرة عن البنك المركزي بممارسة الاعمال المصرفية (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٩).

٢- الخدمات المقدمة : يقوم المصرف بممارسة الاعمال المصرفية وفقا لقانون المصارف عدد (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) وقانون الشركات عدد (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل واي ضوابط وتعليمات تصدر عن البنك المركزي ويمكن تحديد الانشطة المصرفية والخدمات التي يقدمها المصرفي كالاتي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٠) :

١- قبول الودائع بالدينار العراقي وبالعملة الاجنبية وبمختلف انواعها حسب الآجال .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

- ٢- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بأنواعها بالدينار العراقي والعملة الاجنبية مقابل الضمانات التي يحددها البنك المركزي .
 - ٣- فتح الحسابات الجارية والتوفير بالعملتين المحلية والاجنبية .
 - ٤- تقديم خدمات الدفع والتحصيل .
 - ٥- اصدار ادوات الدفع بما فيها السحوبات المصرفية ، وبطاقات الدفع والائتمان والصكوك السياحية وفق تعليمات البنك المركزي .
 - ٦- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الاجنبية وبيعها والتعامل بها في اسواق الصرف الانية والآجلة طبقاً لأنظمة الدفع النافذة .
 - ٧- الاستدانة بآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها .
 - ٨- شراء وبيع اسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة اسهمها للاكتتاب العام والاوراق المالية الاخرى التي يتم تداولها في العراق وفق الضوابط التي يحددها البنك المركزي .
- ٣- تحليل المركز المالي:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٢-٤٠) الاتي:

السنوات		اجمالي الاستثمارات		معدل النمو	اجمالي الائتمان	معدل النمو	اجمالي الودائع	معدل النمو	راس المال
٢٠١٥	698.695		109.506		753.373		250		
٢٠١٦	38.303	-290	114.535	4	781.01	3	250		
٢٠١٧	306.716	208	116.743	1	977.536	22	250		
٢٠١٨	152.994	-69	123.812	5	1239.309	23	250		
٢٠١٩	93.898	-48	109.127	-12	1157.608	-6	250		

الجدول عدد(٢-٤٠) قائمة المركز المالي لمصرف المنصور للاستثمار (المبلغ(مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد عل التقارير السنوية لمصرف المنصور التجاري للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية العراقية.

أ- اجمالي الاستثمارات: من بيانات هذا الجدول بلغ اجمالي استثمارات لمصرف المنصور للاستثمار(٦٩٨,٦٩٥) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، لتتخفض الى (٣٨,٣٠٣) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (%٢٩٠) بسبب زيادة الاستثمار في الودائع الوقتية (التي تتدرج ضمن حساب النقود وما في حكمها) وانخفاض استثمارات في حوالات خزينة جمهورية العراق وحوالات البنك المركزي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٦ : ١٧) ، ثم

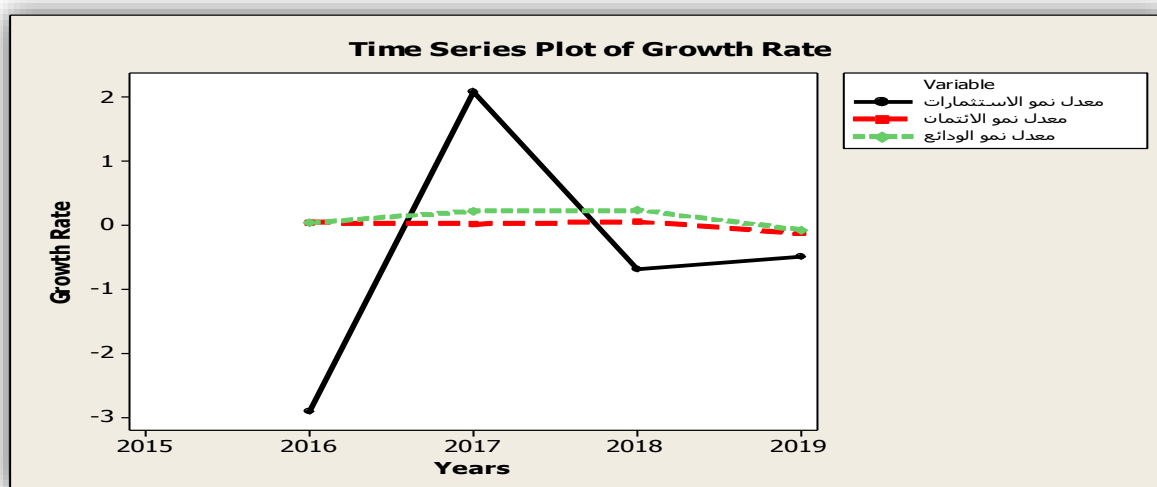
ارتفع الى (٣٠٦,٧١٦) مليار دينار وبمعدل نمو هو (٢٠,٨%) في عام (٢٠١٧) بسبب ارتفاع استثماراتها في حوالات خزانة جمهورية العراق وحوالات البنك المركزي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧ : ٥٣) ثم انخفضت الى (١٥٢,٩٩٤) مليار دينار في عام (٢٠١٨) ثم الى (٩٣,٨٩٨) مليار دينار للعام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (٦٩%-) و (٤٨%-) على التوالي لانخفاض الاستثمار في حوالات خزانة جمهورية العراق وحوالات البنك المركزي والسندات الوطنية (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٥٥) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٥٦) .

ب- اجمالي الائتمان: بلغ اجمالي الائتمان (١٠٩,٥٠٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) لتزداد الى (١١٤,٥٣٥) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٤%) واستمرت بالزيادة حيث وصلت الى (١٢٣,٨١٢) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٥%) في عام (٢٠١٨) بسبب زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص والكمبيالات المخصومة وزيادة مستندات الشحن (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧ : ٥٢) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٥٤) ، ثم انخفضت في عام (٢٠١٩) لتصل الى (١٠٩,١٢٧) مليار دينار وبمعدل نمو سالب هو (١٢%-) لاحتساب التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الفوائد المعلقة من مجموع التسهيلات الائتمانية (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٥٥) .

ت- اجمالي الودائع: اما جانب المطلوبات، نلاحظ من بيانات الجدول عدد (٢-٤٠) المذكور في ص ١١٣ السابقة ارتفاع اجمالي الابداع، فقد بلغ (٧٥٣,٣٧٣) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ليرتفع الى (٧٨١,٠١) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٣%)، ثم استمر بالارتفاع ليبلغ (٩٧٧,٥٣٦) مليار دينار وبمعدل نمو هو (٢٢%) في عام (٢٠١٧) ، وبلغ (١٢٣٩,٣٠٩) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٢٣%) في عام (٢٠١٨) وترجع هذه الزيادة في حساب الودائع الى زيادة الحسابات الجارية الدائنة للقطاع الخاص (شركات ، وافراد) وزيادة ودائع الاجل بالعملة الاجنبية لهذه السنوات وزيادة الحسابات الجارية بالعملات الاجنبية في عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٧) وزيادة ودائع التوفير بالعملة الاجنبية في عام (٢٠١٧) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٦ : ٥٠) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٧ : ٥٦) (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٨ : ٥٨) ، ثم انخفضت الى (١١٥٧,٦٠٨) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٦%-) في عام (٢٠١٩) بسبب انخفاض الحسابات الجارية والتوفير (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٦١) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف المنصور للاستثمار من خلال الشكل عدد(١١-٢) الاتي:



الشكل عدد(١١-٢) معدلات نمو متغيرات مصرف المنصور للاستثمار
المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد(٢-٤٠) المذكور في ص ١١٣ باستخدام
(Minitab).

٤ - الكفاءة المصرفية:

٤-١ - قياس الكفاءة المصرفية (مغلف البيانات):

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف المنصور للاستثمار باستعمال تحليل مغلف البيانات (DEA) اعتماداً على بيانات المركز المالي عدد (٢-٤٠) المذكور في ص ١١٣ وكما مبين في الجدول عدد(٢-٤١) الاتي:

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٦	٠,٤٩٥	٠,٦٠٢	٠,٨٢٢	IRS
٢٠١٧	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٨	٠,٩٧٩	١,٠٠٠	٠,٩٧٩	IRS
٢٠١٩	٠,٨٢٧	٠,٨٢٧	١,٠٠٠	CRS

الجدول عدد(٢-٤١) قياس الكفاءة المصرفية مصرف المنصور للاستثمار
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول عدد(٢-٤٠) المذكور في ص ١١٣.

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

من البيانات في الجدول عدد(٢-٤١) المذكور في ص ١١٥ السابقة يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالاتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS):** نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة حققت الكفاءة الكاملة بنسبة (١٠٠%) في عام (٢٠١٥) ثم انخفضت الى (٤٩,٥%) في عام (٢٠١٦) لتحقق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٧) بنسبة (١٠٠%) لتعود للانخفاض لتستقر عند نسبة (٨٢,٧%).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS):** نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حققت الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٥) لتتخفض الى نسبة (٦٠,٢%) في عام (٢٠١٦) وحققت الكفاءة الكاملة في عامي (٢٠١٧ و ٢٠١٨) لتتخفض بنسبة (٨٢,٧%) في عام (٢٠١٩).

ت- اما الكفاءة الحجمية فقد حققت الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٥) لتتخفض الى (٨٢,٢%) في عام (٢٠١٦) وحققت الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٧) بنسبة (١٠٠%) لتتخفض بشكل بسيط بنسبة (٩٧,٩%) في عام (٢٠١٨) وحققت الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٩) بنسبة (١٠٠%).

٤-٣ - تحديد المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة:

يتيح البرنامج (DEAP Version 2.1) تحديد المصارف المرجعية للمصارف التي لم تحقق الكفاءة الكاملة لتعود اليها في تحديد المزيج الامثل من المدخلات والمخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة.

المصارف المرجعية		المخرجات التحسينية		المدخلات التحسينية		السنة
بغداد	الاهلي العراقي	الاستثمارات	الانتمان	رأس المال	الودائع	
٢٠١٦		٩٦,١٦٧	١٩٠,١٠٧			
٢٠١٩	بغداد التجاري العراقي	١١٣,٥٩١	١٣٢,٠١٣		٧١٩,٤٤١	

الجدول عدد(٢-٤٢) المصارف المرجعية والمدخلات والمخرجات المستهدفة مصرف المنصور

للاستثمار (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج (DEAP2.1) في استخراج الكفاءة المصرفية. نلاحظ من هذا الجدول ان مصرف المنصور للاستثمار لم يحقق كفاءة فنية كاملة للعامين (٢٠١٦ و ٢٠١٩) لذلك يرجع المصرف الى المصارف الاتية لتحقيق المزيج الامثل للمخرجات والمدخلات:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

أ- في عام (٢٠١٦) يرجع الى المصارف (بغداد ، والاھلي العراقي) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والائتمان) الى (٩٦,١٦٧ ، و ١٩٠,١٠٧) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

ب- في عام (٢٠١٩) يرجع الى المصارف (التجاري العراقي ، وبغداد) وعليه زيادة مخرجاته (الاستثمارات ، والائتمان) الى (١١٣,٥٩١ ، ١٣٢,٠١٣) مليار دينار وتقليل مدخل الودائع الى (٧١٩,٤٤١) مليار دينار لتحقيق الكفاءة الكاملة.

٥- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد(٢-٤٣) الاتي:

السنوات		مؤشرات التحرر								مؤشر الكفاءة
	سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة (%)	معدل النمو (%)
2015	3.35		10.5		66.527		0.805		١	
2016	3.35	0	10.5	0	68.64	0	0.545	-0.390	٠,٦٠٢	-0.507
2017	3.35	0	10.5	0	64.929	0	0.297	-0.607	١	0.507
2018	3.35	0	10.5	0	113.032	0	0.131	-0.818	١	0
2019	3.35	0	10.5	0	76.325	0	0.069	-0.641	٠,٨٢٧	-0.189

الجدول عدد(٢-٤٣) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف المنصور للاستثمار المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد(٢-٤١) المذكور في ص ١١٥ وعلى التقارير السنوية لمصرف المنصور للاستثمار للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية. من بيانات هذا الجدول نلاحظ متغيرات التحرر والكفاءة حيث ان بعض المتغيرات اتسمت بالثبات والمتغيرات الاخرى اتخذت مسارا متذبذبا كما يأتي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع): نلاحظ ثبات سعر الفائدة على الودائع خلال مدة البحث وبنسبة (٣,٣٥%) وبمعدل نمو بلغ(٠%) .

ب-سعر الفائدة (ائتمان): نلاحظ ثبات سعر الفائدة على الائتمان وبنسبة (١٠,٥%) خلال مدة البحث وبمعدل نمو بلغ (٠%) .

ت-الاحتياطي النقدي: اتخذ الاحتياطي النقدي مسارا متذبذبا حيث بلغ في عام (٢٠١٥) (٦٦,٥٢٧) مليار دينار ليرتفع الى (٦٨,٦٤) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

بلغ (٣,١%) ، وانخفض في عام (٢٠١٧) الى (٦٤,٩٢٩) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٥,٥%) ، ليرتفع بشكل كبير الى (١١٣,٠٣٢) في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو هو (٥٥,٤%)، ثم انخفض عام (٢٠١٩) الى (٧٦,٣٢٥) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٣٩,٢%).

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية : اتخذت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية مسارا تنازليا حيث بلغت عام (٢٠١٥) (٠,٨٠٥) مليار دينار لينخفض الى (٠,٥٤٥) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب هو (٣٩%) ، وانخفضت الى (٠,٠٦٩) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب بلغ (٦٤,١%).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : نرى ان المصرف حقق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٥) (١٠٠%) لتتخف في عام (٢٠١٦) الى (٦٠,٢%) وبمعدل نمو سالب بلغ (٥٠,٧%) ، ثم ارتفعت لتحقيق الكفاءة الكاملة (١٠٠%) في عامي (٢٠١٧ و ٢٠١٨) وبمعدلات نمو بلغت (٥٠,٧% ، ٠%) على التوالي ، ثم انخفضت الى (٨٢,٧%) في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب كان (١٨,٩%).

سادساً - تحليل مؤشرات مصرف عبر العراق للاستثمار:

١- نبذة عن المصرف : تأسس المصرف كشركة مساهمة براس مال اسمي قدره (٥٦,٥) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس عدد (م.ش/٣٠٠٢٦) في (٢٠٠٦/٥/٢١) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وحصل على اجازة ممارسة اعمال الصيرفة من البنك المركزي بكتابه عدد (٢٦٦١/٣/٩) في (٢٠٠٦/١٢/٥) وياشر بأعماله في الفرع الرئيس في (٢٠٠٧/٧/١) ، وتم زيادة رأس مال المصرف تدريجيا ليصل الى (٢٦٤) مليار دينار عراقي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ١٧-٢٩).

اما اهداف المصرف الرئيسية فهي (هيئة الاوراق المالية ، ٢٠١٩ : ٣):

- ١- تطوير وتحسين الخدمات المالية التي تلبي احتياجات الزبائن .
- ٢- تحقيق الانتشار الواسع في مناطق العراق من خلال فتح الفروع الجديدة وبناء علاقات الشراكة مع المؤسسات الاخرى.
- ٣- ان يكون مؤسسة مصرفية يتمتع بكادر كفوء يعتمد على الانظمة المالية والادارية الفعالة والمتطورة القادرة على جذب مصادر التمويل المتنوعة ، ويقدم المصرف خدمات متنوعة منها:

١- فتح الحسابات الجارية والتوفير وحساب القاصرين وقبول الودائع بأنواعها.

٢- تقديم القروض المتنوعة الشخصية منها وللمشروعات.

٣- توظيف رواتب موظفي الدولة .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

٤- اصدار البطاقات الالكترونية .

٥- توفير خدمة (Mobile Banking) .

٦- توفير خدمة (online Banking) .

٢- تحليل المركز المالي:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد (٢-٤٤) الاتي:

السنوات	جانب الموجودات			جانب المطلوبات		
	اجمالي الاستثمارات	معدل النمو (%)	اجمالي الائتمان	معدل النمو (%)	اجمالي الودائع	معدل النمو (%)
٢٠١٥	13.826		161.518		96.406	
٢٠١٦	1.827	-202	157.633	-2	110.474	13
٢٠١٧	28.053	273	111.277	-34	34.049	-117
٢٠١٨	26.569	-5	95.661	-15	37.886	10
٢٠١٩	71.425	98	86.372	-10	61.252	48

الجدول عدد (٢-٤٤) قائمة المركز المالي لمصرف عبر العراق للاستثمار (مليار دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد عل التقارير السنوية لمصرف عبر العراق للاستثمار للمدة من

(٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية العراقية.

من هذا الجدول نستعرض الاتي:

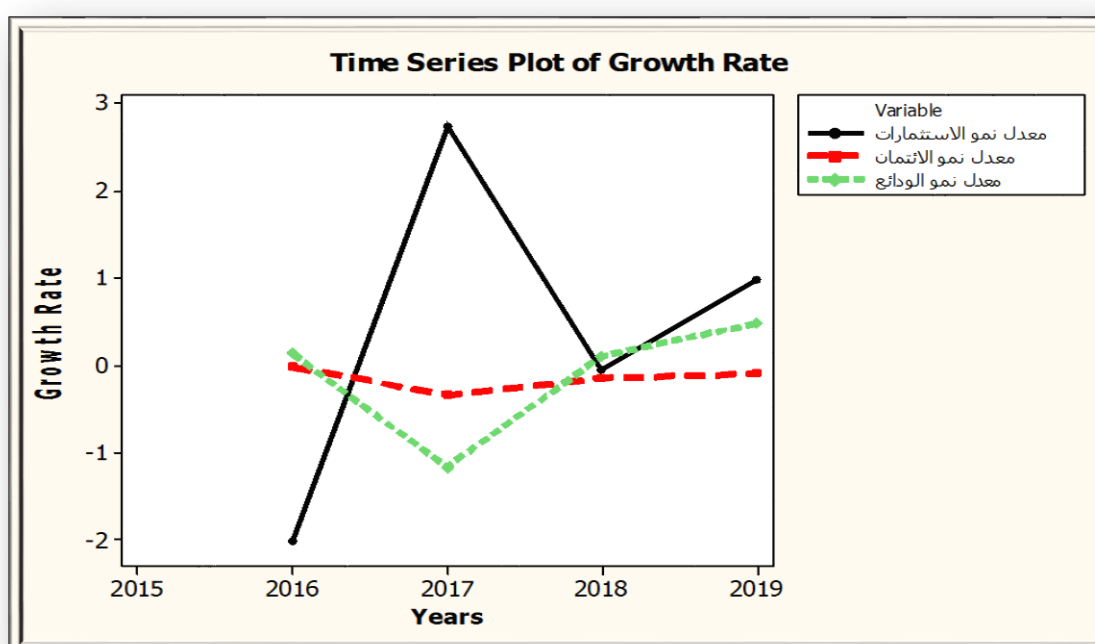
أ- اجمالي الاستثمارات: بلغ اجمالي الاستثمارات (١٣,٨٢٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفضت الى (١,٨٢٧) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب بلغ (٢٠٢%) ، وارتفعت عام (٢٠١٧) الى (٢٨,٠٥٣) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (٢٧٣%) ، ثم انخفضت في عام (٢٠١٨) الى (٢٦,٥٦٩) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٥%) ، ثم ارتفع بشكل كبير الى (٧١,٤٢٥) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٩٨%) .

ب- اجمالي الائتمان : بلغ اجمالي الائتمان (١٦١,٥١٨) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، ثم انخفض في عام (٢٠١٦) الى (١٥٧,٦٣٣) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٢%) ، ثم استمرت بالانخفاض الى (١١١,٢٧٧) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (٣٤%-) ، وبلغ في عام (٢٠١٨) (٩٥,٦٦١) وبمعدل نمو سالب هو (١٥%-) ، وبلغ في عام (٢٠١٩) (٨٦,٣٧٢) مليار دينار وبمعدل نمو سالب كان (١٠%-) .

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

ت- اجمالي الودائع : بلغ اجمالي الودائع (٩٦,٤٠٦) مليار دينار في عام (٢٠١٥) ، وارتفعت في عام (٢٠١٦) الى (١١٠,٤٧٤) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (١٣%) ، ثم انخفض انخفاضاً كبيراً الى (٣٤,٠٤٩) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (١١٧%-) ، وارتفعت في عام (٢٠١٨) الى (٣٧,٨٨٦) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (١٠%) ، واستمرت بالارتفاع لتصل الى (٦١,٢٥٢) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو بلغ (٤٨%) .

ويمكن الاستدلال بمسار معدلات النمو لمصرف عبر العراق للاستثمار من خلال الشكل عدد(٢-١٢) الاتي:



الشكل عدد(٢-١٢) معدلات نمو متغيرات مصرف عبر العراق للاستثمار
المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول عدد(٢-٤٤) المذكور في ص ١١٩ السابقة
وباستخدام (Minitab).

٣- الكفاءة المصرفية:

تم استخراج الكفاءة المصرفية لمصرف عبر العراق للاستثمار باستعمال تحليل مغلف البيانات (DEA) بالاعتماد على بيانات المركز المالي في الجدول عدد(٢-٤٤) المذكور في ص ١١٩ وكما مبين في الجدول عدد(٢-٤٥) المذكور في ص ١٢١ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

السنة	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS)	الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS)	الكفاءة الحجمية (CRS/VRS)	غلة الحجم متزايدة (IRS) أو متناقصة (DRS)
٢٠١٥	٠,٩٨٠	٠,٩٩٣	٠,٩٨٧	DRS
٢٠١٦	٠,٧٠٥	٠,٧٩٨	٠,٨٨٤	IRS
٢٠١٧	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS
٢٠١٨	٠,٨٧٦	١,٠٠٠	٠,٨٧٦	IRS
٢٠١٩	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	CRS

جدول عدد (٢-٤٥) قياس الكفاءة المصرفية مصرف عبر العراق للاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول عدد (٢-٤٤) المذكور في ص ١١٩.

من بيانات هذا الجدول يمكن تحديد مستويات الكفاءة للمصرف كالآتي:

أ- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة (CRS):** نلاحظ ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة بلغت (98%) في عام (٢٠١٥) لتتخفض الى (٧٠,٥%) في عام (٢٠١٦) ثم تحقق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٧) وبنسبة (١٠٠%) ثم انخفضت الى (٨٧,٦%) في عام (٢٠١٨) ثم حققت الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٩) وبنسبة (١٠٠%).

ب- **الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة (VRS):** نجد ان الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة بلغت نسبة (٩٩,٣%) في عام (٢٠١٥) ثم انخفضت الى (٧٩,٨%) في عام (٢٠١٦) لتحقيق الكفاءة الكاملة خلال المدة من (٢٠١٧-٢٠١٩) وبنسبة (١٠٠%).

ت- اما الكفاءة الحجمية فقد بلغت (٩٨,٧%) في عام (٢٠١٥) وانخفضت الى (٨٨,٤%) في عام (٢٠١٦) لتحقيق الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٧) وبنسبة (١٠٠%) وانخفضت الى (٨٧,٦%) في عام (٢٠١٨) لتحقيق الكفاءة الكاملة اخرى في عام (٢٠١٩) وبنسبة (١٠٠%).

أي ان المصرف حقق عوائد حجمية متناقصة في عام (٢٠١٥) لان نسبة الزيادة في المدخلات كانت اعلى من نسبة الزيادة في مخرجات المصرف ، ثم حققت عوائد حجمية متزايدة خلال عام (٢٠١٦) ، ثم حققت عوائد حجمية ثابتة في عام (٢٠١٧) ، لتحقيق عوائد حجمية متزايدة في عام (٢٠١٨) ، ثم تعود لتحقيق عوائد حجمية ثابتة في عام (٢٠١٩).

٤- تحليل مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية:

بعد تحليل قائمة المركز المالي ومتغيراتها النقدية الاساسية واستخراج كفاءة الاداء المصرفي من خلال مغلف البيانات سيتم هنا تحليل مؤشرات التحرر المالي وكفاءة الاداء متمثلة بالكفاءة الفنية المتغيرة حسب بيانات الجدول عدد (٢-٤٦) المذكور في ص ١٢٢ التالية:

الفصل الثاني: تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق

مؤشرات التحرر											مؤشر الكفاءة	السنوات
سعر الفائدة (ودائع) (%)	معدل النمو (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	معدل النمو (%)	احتياطي نقدي (مليار دينار)	معدل النمو (%)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الكفاءة الفنية المتغيرة	معدل النمو (%)			
8.5	8	7.811	2.032	0.993						2015		
8.5	0	11	31.8	12.178	44.4	1.273	-46.7	0.798	-21.8	2016		
8.5	0	11	0	4.551	-98.4	1.355	6.2	1	22.5	2017		
8.5	0	11	0	4.281	-6.1	0.917	-39	1	0	2018		
9.25	8.4	11	0	3.788	-12.2	3.096	121.6	1	0	2019		

الجدول عدد (٢-٤٦) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية لمصرف عبر العراق للاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول عدد (٢-٤٥) المذكور في ص ١٢١ السابقة وعلى التقارير السنوية لمصرف عبر العراق للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية. من بيانات هذا الجدول نلاحظ متغيرات التحرر والكفاءة قد اتخذت مساراً متذبذباً خلال مدة البحث ونستعرضها كالآتي:

١- مؤشر التحرر المالي ويضم :

أ- سعر الفائدة (ودائع): نجد ان سعر الفائدة على الودائع كانت ثابتة بنسبة (٨,٥%) خلال المدة من (٢٠١٥-٢٠١٨) وبمعدلات نمو هو (٠%) ، وارتفعت في عام (٢٠١٩) الى (٩,٢٥%) وبمعدل نمو بلغ (٨,٤%).

ب- سعر الفائدة (ائتمان): ارتفع سعر الفائدة على الائتمان من (٨%) في عام (٢٠١٥) الى (١١%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٣١,٨%) ، لتستقر عند هذا السعر لغاية عام (٢٠١٩) وبمعدلات نمو بلغت (٠%).

ت- الاحتياطي النقدي: ارتفع الاحتياطي النقدي من (٧,٨١١) مليار دينار في عام (٢٠١٥) الى (١٢,١٧٨) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو هو (٤٤,٤%) ، ثم انخفض الى (٤,٥٥١) في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (٩٨,٤%) ، واستمر بالانخفاض ليصل الى (٣,٧٨٨) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو سالب هو (١٢,٢%).

ث- ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية: انخفضت ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية من (٢,٠٣٢) مليار دينار في عام (٢٠١٥) الى (١,٢٧٣) مليار دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب كان (٤٦,٧%) ، وارتفعت الى (١,٣٥٥) مليار دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو كان (٦,٢%) ، لتتخفض الى (٠,٩١٧) مليار دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو سالب كان (٣٩%) ، وارتفعت في عام (٢٠١٩) الى (٣,٠٩٦) مليار دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو هو (١٢١,٦%).

٢- مؤشر الكفاءة المصرفية (الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة VRS) : انخفضت الكفاءة من (٩٩,٣%) في عام (٢٠١٥) الى (٧٩,٨%) في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب هو (-٢١,٨%) ، لترتفع الى (١٠٠%) في عام (٢٠١٧) وبمعدل نمو هو (٢٢,٥%) ، واستمرت عند هذا المستوى لغاية (٢٠١٩) وبمعدل نمو كان (٠%) .

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

تمهيد:

اغلب الدراسات التطبيقية في العلوم الاقتصادية تعتمد على ادوات الاقتصاد القياسي ، ومن اجل تقدير النموذج وبيان نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ومدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية في الواقع .

لذا سيتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في التحليل القياسي للحصول على تقديرات أكثر دقة وتقليل مشكلة الارتباط بين المتغيرات فضلاً عن امتلاكها درجات حرية اكبر وتمتاز بكفاءة أكبر عن السلاسل الزمنية ، لذا سنعتمد هذا النوع من النماذج لكون هذه الدراسة تخص مجموعة من المصارف والتي شملت اثني عشر مصرفاً خاصاً ولصغر حجم العينة.

لذا تم تقسيم الفصل الى مبحثين ، حيث تضمن المبحث الاول الاطار النظري للبيانات المقطعية (Panel Data) والذي قسم الى مطلبين كان المطلب الاول بعنوان الاطار النظري لمفهوم واهمية البيانات المقطعية ونماذجها اما المطلب الثاني تناول اختبارات جذر الوحدة واختبارات تحديد النموذج الملائم للبيانات المقطعية ، اما المبحث الثاني فكان بعنوان وصف واختبار وتقدير الانموذج لمصارف عينة البحث والذي قسم الى مطلبين تناول المطلب الاول وصف متغيرات الانموذج والاختبارات الاحصائية المستخدمة ، اما المطلب الثاني تناول نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج (Panel Data) وتقدير النموذج واختباره.

المبحث الاول

الاطار النظري للبيانات المقطعية (Panel Data)

المطلب الاول

الاطار النظري لمفهوم واهمية البيانات المقطعية ونماذجها

اولا- مفهوم وأهمية البيانات المقطعية (Panel Data):

وتعرّف (Panel Data) على انها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، قد تكون المشاهدات المقطعية متمثلة بالبلدان، المحافظات، الشركات، الافراد..... الخ (زكريا يحيى الجمال، ٢٠١٢، ٢٦٨).

لقد اكتسبت نماذج (Panel Data) في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً لا سيما في الدراسات الاقتصادية والطبية، لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر التغير في الزمن و اثر التغير في المقاطع العرضية كذلك، وتتميز البيانات المقطعية (Panel Data) عن بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية بعدد من المزايا من أهمها (Badi H. Baltagi, 2005, 4) (Damodar Gujarati, 2004, 637-638) عبد السلام عطية، ٢٠١٥، ٢٣):

١. تظهر اهمية البيانات المقطعية (Panel Data) في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أم الزمنية، وتسهم في الحد من إمكانية ظهور المتغيرات المهمة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، التي عادة ما تؤدي الي تحيز التقديرات.
٢. تتضمن البيانات المقطعية (Panel Data) محتوى معلوماتياً أكثر من تلك الموجودة في السلاسل الزمنية أو المقاطع العرضية، وبالتالي يمكن الحصول على تقديرات ذات دقة أعلى، فضلاً عن أن مشكلة الارتباط بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما أن البيانات المقطعية تمتلك درجات حرية أكبر وتتميز بكفاءة أفضل.
٣. توفر البيانات المقطعية (Panel Data) امكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر و النمو وغيرها من الحالات الأخرى.
٤. نماذج البيانات المقطعية (Panel Data) تساعد على عدم ظهور مشكلة انعدام ثبات التباين لحد الخطأ أو عدم التجانس (Heterogeneity error) الشائعة الظهور عند استعمال بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.
٥. تعد البيانات المقطعية (Panel Data) أفضل من السلاسل الزمنية في دراسة التأثيرات الحركية مثل البطالة، والتحول الوظيفي، وتحركات عنصر العمل.

٦. من خلال استخدام اسلوب البيانات المقطعية يمكن دراسة نماذج سلوكية أكثر تعقيداً مثل اقتصاديات الحجم والتقدم التكنولوجي.

ثانياً - النماذج المستخدمة في تحليل (Panel Data):

توجد ثلاث نماذج أساسية للبيانات المقطعية (Panel Data) هي:

- نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model.
- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model.
- نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model.

ليكن لدينا (N) من المقاطع العرضية مقاسة في (T) من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج (Panel Data) يعرف بالصيغة الآتية (زكريا، ٢٠١٦، ٢١).

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots\dots(3-1)$$

إذ أن:

Y_{it} : تمثل قيمة متغير الاستجابة في الملاحظة (i) عند المدة الزمنية (t).

$X_{j(it)}$: تمثل قيمة المتغير التفسيري (j) في الملاحظة (i) عند المدة الزمنية (t).

$\beta_{0(i)}$: تمثل قيمة الثابت في الملاحظة (i).

β_j : تمثل معامل المتغير التفسيري.

ε_{it} : تمثل حد الخطأ في الملاحظة (i) عند الفترة الزمنية (t).

وفيما يأتي توضيح لكل من هذه النماذج الثلاثة:

١. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

يعد من أسهل النماذج المستخدمة في انحدار بيانات (Panel Data) إذ تكون فيه جميع المقدرات ($\beta_{0(i)}$ و β_i) ثابتة لجميع المدد الزمنية (أي إنها تهمل أي تأثير للزمن) وبإعادة كتابة المعادلة (3-1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبأخذ الصيغة الآتية (زكريا يحيى الجمال ، ٢٠١٢، ٢٧٠):

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots\dots(3-2)$$

$$\text{حيث أن: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{و} \quad \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

٢. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يقصد بنموذج التأثيرات الثابتة بأن المعلمة (β_0) لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير في مجاميع البيانات المقطعية وحسب، والهدف من نموذج التأثيرات الثابتة هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة عن طريق جعل معلمة القطع (β_0) تتفاوت

من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل (β_j) ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية ، ولذلك فإن نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ الصيغة الآتية (عبد السلام عطية ، ٢٠١٥ ، ٢٤).

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots\dots(3-3)$$

$$\text{إذ أن: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{و} \quad \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

٣. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ (ε_{it}) ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساو إلى (σ_ε^2)، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في مدة زمنية، يعد نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حال وجود خلل في أحد الفروض المذكورة اعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، ففي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع بوصفه متغيراً عشوائياً له معدل مقداره (u) أي أن (زكريا يحيى الجمال ، ٢٠١٢ ، ٢٧٢-٢٧٤).

$$\beta_{0(i)} = u + V_i \quad i=1, 2 \dots N \quad \dots\dots (3-4)$$

وبتعويض المعادلة (3-4) في المعادلة (3-3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية على

النحو الآتي:

$$Y_{it} = u + V_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots\dots(3-5)$$

إذ أن:

v_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i).

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، ذلك لأن النموذج في المعادلة (3-5) يحتوي على مركبين للخطأ هما (ε_{it} و v_i) ويمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خاصيات رياضية منها:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad , \quad \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

$$E(v_i) = 0 \quad \text{var}(v_i) = \sigma_v^2 \quad ,$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

إذ أن:

$$E(w_{it}) = 0$$

$$\text{var}(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

التباين المشترك بين (w_{it} و w_{is}) لا يساوي الصفر أي أن:

$$\text{cov}(w_{it}, w_{is}) = \sigma^2$$

المطلب الثاني

اختبارات جذر الوحدة واختبارات تحديد النموذج الملائم للبيانات المقطعية

أولاً- اختبار جذر الوحدة (Unit Root) الخاصة بـ (Panel Data):

هي عبارة عن اختبارات تستعمل للكشف عن استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة في التقدير، إذ لا يمكن الاعتماد على بيانات غير مستقرة في إجراء الانحدار، كونها تؤدي إلى نتائج متحيزة، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة للبيانات المقطعية على اختبارات جذر الوحدة لسلاسل الزمنية المنفردة، وذلك لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزماني معاً، ويعطي نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. ومن أكثر هذه الاختبارات استخداماً هي:

(Im, Pesaran and Shin (IPS) 2003) & (Breitnug: 2000) & (Hadri: 2000) & (Levin, Lin and Chu (LLC): 2002).

اختبار: (Levin, Lin and Chu (LLC):

ويعود هذا الاختبار إلى أعمال كل من (Levin, Lin and Chu) وهم أول من اقترح هذا الاختبار من خلال بحوثهم التي نشرت في (1992,1993,2002) واعتمدوا على اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع (Dickey-Fuller) (ADF) وفي حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث يسمح هذا الاختبار بوضع البواقي في توزيعات معروفة من أجل الإحصائيات (t) الفردية وبالتالي يكون بثلاث نماذج هي (سلطاني محمد وبري صالح، ٢٠١٨: ٤١):

النموذج (١)

$$\Delta Y_{it} = P_i Y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + u_{it}$$

النموذج (٢)

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \Delta Y_{it} + P_i Y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + u_{it}$$

النموذج (٣)

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \beta_{it} + \Delta Y_{it} + P_i Y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + u_{it}$$

بحيث: $u_{it} \sim i.i.d (0, \sigma^2_{u,i})$

ثانياً- اختبارات تحديد النموذج الملائم للبيانات المقطعية (Panel Data):

من أجل تحديد النموذج الملائم لبيانات (Panel Data) من بين النماذج الثلاثة (REM, FEM, PRM) غالباً ما تستعمل اختبارات لذلك من أهمها:

١. اختبار (F-Test) (F): أن الصيغة العامة لهذا الاختبار هي كما يأتي: (عابد بن عابد العبدلي،

٢٠١٠، ٢٠).

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM}) / (N-1)}{1 - R^2_{FEM} / NT - N - K} \quad \text{..... (3-6)}$$

إذ أن:

R_{FEM}^2 : معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة.

R_{PRM}^2 : معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

N : عدد المشاهدات المقطعية.

T : الزمن.

K : عدد المعلمات المقدرة.

ويتم من خلاله الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة/العشوائية والتحقق من الفرضيات الآتية:

H_0 فرضية العدم : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1 الفرضية البديلة : نموذج التأثيرات الثابتة/العشوائية هو الملائم

فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية أو إذا كانت القيمة الاحتمالية (P- Value) أقل من أو تساوي (0.05) فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويكون نموذج التأثيرات (الثابتة/العشوائية) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ويكون نموذج (الانحدار التجميعي) هو النموذج الملائم.

٢. اختبار Hausman: يُستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية في حالة وجود اختلاف جوهري بينهما، وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط، وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة، إلا أن مقدرات التأثيرات العشوائية هي التي تكون أكثر كفاءة غالباً، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرات التأثيرات الثابتة هي التي تكون متسقة وأكثر كفاءة وحسب.

ويتبع اختبار Hausman توزيع مربع كاي (chi-sq) وبدرجة حرية (K)، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})[var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1}(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}).(3-7)$$

إذ أن:

$(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

$var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})$: تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

ويتم اختيار الفرضيات على وفق ما يأتي:

فرضية العدم H_0 نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم:

الفرضية البديلة H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم:

فإذا كانت القيمة الاحصائية أكبر من قيمة مربع كاي (Chi-sq) الجدولية، عند مستوى معنوية 5%، أو القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من (0.05)، فهذا يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، أي أننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت قيمة (Chi-sq) المحتسبة أقل من الجدولية أو قيمة (P-Value) أكبر من (0.05)، عندها نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم، والنموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية (رتبعة محمد، ٢٠١٤، ١٥٨-١٥٩).

المبحث الثاني

وصف واختبار وتقدير الانموذج لمصارف عينة البحث

المطلب الاول

وصف متغيرات الانموذج والاختبارات الاحصائية المستخدمة

اولاً- وصف متغيرات الانموذج:

حيث يمكن تمييز المتغيرات الداخلة في الانموذج الى:

- ١- المتغيرات المستقلة: وتتمثل بأربع متغيرات تمثل مؤشرات للتحرر المالي في العراق وهي (الاحتياطي النقدي ، وايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية ، وسعر الفائدة (ودائع) ، وسعر الفائدة (ائتمان)) .
- ٢- المتغير التابع: ويتمثل هذا المتغير بمؤشر كفاءة الاداء المصرفي للمصارف الخاصة العراقية (عينة البحث).

ويمكن وصف متغيرات الانموذج كما هو مبين في الجدول عدد (٣-١) الاتي :

ت	وصف المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
١	Ca	احتياطي نقدي	مستقل
٢	Pr	إيرادات بيع وشراء العملة الأجنبية	مستقل
٣	Rde	سعر الفائدة (ودائع)	مستقل
4	Rcr	سعر الفائدة (ائتمان)	مستقل
5	Eff	الكفاءة المصرفية	تابع

الجدول عدد (٣-١) وصف متغيرات الانموذج

ثانياً - اختبار جذر الوحدة:

تم تقسيم البيانات الى مقاطع عرضية وبطريقة (Panel Data) باستعمال برنامج (Eviews) الاصدار (١٢)، وبعدها تم اختبار استقرارية هذه المقاطع العرضية والتي بلغت (١٢) مقطع بطريقة اختبار (Levin, Dickey- (LLC) Lin and Chu والتي تعتمد على اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع (Fuller (ADF).

١ - نتائج اختبار (LLC) (Levin, Lin and Chu) لجذر الوحدة:

تظهر نتائج اختبار (LLC) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في الجدول (٣-٢) الذي يضم نتائج الاختبار عند المستوى وعند الفرق من الدرجة الأولى.

المتغيرات	المستوى (Level) $I(0)$	
	قاطع واتجاه	قاطع
Eff - ١	-	٠,٠٠٠٦
Pr - ٢	-	٠,٠٠٠٠
Ca - ٣	-	٠,٠٠٠٠
Rcr - ٤	-	٠,٠٠٠٠
Rde - ٥	-	٠,٠٠١٣

الجدول عدد (٣-٢) نتائج اختبار (LLC) (Levin, Lin and Chu) لجذر الوحدة

- المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 12).
- المتغيرات المعنوية عند المستوى $I(0)$ لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الأولى $I(1)$.
- تمثل القيم في الجدول قيمة الاحتمالية (P-value) حيث تقارن مع مستوى معنوية (5%) فإذا كانت اكبر نقبل بفرضية عدم بان بيانات هذا المتغير هي غير مستقرة (غير ساكنة) اما اذا كانت أصغر من (5%) نقبل بالفرضية البديلة باستقرارية أو سكون البيانات المقطعية.

من الجدول اعلاه نلاحظ جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى وبوجود قاطع فقط كما يلي:

أ- الكفاءة المصرفية (Eff) : استقرت عند المستوى وبوجود قاطع حيث بلغت (P-value=0.0006) وذلك لان قيمة الاحتمالية (P-value) كانت اصغر من مستوى المعنوية (5%) اي نقبل بفرضية البديلة باستقرارية أو سكون المقطع العرضي للمتغير (Eff).

ب- إيرادات بيع وشراء العملة الأجنبية (Pr): استقرت عند المستوى وبوجود قاطع وذلك لان قيمة الاحتمالية (P-value) كانت اصغر من مستوى المعنوية (٥%) حيث بلغت (٠,٠٠٠٠) اي تقبل بفرضية البديلة باستقرارية أو سكون المقطع العرضي للمتغير (Pr).

ت- الاحتياطي النقدي (Ca): استقرت عند المستوى وبوجود قاطع حيث بلغت (P-value=0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (٥%) لذلك نقبل بالفرضية البديلة بأن بيانات المقطع العرضي للمتغير (Ca) مستقرة (ساكنة) .

ث- سعر الفائدة على الائتمان (Rcr): استقرت عند المستوى وبوجود قاطع (P-value=0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (٥%) لذلك نقبل بالفرضية البديلة بأن بيانات المقطع العرضي للمتغير (Rcr) مستقرة (ساكنة).

ج- سعر الفائدة على الودائع (Rde): استقرت عند المستوى وبوجود قاطع (P-value=0.0013) وهي أقل من مستوى المعنوية (٥%) لذلك نقبل بالفرضية البديلة بأن بيانات المقطع العرضي للمتغير (Rde) مستقرة (ساكنة) .

المطلب الثاني

نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج (Panel Data) وتقدير الانحدار واختباره

أولاً- نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج (Panel Data):

أ- نتائج اختبار (F): تم استعمال اختبار (F) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) من جهة ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) من جهة أخرى، وقد ظهرت نتيجة الاختبار كما هو موضح في الجدول الآتي:

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية P
F- Test	2.556533	0.048819

جدول (٣-٣)

نتائج اختبار (F) للمفاضلة بين نموذج (PRM) و (FEM, REM)

- المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 12).
- مستوى المعنوية المقبول هو (5%).

تبين نتيجة اختبار (F) في الجدول (٣-٣) أعلاه التي بلغت قيمتها (2.556533) وباحتمالية بلغت (0.048819) إلى إمكانية رفض الفرضية العدمية التي نصت على أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لبيانات الدراسة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والخيار هو ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ويتم ذلك عبر اختبار (Hausman).

ب- نتائج اختبار Hausman: تم استعمال اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول الآتي:

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الجدولية	الاحتمالية P
Hausman Test	Chi-sq.=٣,٢٩٧٣٠٣	٤	٠,٥٠٩٤

جدول (٣-٤)

نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج (FEM و REM)

- المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 12).
- مستوى المعنوية المقبول هو 5%.

تشير نتائج اختبار (Hausman) الذي يتبع توزيع (Chi-sq) الموضحة في الجدول (٣-٤) أعلاه الذي بلغت قيمته المحسوبة (٣,٢٩٧٣٠٣)، وهي أقل من القيمة الجدولية (٤) ، وباحتمالية تساوي

(٠,٥٠٩٤) إلى قبول فرضية عدم بان نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ورفض الفرضية البديلة.

ثانياً- تقدير النموذج والاختبارات الاحصائية:

١- تقدير النموذج:

بعد ما تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو أفضل نموذج انحدار وذلك بعد اجتيازه اختبار (F) و اختبار (Hausman) يمكن مناقشة نتائجه التي يوضحها الجدول الآتي:

Variables	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
C	٠,١٥١٩١٣	٠,٢٦٦٠٥٧	٠,٥٧٠٩٧٩	٠,٥٧٠٣
PR	٠,٠٠٠٦١٨	٠,٠٠٤٨٩١	٠,١٢٦٤٢٠	٠,٨٩٩٩
CA	٠,٠٠١٩٧٩	٠,٠٠١٧١٧	١,١٥٢٦٤٨	٠,٢٥٤٠
RCR	٠,٠٥٠٠٦٥	٠,٠١٦٠٦٥	٣,١١٦٤٧٥	٠,٠٠٢٩
RDE	٠,٠١١٧٥٦	٠,٠٢١٦١٤	٠,٥٤٣٩٣٦	٠,٥٨٨٧
R-squared	٠,١٥٦٧٨٠			
Adjusted R-squared	٠,٠٩٥٤٥٥			
S.E. of regression	٠,١٣٥٢٤٧			
F-statistic	٢,٥٥٦٥٣٣			
Prob(F-statistic)	٠,٠٤٨٨١٩			
Durbin-Watson stat	٢,١٧٥٦٨٢			

الجدول عدد(٣-٥) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الملاحق (١١-١) المذكورة في ص(١٤٧-١٥٢) تم الحصول على نتائج تقدير النموذج باستعمال برنامج (Eviews10) بطريقة المربعات الصغرى (Ols).

• مستوى المعنوية المقبول هو (5%).

ومن الجدول (٣-٥) أعلاه يمكن مناقشة أهم النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM).

تم تقدير النموذج بالاعتماد على الجدول اعلاه.

$$\text{Eff} = 0.151913 + 0.000618 \text{ PR} + 0.001979 \text{ CA} + 0.050065 \text{ RCR} + 0.011756 \text{ RDE}$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

١- الاختبارات الإحصائية:

أ- اختبار (T) : ونلاحظ من خلال اختبار (T) لمعنوية كل متغير مستقل مع المتغير التابع عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (إيرادات بيع وشراء العملة الأجنبية، والاحتياطي النقدي ، وسعر الفائدة على الودائع) مع الكفاءة المصرفية بدلالة (p-value) والتي تجاوزت (٥%) حيث بلغت (٠,٨٩٩٩) ، (٠,٢٥٤٠ ، ٠,٥٨٨٧) ومعنوية العلاقة بين (سعر الفائدة على الائتمان) بدلالة (p-value) حيث بلغت (٠,٠٠٢٩) وهي أقل من (٥%) ، حيث بلغت قيمة معلمة (RCR) (٠,٠٥) أي ان زيادة وحدة واحدة في (RCR) ستؤدي الى زيادة في (EFF) بمقدار (٠,٠٥) ، وقد يعود السبب الى الازدحام الاقتصادي والامنية الغير مستقرة في العراق بالإضافة الى السياسة التحوطية التي اتبعتها بعض المصارف الخاصة في عملية منح الائتمان والاستثمار.

ب- اختبار (F) : ونلاحظ من خلال هذا الاختبار معنوية العلاقة الدالية ككل للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع ، ومن خلال قيمة (F) المحتسبة والبالغة (٢,٥٥٦٥٣٣) ومقارنتها مع قيمة (F) الجدولية البالغة (٢,٣٦٨٣) عند معنوية (٥%) بالإضافة الى دلالة (p-value) والتي بلغت (٠,٠٤٨٨١٩) وهي اقل من (٥%) نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية مما يدل على معنوية العلاقة الدالية ككل.

ت- اما معامل التحديد (R^2) فقد فسر ما يقارب (١٥,٦٧%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع . اما الباقي (٨٤,٣٣) فترجع الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وعند النظر الى معامل التحديد ($\bar{R}^2$) نلاحظ انه بلغ (٩,٥٤%) مما يدل ان المتغيرات لا تمثل بشكل كبير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهذا يؤشر عن التأثير الضعيف لمؤشرات التحرر المالي في العراق في الكفاءة المصرفية رغم ارتفاعها لبعض المصارف وتحقيقها الكفاءة الكاملة ولكن قد يعود هذا لتأثير عوامل اقتصادية اخرى غير التحرر المالي قد ادت الى تحقيق هذه المصارف لنسب عالية من الكفاءة المصرفية.

ث- اما اختبار درين واتسون (DW) فقد اظهرت النتائج خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية فقد وقعت القيمة المحسوبة والبالغة (٢,١٧٥) أي بين قيم الحدين الحرجين (Du=1.598) و (4-DI=4-1.214=2.786) اي نقبل بفرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي حيث اخذت القيمتين (Du) و (4-DI) من القيم الجدولية الخاص بـ (D.W).

أولاً- الاستنتاجات:

أ- استنتاجات الجانب النظري:

- ١- طبق العراق سياسة التحرر المالي من خلال القوانين والانظمة التي شرعت المتعلقة بقانون المصارف التجارية التي سمح لها بتحديد سياستها الائتمانية بحرية تامة مع الزام المصارف التجارية بضوابط الرقابة.
- ٢- بناءً على المعطيات تم مشاركة (٧) مصارف اجنبية مع مصارف خاصة عراقية برؤوس اموالها كخطوة نحو الانفتاح على العالم الخارجي.
- ٣- ان تطبيق سياسة التحرر المالي في العراق عبر المؤشرات المعتمدة في الدراسة لم تكن بالدرجة المطلوبة حيث ان المصارف التجارية لم تبدي المرونة الكافية في تغيير اسعار الفائدة على الودائع والائتمان بعد تحريرها من قبل البنك المركزي حيث كانت اسعار الفائدة على الودائع منخفضة نسبياً بالمقارنة مع اسعار الفائدة على الائتمان مما يؤدي الى فشل المصارف في جذب المدخرات فضلاً عن زيادة تكلفة الائتمان.

ب- استنتاجات الجانب العملي:

- ١- اشارت نتائج التحليل الكمي الى معنوية العلاقة بين (سعر الفائدة على الائتمان) مع (الكفاءة المصرفية) وعدم معنوية المتغيرات المستقلة الاخرى وهي (ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية ، الاحتياطي النقدي ، سعر الفائدة على الودائع) مع (الكفاءة المصرفية) حسب اختبار (T).
- ٢- من خلال اختبار (F) نلاحظ معنوية العلاقة الدالية ككل اي هناك اثر للتحرر المالي في رفع كفاءة الاداء المصرفي مما يثبت الفرضية الاساسية للبحث بتأثير التحرر المالي في رفع كفاءة اداء المصارف عينة البحث .
- ٣- بالرغم من معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (F) الا ان النتائج الكمية والاختبارات الاحصائية تشير الى ضعف تأثير مؤشرات التحرر المالي في العراق في الكفاءة المصرفية وان حققت المصارف درجات عالية من الكفاءة ولكنها قد لا تعود الى تأثير مؤشرات التحرر المالي بل الى تأثيرات اقتصادية اخرى جعلت منها مرتفعة ، وقد يعود السبب الى الازعاج الاقتصادي والامنية الغير مستقرة في العراق بالإضافة الى السياسة التحوطية التي اتبعتها بعض المصارف الخاصة في عملية منح الائتمان والاستثمار.
- ٤- بين اختبار (D.W) بعدم وجود ارتباط ذاتي.
- ٥- اما اختبارات (R^2) و ($\bar{R}^2$) فقد حققت نسب منخفضة وهي (١٥,٦٧% ، ٩,٥٤%) مما يشير الى الدلالة التوضيحية المنخفضة للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الى جانب القوة التنبؤية المنخفضة في اختيار متغيرات الانموذج ، وهذا يؤشر عن التأثير الضعيف لمؤشرات التحرر المالي في العراق في الكفاءة المصرفية رغم ارتفاعها لبعض المصارف وتحقيقها

الكفاءة الكاملة ولكن قد يعود هذا لتأثير عوامل اقتصادية أخرى غير التحرر المالي قد أدت إلى تحقيق هذه المصارف لنسب عالية من الكفاءة المصرفية.

٦- من خلال تحليل قائمة المركز المالي للمصارف التجارية قيد البحث للمتغيرات النقدية اجمالي الاستثمار واجمالي الائتمان واجمالي الودائع اتضح ان بعض المصارف حققت نتائجاً جيدة حسب تطور معدلات النمو للمتغيرات في حين تراجع مؤشرات المصارف الاخرى الامر الذي يدل على مواكبة بعض المصارف للتطورات الاقتصادية الحاصلة وعدم مواكبة المصارف الاخرى.

٧- اشار تحليل مغلف البيانات الى تحقيق المصارف للكفاءة لأكثر من نصف العينة حيث حققت (٨) مصارف الكفاءة الكاملة في عام (٢٠١٥) ، وفي عام (٢٠١٦) حققت (٧) مصارف الكفاءة الكاملة ، وفي عام (٢٠١٧) وصلت الى (٩) مصارف كفاءة ، وفي عام (٢٠١٨) حققت (٨) مصارف الكفاءة التامة ، اخيراً في عام (٢٠١٩) حققت (٧) مصارف الكفاءة التامة.

ثانياً- التوصيات :

١- ضرورة اجراء التعديلات في اسعار الفائدة المفروضة على الائتمان و الودائع وجعلها اكثر مرونة انسجاماً مع التقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي لكسب المزيد من المتعاملين واللجوء الى معدلات فائدة تضمن هامش ربح للمستفيدين ، فضلاً عن جذب الودائع المصرفية مما يؤدي الى توفير سيولة عالية ممكن استثمارها في منح الائتمان واقرض القطاع الخاص.

٢- ضرورة انفتاح المصارف التجارية في العراق على العالم الخارجي والتعامل مع المصارف التجارية الخارجية على نحو واسع جداً من خلال ظاهرة الاندماج.

٣- تخفيف الاجراءات الرقابية على المصارف التجارية التي يفرضها البنك المركزي العراقي لمنحها المزيد من التحرر في ادائها المصرفي.

٤- توجيه منح الائتمان النقدي من قبل المصارف قيد البحث بخاصة نحو القنوات الاستثمارية التي تدر العائد وتقليل منح الائتمان الطويل الاجل.

أولاً : المصادر العربية:

أ- القرآن الكريم

ب-القوانين:

- ١- امر سلطة الائتلاف المؤقتة عدد(٧٤) القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية.
- ٢- قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (المعدل).
- ٣- قانون المصارف عدد(٩٤) لسنة ٢٠٠٤.
- ٤- الهيئة الوطنية للاستثمار، قانون الاستثمار عدد(١٣) لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) بالقانون رقم (٣) لسنة (٢٠١٠) والقانون عدد (٥٠) لسنة (٢٠١٥).

ت-التقارير والنشرات :

- ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، عام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤.
- ٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩).
- ٣- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩).
- ٤- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي لعام (٢٠١٥).
- ٥- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩).
- ٦- تقارير الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاتجاهات الاقتصادية واثارها على سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة اعضاء في الاسكوا ، العدد (٣) ، ٢٠٠٥.

- ٧- جريدة الوقائع العراقية ، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) ، العدد (٤٠٣١) ، ٢٠٠٧.
- ٨- صندوق النقد الدولي ، تقرير افاق الاقتصاد العالمي ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي ، ٢٠٠٨.
- ٩- هيئة الاوراق المالية ، التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من(٢٠١٥-٢٠١٩).

ت-الكتب العربية:

- ١- احمد بتال ، قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات ، نور للنشر ، الامارات ، ٢٠١٦.

- ٢- احمد بتال ومهند خليفة وعادل منصور، تحليل مغلف البيانات : النظرية والتطبيقات ، نور للنشر، الامارات ، ٢٠١٧.
- ٣- اشواق بن قدور، مدخل للقياس الاقتصادي ، معهد العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية ، الجزائر ، ٢٠١٦.
- ٤- امين رشيد كنونه ، الاقتصاد الدولي ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٧.
- ٥- حسين علي بخيت وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦.
- ٦- خالد عبد الرحيم الهيتي ، علي جاسم العبيدي ، مبادئ الاقتصاد الاداري ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١٦.
- ٧- رضا صاحب ابو حمد و فائق مشغل قدوري ، ادارة المصارف ، دار ابن الاثير ، الموصل ، ٢٠٠٥.
- ٨- سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية ، الحامد للنشر والتوزيع ، الجبيلة ، الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- ٩- شذا جمال خطيب و صغفق الركبي ، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨.
- ١٠- عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦.
- ١١- عبد اللطيف مصيطفى و محمد بن بوزيان ، اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية ، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٥.
- ١٢- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦.
- ١٣- عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي ، الادارة المالية المتقدمة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٩.
- ١٤- عمر الدوري ، تقييم الاداء المصرفي : الاطار المفاهيمي والتطبيقي ، دار الدكتور ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٣.
- ١٥- فضيلة سلمان داوود ، مخلص حمزة جدوع ، تقييم الاداء المصرفي : مفاهيم اساسية وممارسات تطبيقية ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٧.

- ١٦- فيصل شيا، تحليل الكفاءة والانتاجية مع تطبيقات على القطاع المصرفي : مدخل لطريقة تحليل مغلف البيانات DEA ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات ولبنان ، ط١ ، ٢٠١٥.
- ١٧- مايح شبيب الشمري، وحسن كريم حمزة ، التمويل الدولي (اسس نظرية واساليب تحليلية) ، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف ، ط١ ، ٢٠١٥.
- ١٨- مجيد الكرخي ، مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية (باستخدام البيانات المالية) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١.
- ١٩- محمد مدحت غسان الخيري ، دلال غسان الخيري ، التحليل المالي : الكشف عن الانحراف والاختلاس ، الصايل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠١٣.
- ٢٠- نصر حمود مزيان فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط٢ ، ٢٠١٥.
- ٢١- وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية (النظريات ، المؤسسات ، السياسات) ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠١.
- ث- الرسائل و الأطاريح:
- ١- حميد طالب فاضل ، العلاقة بين عدد من مؤشرات التحرر المالي والعمق المالي في العراق وفق اطار التكامل المشترك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.
- ٢- خذير زكرياء ، أثر التضخم على أداء السوق المالي : دراسة قياسية باستعمال بيانات " بانل لدول مجلس التعاون الخليجي" خلال المدة ١٩٩٦ - ٢٠١٥ ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر ، ٢٠١٦.
- ٣- سلطاني محمد وبري صالح ، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية (١٩٨٥-٢٠١٦) ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، ٢٠١٨.
- ٤- عبد الرزاق ابراهيم الفهداوي ، تحليل أثر سياسات التحرير المالي في أداء الاسواق المالية لمجموعة من الدول النامية مع إشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ٢٠١٩.
- ٥- عبد السلام عطية ، أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤) ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر ، ٢٠١٦.

- ٦- فاطمة الزهراء طلحوي ، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية (٢٠٠٠-٢٠١٦) ، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر ، ٢٠١٨.
- ٧- فلاح عودة حبيب ، قياس وتحليل ظاهرة عدوى أزمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، ٢٠٢١.
- ٨- ياسمين هلال ادريس ، التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧.
- ج- الدراسات والبحوث :
- ١- احمد حسين بتال ، وفيصل غازي فيصل الدليمي ، اثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع ، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، ٢٠١٨.
- ٢- احمد طلفاح، مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ٢٠٠٥.
- ٣- باسم عبدالهادي حسن ، السياسة النقدية في العراق (اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة) ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠١٩.
- ٤- بالعجين خالدية ، اثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري ، مجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، العدد (٣) ، ٢٠١٨.
- ٥- بشار ذنون محمد الشكرجي ، وعدي سالم علي الطائي ، وزهراء احمد محمد توفيق النعيمي ، الاصلاح والتحرر المالي في العراق مع الاشارة للتجربة المصرية ، مجلة تنمية الرافيدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، المجلد (٣٠) ، العدد (٩١) ، ٢٠٠٨.
- ٦- ثريا الخزرجي ، وياسمين الحيايي ، الصناعة المصرفية واثار السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل مسار التحرير المالي ، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة واسط ، المجلد (٣) ، العدد (٢٧) ، ٢٠١٧.
- ٧- حسنين كاظم عوجه ، التحفظ المحاسبي واثره في تقييم اداء المصارف العراقية الخاصة : (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (١٩) ، العدد (١) ، ٢٠١٧.
- ٨- رتيعة محمد ، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، المجلد (١٤) ، العدد (٢) ، ٢٠١٤.

- ٩- زكريا يحيى الجمال ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، المجلد (١٢)، العدد (٢١) ، ٢٠١٢.
- ١٠- سامر محمد فخري ، وآسو بهاء الدين قادر ، الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي الى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة من (١٩٩٨-٢٠١١) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد (١٢) ، العدد (٣٤) ، ٢٠١٦.
- ١١- سعد عبد نجم العبدلي ، وحמיד طالب فاضل، تحليل مؤشرات التحرير المالي في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد ، المجلد (٢٤) ، العدد (١٠٥) ، ٢٠١٨.
- ١٢- سنان كامل الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، ٢٠٠٧.
- ١٣- عابد بن عابد العبدلي ، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد (١٦) ، العدد (١) ، ٢٠١٠.
- ١٤- عبد الباسط وفا ، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة ، المؤتمر العالمي الثالث ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
- ١٥- عبد الحسين جليل الغالبي ، الاصلاح المالي والمصرفي في العراق : محاولات الماضي ورؤى المستقبل ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (٢٧) ، ٢٠١٢.
- ١٦- عبد السلام لفنة سعيد ، واحمد علي حسين ، دور الكفاءة في الاداء المصرفي : بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (٢٢) ، العدد (٩٣) ، ٢٠١٦.
- ١٧- عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، وحياة عبد الرزاق حسين ، الاصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (١٥) ، العدد (١)، ٢٠١٣.
- ١٨- فضيلة زواوي ، وخديجة ايمان عماروش ، سياسات التحرير المالي وانعكاساتها الايجابية والسلبية على النظم المالية والاقتصادية ، مشاركة في الملتقى الوطني حول : النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، ٢٠١٩.
- ١٩- محمود محمد داغر ، وحسين عطوان مهوس معارج ، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٢) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (٢١) ، العدد (٨٤) ، ٢٠١٥.

٢٠- نبيل مهدي كاظم الجنابي ، وامل شاكر كنكون الشيباوي ، دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (١٩) ، العدد (٢) ، ٢٠١٧.

٢١- هجير عدنان زكي امين ، واحمد حسين لطيف ، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، المجلد (٤٢) ، العدد (١١٨) ، ٢٠١٩.

ح- الانترنت:

١- الموقع الرسمي للمصرف التجاري العراقي ، الخدمات المصرفية :
[/https://cbiq.com.iq/about-corporate-banking/corporate-financial-services](https://cbiq.com.iq/about-corporate-banking/corporate-financial-services).

٢- الموقع الرسمي لمصرف الاستثمار العراقي ، خدمات المصرف:
<https://ibi-bankiraq.iq/pages?id=22>.

٣- الموقع الرسمي للمصرف المتحد للاستثمار ، خدماتنا:
[/http://unitedbank.iq/our-services-ar](http://unitedbank.iq/our-services-ar).

ثانيا- المصادر الاجنبية:

A- Books:

- 1- Andrew J.G.Cairns, interest rate models and introduction ,Princeton university press ,New Jersey,USA,2004.
- 2- Badi H. Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, 3rd Edition, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England ,2005.
- 3- Bruce Hollingsworth & Stuart J.Peacock, Efficiency Measurement in Health And Health Care , 1st Edition, Routledge Curzon , New York , 2008.
- 4- Christian Roland , Banking Sector Liberalization in India : Evaluation of Reforms and comparative Perspectives on china , Springer , Germany , 2008.
- 5- Chung H.lee, Financial Liberalization and the Economic crisis in Asia , 1st Edition , Routledge Curzon , New York , 2003.
- 6- Cinzia Daraio & Leopold Simar , Advanced robust and nonparametric methods in efficiency analysis : Methodology and applications , Springer , New York , 2007.

- 7– Damodar Gujarati , Basic Econometrics, 4th Edition, The McGraw–Hill , Companies, USA, 2004.
- 8– Joe Zhu & Wade D.Cook , Modeling Data Irregularities and Structural Complexities in Data Envelopment Analysis , Springer , New York ,2007.
- 9– John Williamson & Molly Mahar , A survey of Financial Liberalization , International Finance Section , Department of Economics , Princeton University , New Jersey , USA , 1998.
- 10– Mikulas Luptacik , Mathematical optimization and Economic analysis , Springer , New York , 2010.
- 11– Peter S.Rose & Sylvia C.Hudgins , Bank Management & Financial services , 7th Edition , McGraw–Hill companies , New York , USA , 2008.
- 12– Philip Arestis & Malcolm Sawyer , Financial Liberalization : Beyond Orthodox Concerns , 1st Edition , Palgrave MacMillan , New York ,2005.
- 13– Philip Arestis and Luiz Fernando de Paula , Financial Liberalization and Economic performance in Emerging countries , 1st Edition , Palgrave Macmillan , New York , 2008.
- 14– Philip Molyneux & Munawar Lqbal , Banking and Financial systems in the Arab World , Palgrave Macmillan , New York , 2005.
- 15– R.Hauber , performance Measurement in der Forschungund Entwicklung , 1st Edition , Springer , Germany, 2002.
- 16– Robert Simons , Performance Measurement and control systems for Implementing strategy , 1st Edition , Pearson Education Limited , London , England , 2014.
- 17– Sandra Heep , China in Global Finance: Domestic Financial Repression and international Financial Power , Springer , Switzerland,2014.
- 18– Sara Allin & Jeremy Veillard & Jean Harvey , Developing a model for measuring the efficiency of the health system in Canada , Canadian institute for health information , Canada , 2012.

- 19– Sunil Kumar & Rachita Gulati , Deregulation and Efficiency of Indian Banks , Springer , India , 2014.
- 20– Svend Rasmussen, Production Economics : The Basic of Production optimization , Springer , New York , 2011.
- 21– Tim Coelli & D. S. Prasada Rao & George E. Batlese , An introduction to efficiency and productivity analysis , Springer , New York , 1998.
- 22– Wenpu Li , china’s Macroeconomic outlook , Quarterly Forecast and Analysis Report , Springer , Singapore , 2016.
- 23– William A.Allen , Monetary policy and Financial Repression in Britain 1951–1959, 1st Edition , Palgrave MacMillan, UK , England , 2014.
- 24– William W. Cooper & Lawrence M.Seiford & Joe Zhu, Handbook on Data envelopment analysis , Kluwer Academic publishers , USA , 2004.

A– Journals and Research:

- 1– Abdul Abiad & Enrica Detragiache & Thierry Tressel, A New Database of Financial Reforms , IMF Working Paper, 2008.
- 2– Aida Kammoun & Chokri Mamoghli , Financial Liberalization and Financial Market Development : The case of Tunisia , Review of Economics & Finance , Academic Research Centre of Canada , 2011.
- 3– Erica Lukas , The effect of financial liberalization on various financial crises , SSRN Electronic Journal , 2013.
- 4– Etibar Jafarov & Rodolfo Maino & Marco Pani, Financial Repression is knocking at the Door , Again should we be concerned ? , International Monetary Fund , 2020.
- 5– Jong–Kun Lee , Financial Liberalization and Foreign Bank Entry in MENA , Financial Sector Strategy and Policy , World Bank , 2002.
- 6– Myriam Quispe–Agnoli & Elizabeth McQuerry , MEASURING FINANCIAL LIBERALIZATION IN LATIN AMERICA: AN INDEX OF BANKING ACTIVITY,

Federal Reserve Bank of Atlanta , Domestic Finance and Global Capital in Latin America Conference , 2001.

- 7– Niels Hermes & Robert Lensink , Financial Liberalization and Capital Flight: Evidence from the African Continent , Som research Reports , University of Groningen , Holland , Vol.(14031) , 2014.
- 8– Niels Hermesa & Aljar Meestersa , Financial liberalization, financial regulation and bank efficiency: a multi-country analysis , Applied Economics , Routledge , London Vol.(47) , NO.(21) , 2015.
- 9– Rupa Duttgupta & Gilda Fernandez & Cem Karacadag, Moving to a Flexible Exchange Rate How, When, and How Fast? , INTERNATIONAL MONETARY FUND , Washington , USA , 2005.

B– Masters and PhD theses:

- 1– Mohamed Nader Alsayed, Economic Reform, Banks' Efficiency and Market Structure in Egypt, Published Doctor's thesis, College of Business Administration, Durham University, England,2014.
- 2– Mulualem Gizaw, Technical and Scale Efficiency of Private Commercial Banks in Ethiopia: Using Data Envelopment Analysis (DEA), Published master's thesis, College OF BUSINESS ADMINISTRATION IN FINANCE, Addis Ababa university, Ethiopia,2019.
- 3– Tamara Hassan Al-Hmoud, The Effect Of Financial Liberalization On The Efficiency Of Financial Institutions: The Case Of Jordanian Commercial Banks ,Unpublished master's thesis, college OF BUSINESS And FINANCE, Al-Bayt University , Jordan, 2015.
- 4– TASSEW GEBRE WOLDE, HE EFFECT OF FINANCIAL LIBERALIZATION ON THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN ETHIOPIA, Published master's thesis, College OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI, Kenya, 2015.

الملحق رقم (١) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (المصرف التجاري)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	4	12	11.005	1	1
2016	4	12	11.665	0.305	1
2017	4	12	14.412	1.75	1
2018	4	12	15.137	0.502	1
2019	4	12	15.382	0.237	1

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية
وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق رقم (٢) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف بغداد)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	3	7	121.28	27.849	1
2016	3	8	109.618	35.007	1
2017	3	8	113.571	20.655	1
2018	3	8	97.686	8.149	1
2019	3	8	111.47	10.318	1

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية
وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق رقم (٣) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الشرق الاوسط)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	8	15	13.234	1.772	0.815
2016	5	15	55.229	2.754	0.935
2017	5	15	23.364	3.353	0.754
2018	5	15	38.137	2.861	0.671
2019	5	15	40.826	0.069	0.622

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩).

الملحق رقم (٤) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الاستثمار)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	ايرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	8	14	24.684	5.554	٠,٧٥٦
2016	7.5	14	21.43	4.293	٠,٧٧٥
2017	7.5	14	11.935	3.473	٠,٨٨٨
2018	6	14	25.624	0.794	١
2019	5.5	14	28.909	1.278	٠,٨٦٧

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩).

الملحق رقم (٥) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف المتحد)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	8.5	12	10.41	0.005	١
2016	8.5	12	11.632	0.014	١
2017	8.5	12	10.814	0.015	١
2018	8.5	12	5.388	0.003	١
2019	10	14	6.987	0	١

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق رقم (٦) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (المصرف الاهلي)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	5.8	13	27.384	6.379	١
2016	5.49	13	5.711	12.192	١
2017	5.5	13	2.218	2.34	١
2018	5.5	13	5.147	9.237	٠,٧١٤
2019	5.37	13	30.3	2.888	١

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق رقم (٧) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف سومر)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	10	6	13.096	1.066	1
2016	10.5	12	13.264	1.131	1
2017	9.5	12	6.99	1.55	1
2018	9.5	10	13.17	1.074	1
2019	6.5	10	9.56	1.283	1

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق رقم (٨) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الخليج)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	7	13.5	30.362	5.541	١
2016	5.75	14	9.285	4.087	١
2017	5.75	14	12.002	11.093	0.728
2018	4.75	14	22.304	1.395	0.677
2019	4.75	14	24.662	0.133	0.78

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق رقم (٩) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف الموصل)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	6	12	15.76	0.237	١
2016	6	12	7.287	0.116	١
2017	6	12	10.419	0.101	١
2018	4	12	14.436	0.264	١
2019	4	12	16.277	0.177	١

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق عدد (١٠) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف آشور)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	6.7	10	7.714	4.613	0.14
2016	6.7	10	13.294	1.793	0.093
2017	6.7	16	8.301	3.04	١
2018	6.7	10	21.416	1.928	0.06
2019	6.7	12	15.706	0.949	0.134

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق عدد (١١) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف المنصور)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية (مليار دينار)	
2015	3.35	10.5	66.527	0.805	1
2016	3.35	10.5	68.64	0.545	0.602
2017	3.35	10.5	64.929	0.297	1
2018	3.35	10.5	113.032	0.131	1
2019	3.35	10.5	76.325	0.069	0.827

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

الملحق عدد (١٢) مؤشرات التحرر المالي والكفاءة المصرفية (مصرف عبر العراق)

السنة	مؤشرات التحرر المالي				الكفاءة المصرفية
	سعر الفائدة (الودائع) (%)	سعر الفائدة (الائتمان) (%)	الاحتياطي النقدي	إيرادات بيع وشراء العملة الاجنبية	
2015	8.5	8	7.811	2.032	0.993
2016	8.5	11	12.178	1.273	0.798
2017	8.5	11	4.551	1.355	1
2018	8.5	11	4.281	0.917	1
2019	9.25	11	3.788	3.096	1

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لهيئة العراق للأوراق المالية وبيانات البنك المركزي للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) .

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Babylon

College of Administration and Economics

Department of Banking and Finance Sciences



Impact of financial liberalization policy in raising the efficiency of banking performance - sample of Iraqi private banks for duration (2015-2019)

A Thesis

submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in administration and economics / financial and banking sciences

By :

Mujtaba Abdul Ameer Kareem Abdul Hussein

Supervised By :

Prof. Dr. Mohammed Mahmoud Al-Taie

2021 A.B

1443 A.H

Abstract:

This research aims to study the issue of financial liberalization in Iraq and its indicators and its reflection on the efficiency of the performance of twelve distinguished commercial banks as they were classified as the best commercial banks according to the reports of the Iraq Securities Authority for the period from (2015-2019). And its impact on the efficiency of banking performance, and the problem was summarized by two main questions: Has Iraq implemented a policy of financial liberalization? What are its indicators and its reflection on the efficiency of the performance of the research sample banks? The data was subjected to quantitative analysis by building a standard model (Panel Data), which was adopted for the small size of the sample and because the data belong to (12) banks for the same time period and by the method of least squares (Ols) because it gives the best unbiased linear estimate to show the impact of indicators of financial liberalization in Iraq In the technical efficiency of the variable volume returns of the research sample banks.

The research reached a number of conclusions, the most important of which is despite the proof of the basic hypothesis of the significance of the model as a whole through the (F) test, but the quantitative results and statistical tests indicate the weak impact of indicators of financial liberalization in Iraq on banking efficiency, where the results of the quantitative analysis indicated the significance of the relationship between (The interest rate on credit) with (banking efficiency) and the insignificance of other independent variables which are (revenues of buying and selling foreign currency, cash reserves, interest rate on deposits) with (banking efficiency) according to (T) test. It is not due to the effect of indicators of financial liberalization, but rather to other economic influences that made them high.

The most important recommendations are the need to make adjustments in the interest rates imposed on credit and deposits and make them more flexible in line with the economic fluctuations that the Iraqi economy is going through to gain more dealers and resort to interest rates that guarantee a profit margin for the beneficiaries, as well as attract bank deposits, which leads to providing liquidity High possible investment in credit grants and lending to the private sector.

الاستنتاجات والتوصيات

**الفصل الاول: الاطار النظري لسياسة التحرر المالي
وكفاءة الاداء المصرفي:**

**المبحث الاول: الاطار النظري للكبح المالي والتحرر
المالي.**

**المبحث الثاني : الاطار النظري لكفاءة اداء
المصارف.**

**الفصل الثاني : تحليل واقع التحرر المالي وكفاءة
اداء المصارف الخاصة في العراق:**

**المبحث الاول: طبيعة النظام المالي والمصرفي في
العراق قبل وبعد تطبيق التحرر المالي.**

**المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التحرر المالي
وكفاءة الاداء المصرفي لمصارف عينة البحث.**

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي:

المبحث الأول: الاطار النظري للبيانات المقطعية
(Panel Data).

المبحث الثاني: وصف واختبار وتقدير الانموذج
لمصارف عينة البحث.

الملاحق

المصادر